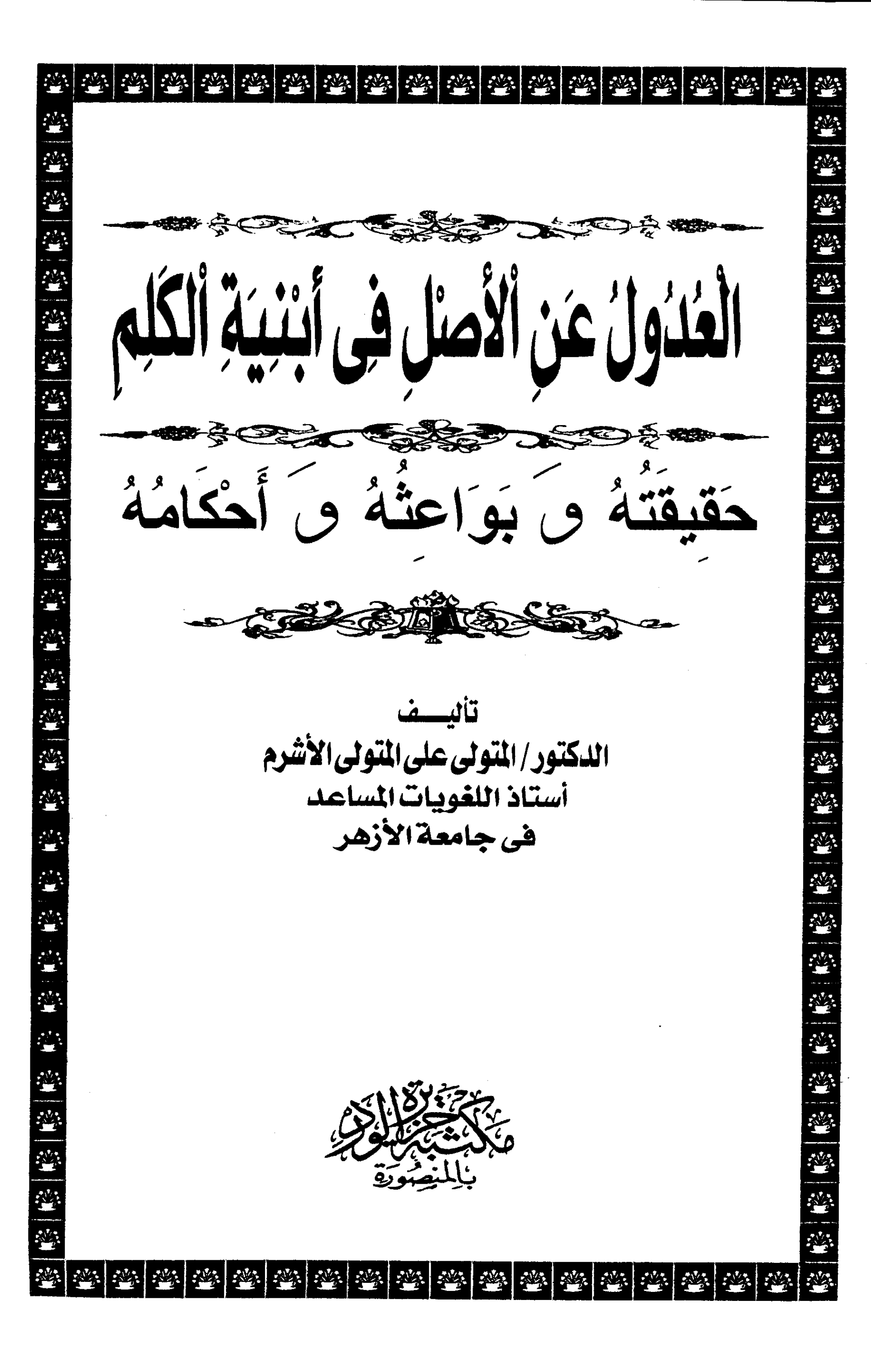


العُدُولُ عَنِ الأصْلِ فِى أبْنِيَةِ الكَلِمِ

حَقِيقَتُهُ وَ بَوَاعِثُهُ وَ أَحْكَامُهُ

تأليـــف

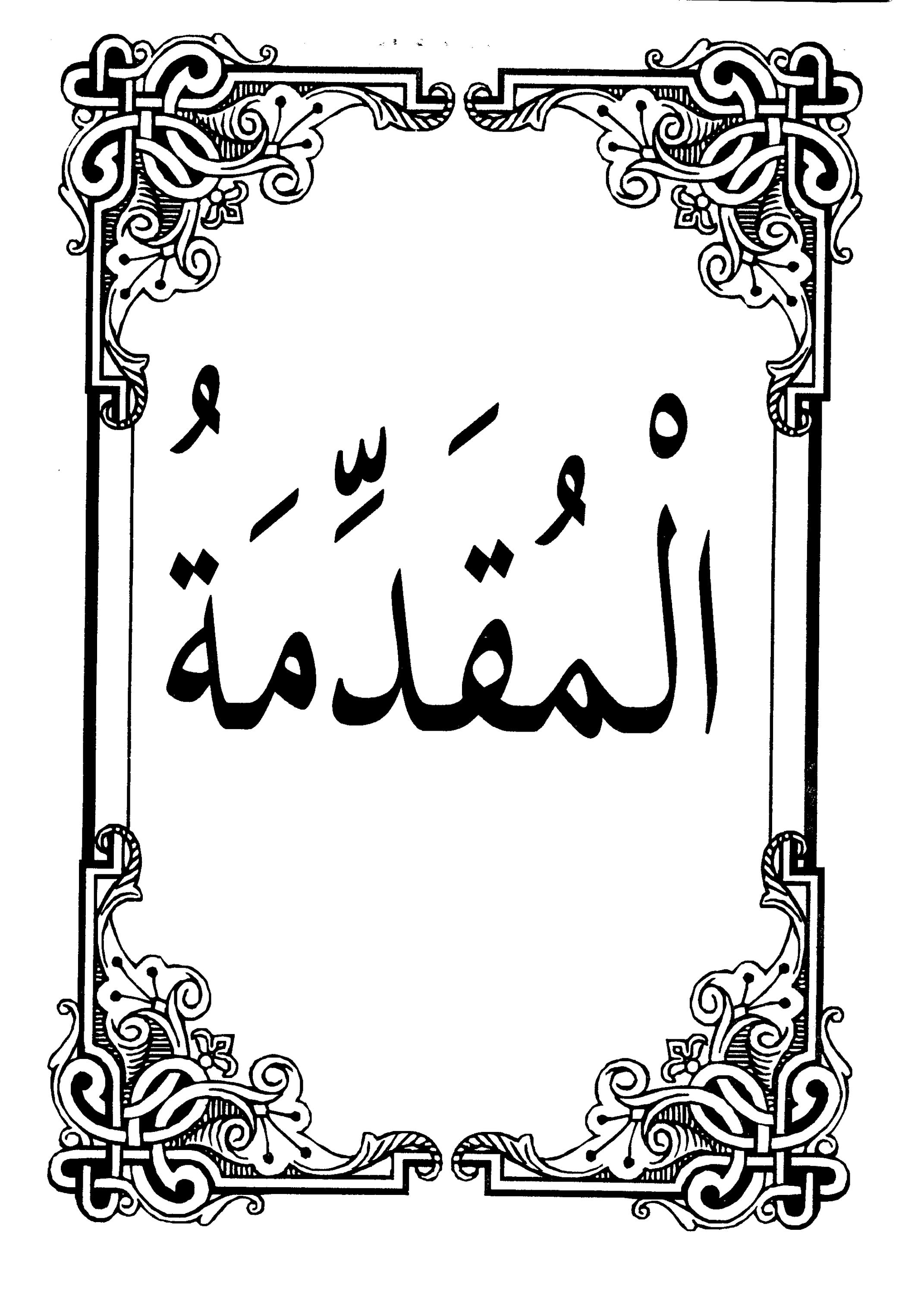
الدكتور / المتولى على المتولى الأشرم

أستاذ اللغويات المساعد

فى جامعة الأزهر

مكتبة جزيرة الورد

بالمنصورة



الْمُقَدِّمَةُ

بسم اللـــه الرحمن الرحيم

المقــدمـــــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسولنا الأمـــين ، ســـيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعـــــد .....

فإن **الصَّرْفَ والتَّصْرِيفَ** لفظان مدلولهما واحد ؛ إذ إن معناهما يدور حول **التَّغْيِيرِ وَالتَّحْوِيلِ وَالتَّقْلِيبِ** ، ومن ثم فإن علم **الصَّرْفِ** – أو **التَّصْرِيفِ** – يعنى بدراسة الكلمة مفردة ، أى : فى حال كونها خارج التركيب النحوى؛ بحيث تكون **اسما من الأسماء المتمكنة** ؛ أو **فعلا من الأفعال المتصرفة** ، وذلك فى إطار أصول وقواعد يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التى يـــدخلها التصـــــريف ؛ أى : التـــــى تتغيـــــر وتتحـــــول صـــــورها وأشـــــكالها ، وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف ؛ وصحة وإعلال وإبدال ؛ وإدغام ، وابتداء وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء ؛ كالوقف ؛ والتقاء الساكنين والإدغام ؛ ونحو ذلك [١].

* **والحاصل أن** تغيير الكلمة عن أصل وضعها يكون **لغرض معنـــوى** ؛ ويكون لغرض لفظى [٢].

---

[١] انظر شرح شافية ابن الحاجب ؛ للشيخ رضى الدين الإستراباذى ٦/١ ، ٧ تحقيـــق الأســـتاذ/ محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعـــة/ دار الكتـــب العلمية/ بيروت .

[٢] انظر – فى ذلك – : الممتع فى التصريف ؛ لابن عصفور ٣١/١ ، ٣٢ ، تحقيـــق الـــدكتور/ فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة / بيروت ؛ وهمع الهوامع ؛ للسيوطى ٤٠٧/٣، تحقيق/ أحمد شمس الدين ، طبعة/ دار الكتب العلمية/ بيروت ؛ وحاشية الصبان علـــى شـــرح الأشمونى ٣٣١/٤ ، ٣٣٢ ، مراجعة وتقديم / طه عبد الرءوف / المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

* **فالتغيير الذى يكون لغرض معنوى** يعنى به ما يطرأ على بنية الكلمـــة من تغييرات تحدث فيها معانى جديدة ، ويتمثل ذلك فى جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعانى ؛ كأن تغير صيغة المصــــدر " **فـــتْح** " إلى صيغ الأفعال الثلاثة : الماضى ؛ والمضارع ؛ والأمر ؛ نحو : "**فَتَحَ**" و " **فَتَّحَ** " و " **تَفَتَّحَ** " و " **تفاتح** " و" **افْتَتَحَ** " و" **انْفَتَحَ** " و " **اسْتَفْتَحَ** " ؛ و نحو : " **أَفْتَحُ** " و" **تَفْتَحُ** " و" **يَفْـــتَحُ** " و"**تَفْـــتَحُ** " ؛ ونحـــو : " **افْـــتَحْ** " و " **لِتَفْتَحْ** " ، أو تغير إلى صيغة مشتق من المشتقات ؛ نحـــو(**فَـــاتِح**) و (**مَفْتُوحٍ**) و (**فَتَّاحٍ**) وما إلى ذلك ، فعلى القول بأن المصـــدر هـــو أصل المشتقات صيغت الأبنية المذكورة من المصـــدر " **فَـــتْح** " لمعـــان مختلفة ؛ إذ إن كل بنية منها تختلف عن سابقتها فى المعنى كما تختلـــف عنها فى المبنى .

ومن ذلك – أيضا – اختلاف صيغة الاسم للمعانى التـــى تعتـــوره مـــن **التصغير** ؛ **والنسب** ؛ **والتثنية** ؛ **والجمع** ؛ ونحو ذلك ، وهذا الضرب من التغييرات التى تطرأ على بنية الكلمة يطلق عليه مصطلح " **الأبنية** " [1].

* **والتغيير الذى يكون لغرض لفظى** هو ما يطرأ على بنية الكلمـــة مـــن تغييرات شكلية ؛ لا تحدث فيها معانى جديدة ، فهو متمثـــل فـــى تغييـــر الكلمة عن أصل وضعها لغير معنى طـــارىء عليهـــا ؛ وإنمـــا لقصـــد **التخفيف**؛ أو **الإلحاق** ؛ أو **التخلص من التقاء الساكنين** ؛ أو **الـــتخلص من اجتماع (الواو) و (الياء) إذا سبقت إحداهما بالسكون الأصـــلى** ؛ وما إلى ذلك من العلل الصرفية ، وهذا النوع من التغيير يتأتى **بالزيادة** ؛

---

[1] انظر شرح الشافية ١/٥ .

والحذف ؛ والإعلال ؛ والإبدال ؛ والإدغام ؛ وتخفيف الهمزة ؛ والابتداء؛ والإمالة [١]، وهذا الضرب من التغييرات التى تطرأ على بنية الكلمة يطلق عليه مصطلح : " **أحوال الأبنية** " [٢].

و من ثم تنوولت دراسة علم الصرف **من وجهين** :

(**أحدهما**) : دراسة الأبنية بأنواعها المختلفة ؛ المتمثلة فيما يعنى به علم الصرف من **أفعال** ؛ **وأسماء جامدة** ؛ **ومشتقات** ؛ **وجموع** ؛ وما إلى ذلك ، مع حصر هذه الأبنية وتصنيفها فى إطار ضوابط ومعايير لصوغ كل بنية ، بحيث يدرس كل نوع منها دراسة تفصيلية شاملة للوقوف على خصائصه وأحكامه من حيث المبنى والمعنى .

فالدراسة فى هذا الوجه تعتمد على **نوع بنية الكلمة** .

(**الوجه الآخر**) : دراسة الأحوال العارضة التى تطرأ على أبنية الكلم فتؤدى إلى العدول عنها والتحول إلى أبنية أخرى ، وهذه الأوضاع الطارئة تتمثل فى كل ما يؤثر فى البنية الداخلية للكلمة ؛ فيغير من هيئتها؛ أو نسق ضم حروفها بعضها إلى بعض ؛ أو نطق أحرفها ؛ بحيث لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فى معنى الكلمة ؛ أو تَحَوُّلِهَا من نوع إلى آخر.

فالدراسة فى هذا الوجه تعتمد على **أحوال بنية الكلمة ؛ أو وضعها الطارىء المترتب عن العدول عن الأصل المجرد للكلمة إلى بنية فرعية؛** سواء أكانت مطابقة لذلك الأصل المجرد ؛ أم كانت مخالفة له .

---

[١] انظر : حاشية الصبان ٣٣٢/٤ ، وحاشية الخضرى على شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ٤١٥/٢ ، تحقيق/ تركى فرحان المصطفى .

[٢] انظر شرح الشافية ٥/١ .

وما تعتمد عليه الدراسة الصرفية فى هذا الوجه هو موضوع البحث فى هذه الدراسة ، وتفصيل ذلك فى ثلاثة مباحث :

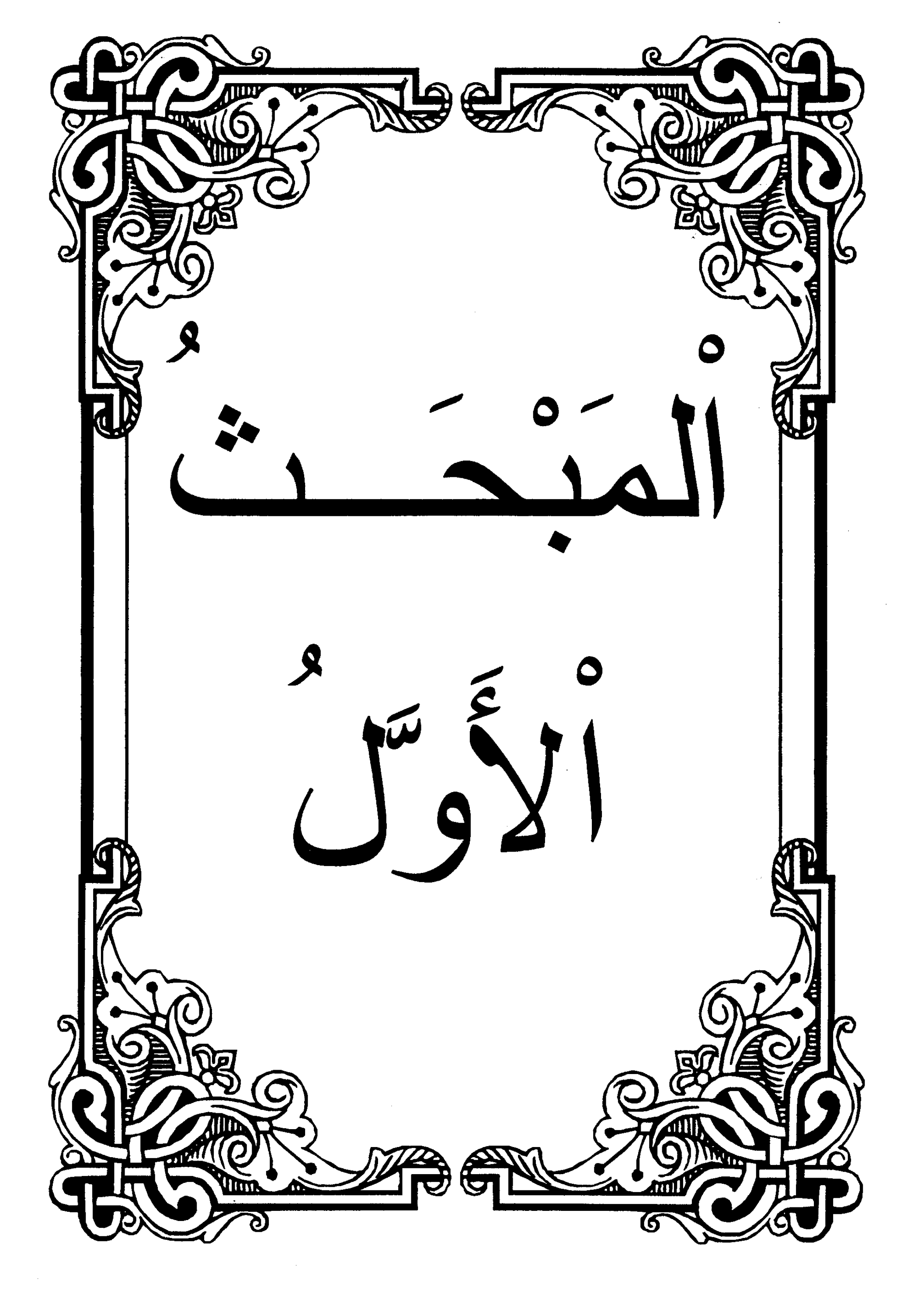
* المبحث الأول : حقيقة الأصل المجرد فى أبنية الكلم .

* المبحث الثانى : بواعث العدول عن الأصل ؛ ومظاهره .

* المبحث الثالث : طرق الوقوف على الأصل المعدول عنه .

وهذه المباحث تتبعها خاتمة يوجز فى خلالها أهم الملاحظات ؛ وأبـــرز النتائج التى توصل إليها ، والله أسأل أن يهيىء لى من أمرى رشـــدا ؛ وأن يوفقنى إلى الصواب.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، .



الْمَبْحَـــثُ

الْأَوَّلُ

المبحث الأول

حقيقة الأصل المجرد فى أبنية الكلم

الأصل المجرد فى بنية الكلمة له فى علم الصرف أكثر من مفهوم ؛ إذ إنه يخضع لاعتبارات مختلفة ، منها : **أصل التركيب** ، فالكلمة بهذا الاعتبار ثلاثة أصول : **(تركيب ثلاثى)** و **(تركيب رباعى)** و **(تركيب خماسى)** ، والتركيب الثلاثى هو أكثرها استعمالا وأعدلها تركيبا ، وذلك لأنه حرف يبتدأ به ؛ وحرف يحشى به ؛ وحرف يوقف عليه [١].

* ومنها : **أصل الصيغة** ، وهو اعتبار الهيئة التى تكون عليها الكلمة وتتشكل بها ؛ بحيث يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، ويتمثل ذلك فى عدد حروفها مرتبة وغير مرتبة ؛ وحركاتها المعينة وسكونها ، مع الاعتداد بالحروف الأصلية والزائدة ، كل فى موضعه [٢].

* ومنها : **أصل الاشتقاق** ، وهو اعتبار البنية الأصلية للكلمة التى تطرأ عليها التغييرات ، فتغير من معناها وتنقلها من نوع إلى نوع آخر حسب المعنى الجديد المكتسب .

* ومنها : **أصل البنية** باعتبار ما ينبغى للكلمة أن تكون عليها طبقا لقواعد ومعايير معينة ، ويعرف بـ " **الأصل المجرد** " ؛ أو " **الأصل المعدول عنه**" ؛ أى : الذى انصرف عنه إلى فروع أخرى مختلفة ، والأصل بهذا الاعتبار هو ما نحن بصدد تحديد مفهومه وبيان ضوابطه ،

---

(١) انظر الخصائص ، لابن جنى ١/٦٣ . بتحقيق/ عبد الحكيم بن محمد ، طبعة/ المكتبة التوفيقية بالقاهرة

(٢) انظر شرح الشافية ، للرضى ١/٢

ويتمثل ذلك فى قولهم " **صَوَمَ** " الأصل فى " **صَامَ** " و : " **بَيَعَ** " الأصل فى " **باعَ** " و : " **طوُلَ** " الأصل فى " **طَالَ** " و : " **خوف** " الأصل فى " **خاف** " و : " **هَيِبَ** " الأصل فى " **هَابَ** " و : " **شَدَدَ** " الأصل فى " **شدّ** " و : " **اسْتَقْوَمَ** " الأصل فى " **اسْتَقَام** " و : " **إقْوَامٌ** " الأصل فى " **إقامة** " و : "**يَسْتَغْوِنُ** " الأصل فى " **يَسْتَعِينُ** " و : " **يَسْتَعْدِدُ** " الأصل فى " **يَسْتَعِدُّ** " ؛ ونحو ذلك من الكلمات التى تستعمل ولها أصل غير مستعمل يخالف ظاهر لفظ كل منها ، فلم يرد عن العرب أنهم قالوا : " **قَوَمَ زَيْدٌ** " فى موضع :" **قَامَ زَيْدٌ** " ؛ و :" **نَوَمَ بَكْرٌ** " فى موضع : " **نَامَ بَكْرٌ** " ؛ و:" **طَوُلَ اللَّيْلُ** " فى موضع : " **طَالَ اللَّيْلُ** " و : " **شَدَدَ سَعْدٌ مِنْ أَزْرِى** " فى موضع :" **شَدَّ سَعْدٌ مِنْ أَزْرِى** " ؛ و " **اسْتَعْدَدَ الأَمِيرُ** " فى موضع : " **اسْتَعَدَّ الأَمِيرُ** " ؛ ذكره ابن جنى واستطرد قائلا : (**... وإنما معنى قولنا إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجىء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا ، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر**) [(١)].

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة " **الصَّحِيح** " فى قول ابن جنى : (**لو جاء مجىء الصحيح**) لا يعنى بها ما خلت أصوله من حروف العلة ، وإنما يعنى بها ما لم يحدث فيه تغيير يخالف الأصل الموضوع له ، ومن ثم فإن كلمة "**مَدَّ** " ونحوها لا تعد من الصحيح فى هذا الموطن .

---

(١) الخصائص ١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

فالحاصل أن أصل الكلمة – بهذا الاعتبار – يعنى به الأصل التجريدى الذى اصطلح عليه علماء الصرف، فإن قيل : " **هذا اللفظ كان أصله كذا**" فالمراد: أن أصله الوضعى الذى عدل عنه وانصرف إلى فرعه المستعمل كان كذا، كأن يقال – مثلا – :"**قَامَ**" كان أصلها "**قَوَمَ**" و "**مِيعَادٌ**" كان أصلها : "**مِوْعَادٌ**" و "**دُنْيَا**" كان أصلها "**دُنْوَى**" ، وما إلى ذلك .

* يستنبط من ذلك أن مفهوم الأصل المجرد للكلمة يمكن تحديده بأنه **البناء الذى ينبغى للكلمة التى انْصُرِفَ إليها أن تأتى عليه طبقا لقواعد صوغ الأبنية واشتقاقها المتعارف عليها فى العربية ؛ مع مراعاة الأصول والزوائد فيها .**

ويمكن تحديده بأنه البناء الذى تجافى به الاستعمال بسبب أحوال عارضة طرأت على بنية الكلم ؛ كالإعلال والإبدال والإدغام والزيادة ؛ ونحوها .

فهو بناء مهمل بسبب أوضاع طارئة عليه أدت إلى التحول عنه والانصراف إلى أبنية أخرى مستعملة ، وتلك الأبنية متفرعة عن ذلك البناء ؛ ولم يكن لفظا آخر استعمل فترة من الزمان ثم انصرف عنه فيما بعد إلى اللفظ المستعمل ، وهذا ما يؤكده ابن جنى إذ قال : (**... ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التى ندعى أنها أصول مرفوضة [1]؛ لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقرير ما لا يطوع النطق به لتعذره ، وذلك كقولنا فى شرح حال الممدود غير المهموز الأصل نحو "سَمَاءٍ" و "قَضَاءٍ" ألا ترى**

---

[1] أى : الأصول المهملة غير المستعملة .

أن الأصل "سَمَاوٌ" و"قَضَايٌ" ؛ فلما وقعت "الواو" و"الياء" طرفا بعد ألف زائدة قلبتا ألفين فصار التقدير بهما إلى :"سَمَاا" و"قَضَاا"، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى "سَمَاءٍ" و"قَضَاءٍ" ، أفلا تعلم أن أحد ما قدرته وهو التقاء الألفين لا قدرة لأحد على النطق به ...) (١)

من ذلك نقف على أن الأصل المتروك ؛ المعدول عنه إلى بنية أخرى من فروعه يعد معيارا ترد إليه البنية المستعملة وتقاس عليه وإن تجافى به الاستعمال لما أصابه من تغيير على أثر ما طرأ عليه من أمور أدت إلى العدول عنه **كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة** ؛ ونحو ذلك .

هذا .. والغالب في الأصول المعدول عنها إلى الفروع المستعملة عدم إمكان مراجعتها ؛ أي : استعمالها ؛ لأن العرب انصرفت عنها فلم تستعملها ، فالفعل الثلاثي المعتل العين ؛ نحو :"**قَامَ يَقُومُ**" و"**بَاعَ يَبِيعُ**" و"**خَافَ يَخَافُ**" و"**هَابَ يَهَابُ**" و"**طَالَ يَطُولُ**" لا يراجع أصله أبدا ؛ إذ إنه لم يأت عن العرب في نثر ولا نظم استعمال الأصول التي عدل عنها إلى هذه الأبنية ، فلم يرد عنهم أنهم استعملوا : "**قَوَمَ يَقْوُمُ**" و"**بَيَعَ يَبْيِعُ**" و"**خَوِفَ يَخْوَفُ**" و "**هَيِبَ يَهيَبُ**" و"**طَوُلَ يَطْوُلُ**" .

ومما لا يراجع أصله أبدا باب "**افْتَعَلَ**" إذا كانت فاؤه **صادا** ؛ أو **ضادا** ؛ أو **طاء** ؛ أو **ظاء** ؛ حيث تبدل **تاؤه** "**طاء**" ، فيقال - مثلا - : "**اصْطَبَرَ**" و"**اضْطَرَبَ**" و" **اطَّرَدَ** " و" **اظْطَلَمَ** " ، وتبدل هذه **التاء** " **دالا** " إذا كانت فاء

---

(١) الخصائص ١/٢٢٦ ، ٢٢٧ .

"افْتَعل" دالا ؛ أو ذالا ؛ أو زايا ، وذلك نحو :" ادَّخر" و"اذْدكَرَ- أو - ادَّكَر" و "ازْدَانَ" ، فهذه الأفعال ونحوها لا يجوز فيها خروج التاء على أصلها ؛ إذ إن العرب انصرفت عن استعمالها فى هذا الموطن ، فلم يرد عنهم استعمال شئ منها فى نثر ولا نظم ، فلم يسمع :"اصْتَبَرَ" ولا : "اضْتَرَبَ" ولا :" اطْتَرَدَ" ولا :"اظْتَلَمَ" ؛ ولا : "ادْتَخَرَ" ولا :" اذْتَكَرَ" ولا : "ازْتَانَ" ؛ إذ إنها أصول مهملة معدول عنها إلى فروعها المذكورة [١].

وغير الغالب فى هذه الأصول المعدول عنها بالانصراف إلى الفروع إمكان مراجعتها ؛ أى : رد الفروع إلى الأصل المرفوض فى الكلام ، وذلك إذا احتيج إليه؛ كإظهار التضعيف فى المثلين ؛ كما فى نحو : " لَححَتْ عَيْنُهُ" و"ضَبِبَ الْبَلَدَ" و"أَلِلَ السِّقَاء" [٢]، والقياس :"لَحَّتْ" و"ضَبَّ" و"ألَّ" ؛ بالإدغام ، وأكثر ما يكون ذلك في الضرورة الشعرية ، فإذا اضطر إليه الشاعر رده إلى الأصل المعدول عنه ؛ المرفوض فى الكلام [٣]، وذلك كما فى قول الراجز :

الْحَمْدُ للهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ [٤]

يريد :" الأَجَلِّ" بالإدغام ، إلا أنه اضطر إلى إظهار التضعيف فى المثلين، فقال: "الأَجْلَلِ"، وذلك هو الأصل المجرد لهذه البنية؛ الذى ينبغى أن يكون

---

[١] انظر الخصائص ٢/(٢٣٤ – ٢٣٨) .

[٢] يقال : "لححت عينه" إذا التصقت ، ويقال : "ضبب البلد" إذا كثر ضبابه ، ويقال : "ألل السقاء" إذا تغيرت ريحه . (انظر لسان العرب ٥/٤٠٠٤ ، طبعة/ دار المعارف بمصر) .

[٣] انظر الخصائص ٢/٢٣٤، والمسائل العضديات ؛ للفارسى : ص٣٤ ، ٣٥، تحقيق شيخ الراشد

[٤] هذا الرجز لأبى النجم العجلى فى الخزانة ٢/٢٩٠ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٩٥ ، والشاهد فيه قوله : "الأجلل حيث اضطر الشاعر إلى فك الإدغام ، والقياس فيه : "الأجل" .

معدولا عنه إلى بنية أخرى يدغم فيها المثلان ؛ فيقال : "**الأَجَلّ**" ، ولكنه لما احتيج إليه للضرورة الشعرية جاز أن يراجع هذا الأصل ويستعمل .

ومن ذلك قول الشاعر :

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى   إِنِّى أَجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا [١]

يريد : "**ضَنُّوا**" وهو الفرع الذى ينبغى أن يكون معدولا عن الأصل المرفوض فى الكلام وهو إظهار التضعيف ، إلا أن الشاعر رده إلى ذلك الأصل ضرورة .

هذا .. وإظهار التضعيف فى المثلين فى حال السعة والاختيار نادر ؛ كما فى الأمثلة السالفة الذكر ، ومنه قولهم : "**قَوْمٌ ضَفِفُو**[٢] **الْحَالِ**" و: "**طَعَامٌ قَضِضٌ** [٣]" ، والقياس أن يعدل عن هذه البنية التى أظهر فيها التضعيف ؛ إذ إنها أصل مرفوض فى الكلام ولم يحتج إليه لعدم وجود ضرورة ، فينبغى أن يقال : " **قَوْمٌ ضَفُّو الْحَالِ**" و:"**طَعَامٌ قَضٌّ**" بالإدغام [٤].

– والله أعلم – ، .

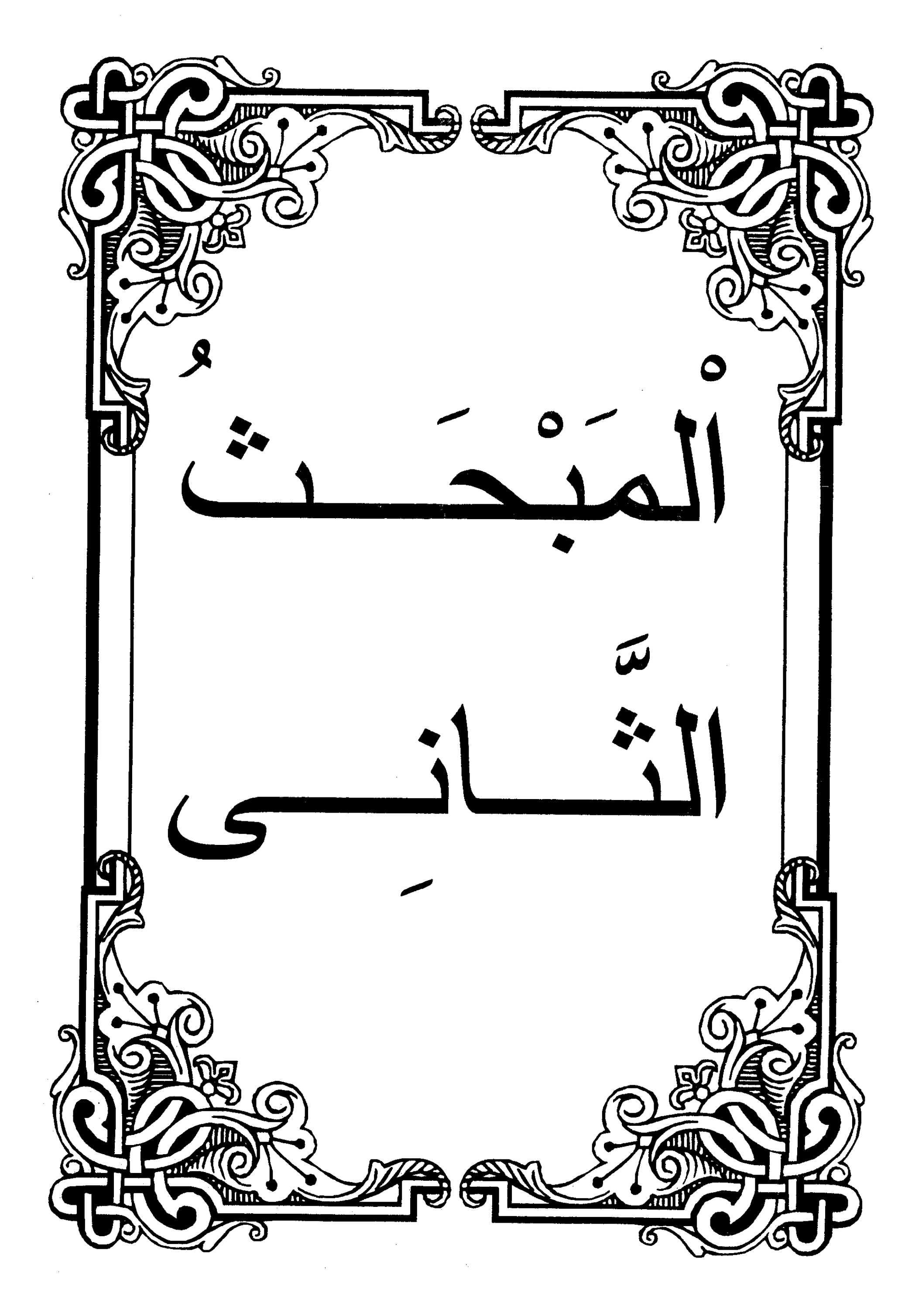
---

[١] هذا بيت من البحر البسيط ، وهو لعقنب بن أم صاحب فى الكتاب ٢٩/١ ، ٥٣٥/٣ ، والمنصف ٣٣٩/١ ، ٣٠٣/٢ ، ونوادر أبى زيد : ص٤٤ ، و "ضننوا" معناه : بخلوا ، والشاهد فيه قوله : "ضننوا" والمراد : "ضنوا" فأظهر التضعيف للضرورة الشعرية .

[٢] الضفف : قلة المأكول وكثرة الأكلة ، وقيل : كون العيال أكثر من الزاد . (انظر لسان العرب ٢٥٩٧/٤ ، طبعة/ دار المعارف بمصر) .

[٣] يقال : "طعام قض ولحم قض" إذا وقع فى الطعام فيقع بين أضراس الآكل . (انظر اللسان ٣٦٦١/٥) .

[٤] انظر المسائل العضديات ؛ لأبى على الفارسى : ص٣٥ ، ٣٦ ، تحقيق/ شيخ الراشد ، منشورات وزارة الثقافة بسوريا ، دمشق سنة ١٩٨٦م .



الْمَبْحَثُ الثَّانِى

المبحث الثانى

بواعث العدول عن الأصل ؛ ومواضعه

العدول عن الأصل فى أبنية الكلم ؛ والتحول عنه إلى الفروع المختلفة له أسباب وبواعث ترجع فى معظمها إلى أمور تتعلق بطبيعة الحروف وصفاتها وخصائصها التى تعارف عليها علماء اللغة ؛ إذ إن الحروف هى الوحدات الصوتية الصغرى التى تتشكل منها أبنية الكلم ، وطبيعة هذه الحروف وما لها من صفات وخصائص تؤثر تأثيرا بالغا فى تلك الأبنية ، وذلك أن بعضها يتركب من حروف تتوالى متنافرة فى مخارجها؛ أو فى صفاتها مما يؤدى إلى تعذر النطق بها ؛ أو ثقله ، فيفضى ذلك إلى العدول عن استعمالها وإن كانت أصولا ؛ ويتحول عنها إلى أبنية أخرى ينتفى فيها التعذر ؛ أو الاستثقال ؛ ونحوهما ، وتكون هذه الأبنية فروعا مستعملة بدلا من الأصول التى عدل عنها .

من ذلك ندرك أن أبرز الأسباب التى تبعث على العدول عن الأصل فى أبنية الكلم تكمن فى طبيعة الوحدات الصوتية التى تتشكل منها تلك الأبنية، و- أيضا- فى طبيعة العلاقات والروابط التى تربط تلك الوحدات بعضها ببعضها الآخر ؛ وما يترتب على ذلك من تعذر النطق ؛ أو استثقاله ؛ أو تنافر الأصوات الناشىء عن التفخيم فى بعض الحروف ؛ المؤدى إلى النزوع إلى ما يتحقق به التشاكل والتجانس الصوتى .

فهذه أسباب صوتية تبعث على العدول عن بعض الأصول فى العربية ؛ وتدعو إلى الانصراف عنها فرارا من تلك الأسباب .

هذا ... والأصل المعدول عنه مرتبط بالأسباب المذكورة ؛ إذ إنه **على ثلاثة أضرب** [1]:

(الأول) : ما لا يمكن النطق به أصلا .

(الثانى) : ما يمكن النطق به غير أنه مستثقل .

(الثالث) : ما يمكن النطق به ؛ وهو غير مستثقل .

فالأصل الذى لا يمكن النطق به متروك **للتعذر** ، والأصل الذى يمكن النطق به غير أنه مستثقل متروك **للاستثقال** ، والأصل الذى يمكن النطق به من غير استثقال متروك **طلبا للتشاكل والتجانس الصوتى** .

هذا .. وقد أثبت العلماء أسبابا أخرى تبعث على العدول عن الأصل لا تتعلق بالحروف المكونة لبنية الكلمة ؛ أى : غير الأسباب الصوتية المذكورة ؛ أبرزها "**أَمْنُ اللَّبْسِ**" و "**اطِّرَادُ الْبَابِ**" .

من ذلك نقف على أن الداعى إلى العدول عن الأصل بالانصراف عنه إلى الفروع المختلفة يتمثل فى **خمسة بواعث** :

*** الباعث الأول : التعذر .**

يعنى بالتعذر **الامتناع التام عن النطق بالكلمة لعدم القدرة عليه** ، ويكون التعذر باعثاً على العدول عن الأصل فى الأبنية التى لا يمكن النطق بها أصلاً ، وهذه الأبنية تتمثل فى الكلمات المبتدأة بحرف ساكن ؛ والكلمات التى يتوالى فيها حرفان ساكنان ، والكلمات التى يتخللها " **ألف** " تلى **كسرة** ؛ أو **ضمة** ، ولتعذر النطق بهذه الأبنية تركت وعدل عنها بالانصراف إلى أبنية فرعية مستعملة .

---

[1] انظر – فى تفصيل ذلك – الخصائص ١/٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ .

والحاصل أن التعذر – فى العربية – وارد فى ثلاثة مواضع ، وللعدول عن الأصل فى كل منها مظاهر مختلفة ؛ تتحقق فى إطار ضوابط وأحكام صرفية يقتضيها القياس ، وإيضاح ذلك ما يلى :

الموضع الأول : الابتداء بالساكن .

درجت ألسنة العرب على أنها لا تبدأ النطق بحرف ساكن ؛ ولا تقف على حرف متحرك ؛ إذ إن البدء بالساكن متعذر فى اللسان العربى ، ويكاد يكون مستحيلا ؛ لكونه غير ممكن فى الطاقة ، وقيل : **إنه متعسر لا متعذر** [١].

فالقياس يقتضى أن تبدأ الكلمة – فى العربية – بحرف متحرك لإمكان النطق بها ، إلا أن كثرة التصرف فى بعض الأبنية تستلزم تسكين أوائلها، ويتمثل ذلك فى كثير من الأفعال ؛ومصادرها ، وذلك لتسلط الإعلال والتهوين على الأفعال لكونها لا تلزم موضعا واحدا ؛ ولا تتقار على سنن، فصارت بذلك أصلا فى الإعلال بالقلب ؛ أو النقل ؛ أو الحذف، ومن ثم كثر تصرفها ، وقد أفضى ذلك إلى تسكين الحرف الأول فى كثير من الأفعال وما يتصل بها من مصادر [٢]، وخص ذلك بالأفعال التى يكون ماضيها المعدول عنه مركبا من أربعة أحرف أو أكثر ، وإنما جاز تسكين أوائل هذه الأفعال لأن كثرة تصرفها أدت إلى جواز تصريفها على الوجه المستبعد – أيضا –؛ وهو الابتداء بالحرف الساكن [٣].

---

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب ؛ للرضى ١/٢٥١ .

(٢) انظر : المنصف : ص٨٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٩ ، طبعة/ عالم الكتب ؛ ببيروت ؛ وشرح الشافية للرضى ٢٥١/٢ .

(٣) انظر شرح الشافية للرضى ٢٥٩/٢..

وحمل على هذه الأفعال – فى ذلك – عشرة أسماء غير مصادر ؛ وكذا حرف التعريف " أَلْ "– على ما سيأتى – .

فالأفعال التى سكنت أوائلها لكثرة تصرفها ؛ وما يجرى عليها من المصادر ؛ وما يحمل عليها من الأسماء غير المصادر ؛ وحرف التعريف؛ كلها أصول متروكة لتعذر النطق بها ، ومن ثم وجب العدول عن كل أصل من هذه الأصول بالانصراف عنه إلى بنية فرعية لا يتعذر النطق بها ، ويتمثل مظهر العدول عن هذه الأصول فى زيادة همزة متحركة يقع بها الابتداء ، وبها يتوصل إلى النطق بالحرف الساكن الواقع فى أول كل أصل من الأصول المعدول عنها ، وهذه الهمزة هى التى تعرف بـ"**همزة الوصل** " ، فبزيادتها على الأصول التى سكنت أوائلها يتحول كل أصل منها إلى بنية فرعية مستعملة ؛ وتكون همزة الوصل جزءًا منها .

* والحاصل أن العدول عن الأصل بزيادة " **همزة الوصل** " يكون قياسيا فى **أربعة مواضع** :

(الموضع الأول) : أبنية الفعل الماضى المركب من خمسة أحرف ؛ أولها " همزة الوصل " ، ويتحقق ذلك – وجوبا – فى ثلاثة من أوزان مزيد الفعل الثلاثى ؛ هى :"**افْتَعَلَ**" و" **انْفَعَلَ** " و" **افْعَلَّ** " ؛ نحو: " **اكْتَسَبَ** " و " **انْصَرَفَ** " و " **اخْضَرَّ** " ؛ وما إلى ذلك [١].

ويطرد العدول عن الأصل بزيادة " **همزة الوصل** " – جوازا – فى كل فعل ماض مركب من خمسة أحرف على وزن " **تَفَعَّلَ** " أو " **تَفَاعَلَ** " ؛

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٩ ؛ وشرح الشافية للرضى ٢٦٠/٢ .

وفاؤه " **ثاءٌ** " نحو : "**تَثَقَّلَ** " و" **تَثَاقَـلَ** " ؛ أو " **دَالٌ** " نحـو : " **تَـدَيَّنَ** " و " **تَدَايَنَ** " ؛ و : "**تَدَرَّأَ**" و " **تَدَارَأَ**"؛ أو "**طَاء** " نحو : " **تَطَيَّر**" و "**تَطَايَرَ** " و "**تَطَهَّرَ** " و "**تَطَاهَرَ** " ؛ أو " **ظَاء** " نحو : "**تَظَهَّرَ** " و" **تَظَاهَرَ** " ، وذلـك أن **تاء** " **تَفَعَّلَ** " و " **تَفَاعَلَ** " متقاربة فى المخرج مع كل مـن " **الثَّـاءِ** " و " **الدَّالِ** " و " **الطَّاء** " و "**الظَّاء** " ، ومن ثم يمكن العدول عن الأصـول المذكورة ونحوها بإبدال " **التَّـاءِ** " فـى كـل منهمـا " **ثَـاءً** " أو "**دَالاً** " أو " **طَاءً**" أو " **ظَاءً** " ، ثم يدغم الحرف المبدل فى **فاء** كل فعل منهمـا ؛ فيسكن لأجل الإدغام ، ولتعذر **الابتداء** بحرف سـاكن اجتلبـت " **همـزة الوصل** " ؛ فانصرف بذلك عن الأصول المذكورة إلـى أبنيـة أخـرى ؛ وهى: " **اثَّقَّلَ** " و "**اثَّاقَلَ**" ، و"**ادَّيَّـنَ**" و" **ادَّايَـنَ**"، و " **ادَّرَّأَ** " و " **ادَّارَأَ** " ، و" **اطَّيَّرَ** " و " **اطَّايَرَ** " و " **اطَّهَّرَ** " و " **اطَّاهَرَ** " و" **اظَّهَّـرَ**" و"**اظَّـاهَرَ** " ؛ وما إلى ذلك [١]، ومن الأفعال التى على وزن " **تَفَعَّلَ** " وعدل عنها إلـى بنية على وزن " **افَّعَّلَ** " الفعل " **اطَّيَّرَ** " فى قول الله – تعالى – : " **قَـالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ**" [٢]، ومن الأفعال التى على وزن " **تَفَاعَلَ** " وعدل عنها إلى بنية على وزن " **افَّاعَلَ** " الفعل " **ادَّارَأَ** " فى قول الله – تعالى–: "**وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا**"[٣]، والفعل " **اثَّاقَلَ** " فى قوله – تعـالى– : " **مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُم انْفِرُوا فِى سَبِيلِ اللهِ اثَّاقَلْتُم إِلَى الأَرْضِ** " [٤].

---

[١] انظر : شرح الشافية ٦٠/٢ ، والدر المصون ؛ للسمين الحلبى ٢٦٢/١ ، ٤٦٤/٣ ، تحقيق الشيخ/ على محمد معوض ؛ وآخرين .

[٢] سورة النمل : من الآية ٤٧ .

[٣] سورة البقرة : من الآية ٧٢ .

[٤] سورة التوبة : من الآية ٣٨ .

(الموضع الثانى) : أبنية الفعل المركب من ستة أحرف أحدها " همزة الوصل " ، ويتحقق ذلك فى خمسة من أوزان مزيد الفعل الثلاثى؛ وهى : " **اسْتَفْعَلَ** " و" **افْعَالَّ**" و" **افْعَنْلَى** " و" **افْعوَّل** " و" **افْعَوْعل** " ؛ نحو : " **اسْتَحْسَنَ** " و "**احْمَارَّ**" " **اسْلَنْقَى** "[١] و" **اجْلَوَّذَ** "[٢] و " **اعْشَوْشَب** " ؛ وفى وزنين من أوزان مزيد الفعل الرباعى ؛ هما :

" **افْعَنْلَلَ**" و " **افْعَلَلَّ** " ؛ نحو : " **احْرَنْجَمَ** "[٣] و "**اقْشَعَرَّ** " [٤].

(الموضع الثالث) : أبنية فعل الأمر من الثلاثى المجرد نحو : " **اقْرَأْ** "؛ **ومن الثلاثى المزيد المركب من خمسة أحرف نحو** " **اقْتَرِبْ** " و " **انْطَلِقْ** " ؛ **والمركب من ستة أحرف نحو** : " **اسْتَغْفِرْ** " ويطرد ذلك فى كل فعل أمر مصاغ من الفعل المضارع الذى فتح فيه حرف المضارعة وسكن ما بعده ؛ بشرط ألا يترتب على ذلك اجتماع همزتين فى أول فعل الأمر ، وذلك كما فى الأفعال المذكورة ونحوها ، فالفعل " **اقْرَأْ** " مصاغ من " **قَرَأَ يَقْرَأُ** " ، والفعل " **اقْتَرِبْ** " مصاغ من " **اقْتَرَبَ يَقْتَرِبُ** " والفعل " **انْطَلِقْ** " مصاغ من " **انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ** " ، والفعل " **اسْتَغْفِرْ** " مصاغ من " **اسْتَغْفَرَ يَسْتَغْفِرُ** " ، وقد عدل عن أصول هذه الأفعال بأن حذف حرف **المضارعة** لئلا يلتبس الأمر بالخبر ؛ فأفضى ذلك إلى ابتداء كل فعل منها بحرف ساكن ، ومن ثم وجب العدول عنه إلى بنية يزاد فيها " **همزه الوصل** " فقيل : "**اقْرَأْ** " و: "**اقْتَرِبْ**" و "**انْطَلِقْ** "

---

[١] اسلنقى : نام على ظهره . [انظر لسان العرب ٢٠٧٢/٣]

[٢] اجلوذ الليل : ذهب . [انظر السابق ٦٥٦/١] .

[٣] احرنجم القوم : اجتمع بعضهم إلى بعض . [انظر السابق ٨٢٤/٢] .

[٤] انظر : شرح المفصل ١٣٥/٩ ؛ وشرح الشافية ٢٦٠/٢ .

و " **استَغْفِرْ** " ؛ وما إلى ذلك [١].

فإن أدى حذف حرف المضارعة والمجىء بهمزة الوصل إلى اجتماع همزتين فى أول الفعل ؛ كما فى نحو :" **أَخَذَ يَأْخُذُ** " و" **أَكَلَ يَأْكُلُ** " و" **أَمَرَ يَأْمُرُ** " ، فالقياس يقتضى حذف حرف المضارعة ثم يجاء بهمزة الوصل ؛ فيقال :" **اؤْخُذْ** " و" **اؤْكُلْ** " و" **اؤْمُرْ** " ؛ فتجتمع همزتان فى أول كل فعل منهما ، واجتماع الهمزتين فى أول الكلمة يفضى إلى الاستثقال ، ومن ثم يعدل عن هذه الأصول بإجراء آخر ؛ غير زيادة " **همزة الوصل** " وهو تخفيف الاستثقال بحذف الهمزة التى جاء منها الثقل؛ وهى الهمزة الثانية ؛ أى : الهمزة الساكنة الأصلية ، وحينئذ يبتدأ بالحرف الذى بعدها ؛ وهو حرف متحرك؛ فيقال :" **خُذْ** " – و– " **كُلْ** " – و– " **مُرْ** "؛ وما إلى ذلك[٢].

وحكى ابن جنى أن بعض العرب يقولون : " **اؤْخُذْ** " و" **اؤْمُرْ** " و " **اؤْكُلْ** " ؛ بالعدول عن أصول هذه الأفعال ونحوها بزيادة " **همزة الوصل** " كسائر الأفعال التى يسكن ثانيها فى المضارع ، وليس بالتخفيف المذكور [٣] ، وذلك هو القياس فيها [٤].

وعليه جاء فعل الأمر فى قول الله – تعالى– : " **وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ** "[٥].

---

[١] انظر : المنصف : ص٨٠ ؛ وعلل النحو ؛ لابن الوراق : ص٥٥٨ ، تحقيق الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش ؛ وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٢/٤ ، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم هريدى .

[٢] انظر : سر صناعة الإعراب ؛ لابن جنى ١١٢/١ ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوى ؛ ورصف المبانى فى شرح حروف المعانى ؛ للمالقى : ص٤٠ ، تحقيق/ أحمد محمد الخراط ؛ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ؛ للمرادى ١٥٥٢/٥ .

[٣] انظر : سر الصناعة ١١٢/١ ؛ ورصف المبانى : ص٤٠ .

[٤]انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك٣٨٤/٤ تحقيق/طه عبد الرءوف سعد

[٥] سورة طه : من الآية ١٣٢ .

(**الموضع الرابع**) : أبنية المصادر الجارية على الأفعال التي تزاد "**همزة الوصل** " في أول الماضي منها [١]، وعليه تكون الأبنية المعدول إليها بزيادة **همزة الوصل** – في هذا الموضع – هي : " **مصادر الأفعال الخماسية** " و" **مصادر الأفعال السداسية** "؛ وتتمثل في الأوزان العشرة التالية: "**افْتِعَالٌ**" نحو : "**اقْتِرَابٍ**" و"**اكتِسَابٍ**" ؛ و" **انْفِعَالٌ** " نحو :" **انْطِلاقٍ** " و"**انْفِرَاجٍ**" ؛ و"**افْعِلالٌ**" نحو: "**احْمِرَارٍ**" و" **اخْضِرَارٍ**" ؛ و" **اسْتِفْعَالٌ** " نحو : "**اسْتِغْفَارٍ**" و "**اسْتِحْسَانٍ**" ، و"**افْعِيلالٌ**" نحو: "**احْمِيرَارٍ**" و" **اخْضِيرَارٍ** " ؛ و"**افْعِنْلالٌ**" نحو : "**اقْعِنْسَاسٍ**" [٢] و"**احْرِنْجَامٍ** " [٣]؛ و" **افْعِوَّالٌ** " نحو : "**اجْلِوَّاذٍ**" [٤] و"**اعْلِوَّاطٍ**" [٥]؛ و" **افْعِيعَالٌ**" نحو : "**اعْشِيشَابٍ**" [٦] و"**اغْدِيدَانٍ** " [٧]؛ و" **افْعِلاَّلٌ** " نحو : " **اقْشِعْرَارٍ** " ؛ و"**افْعِنْلاءٌ** " نحو : " **اسْلِنْقَاءٍ** " [٨].

ومن ذلك – أيضا – مصدر الفعل الذى يحول إلى وزن :" **افَّعَّلَ** " نحو : " **اطَّيَّرَ اطَّيُّرًا**" ؛ ومصدر الفعل الذى يعدل إلى " **افَّاعَلَ** " نحو: " **اثَّاقَلَ اثَّاقُلاً** "[٩]

---

[١] انظر : سر صناعة الإعراب ١١٥/١ ؛ ورصف المباني : ص٣٩ .

[٢] الاقعنساس : التأخر والرجوع إلى الخلف (اللسان ٣٦٩٢/٥) .

[٣] الاحرنجام : الاجتماع والازدحام . (اللسان ٨٢٤/٢) .

[٤] الاجلواذ : المضاء والسرعة في السير . (اللسان ٦٥٦/١) .

[٥] الاعلواط : ركوب الرأس والتقحم على الأمور بغير روية . (اللسان ٣٠٧٠/٤) .

[٦] الاعشيشاب : إصابة العشب والحصول عليه . (اللسان ٢٩٥١/٤) .

[٧] الاغديدان : اخضرار النبت حتى يضرب إلى السواد . (اللسان ٣٢١٩/٥) .

[٨] الاسلنقاء : النوم على الظهر . (اللسان ٢٠٧٢/٣) .

[٩] انظر سر الصناعة ١١٥/١ .

هذا .. والعدول عن الأصل بزيادة " **همزة الوصـــل** " لإمكـــان النطـــق بالساكن ينسحب – سماعا– على **عشرة أسماء غير مصـــادر** ، وعلـــى حرف التعريف – كما ذكر – ، أما الأسماء العشـــرة فهـــى : " **ابـــنٌ** " و" **ابْنَةٌ** و " **ابْنُمٌ** " و" **امْرُؤٌ** " و" **امْرَأَةٌ** " و"**اسْمٌ**" و" **اسـتٌ** " و " **اثْنَـــانِ** " و" **اثْنَتَانِ** " و " **ايْمُنُ اللهِ** " أو " **ايْمُ اللهِ** " – فى القسم – ، وإنما يعدل عن أصول هذه الأسماء إلى هذه الأبنية المستعملة على غير قيـــاس لكونهـــا محمولة – فى ذلك – على الأفعال التى عدل عن أصولها بزيادة "**همـــزة الوصل**"[1] ، وذلك أن الأصل فى هذه الأسماء أن يكون أول كـــل منهـــا متحركا؛ لا ساكنا ، فـــ " **ابْنٌ**" أصله – على الأرجح – : " **بَنَوٌ** " – بفتح الباء– ؛ بدليل قولهم – فى جمعه – : "**بَنُونَ** " ، و– فى النسب إليـــه –: " **بَنَوِىٌّ** " – بفتح الباء فيهما – ، و" **ابْنَةٌ** " مفرد أصله : " **بَنَوَةٌ** " ؛ لكونه مؤنث " **ابْنٍ** " ، و " **ابْنُمٌ** " أصله " **ابْنٌ** " ؛ زيـــدت المـــيم فيـــه للتوكيـــد والمبالغة ؛ كما زيدت فى : " **زُرْقُمٍ** " بمعنى الأزرق ، إذن " **ابْنُمْ** " أصله: "**بَنَوٌ** " وليست " **الميم** " فيه بدلا من المحذوف ؛ وهو لام "**بَنَوٍ** " ، فأصل " **ابْنَةٍ** " و"**ابْنُمٍ** " مفتوح " الباء " كأصل " **ابْنٍ** " ، و " **امْرُؤٌ** " و " **امْـــرَأَةٌ** " أصلهما : " **مَرْءٌ** " – بفتح الميم – ، و الدليل على ذلك أنـــه إذا دخلـــت عليهما " **أَلْ** " قيل : " **الْمَرْءُ** " و"**الْمَرْأَةُ** " – بفتح الميم فيهما –؛ ولم يقل: " **الامْرُؤُ** " ولا : " **الامْرَأَةُ** " ، و"**اثْنَانِ** " أصله : " **ثَنَيَانِ** " – بفتح الثاء –؛ من" **ثَنَيْتُ** " ؛ بدليل قولهم – فى النسب إليه –: " **ثَنَوِىٌّ** " – بفتح الثاء –، وكذا : " **اثْنَتَانِ**" فهو مؤنث : " **اثْنَانِ** " ؛ إذ إن " **التَّاءَ** " فيـــه للتأنيـــث ،

---

[1] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٩ ، ١٣٥ .

وعليه يكون أصله – أيضا – : " **ثَنَيَانِ** " – بفتح الثاء –، و" **اسْتٌ** " أصله – فى اللغة المشهورة – : " **سَتَهٌ** " – بفتح السين – ؛ ولامه " **هَاءٌ** " بدليل قولهم – فى جمعه :– " **أَسْتَاهُ** " ؛ و – فى تصغيره – : " **سُتَيْهَةٌ** "، و فيه لغتان أخريان ؛ هما : " **سَةٌ** " – بفتح السين ؛ وحذف العين – ، و هى قليلة ، و " **سَتٌ** " – بفتح السين – أيضا – ؛ و حذف اللام – ، ففتح السين فى هاتين اللغتين دليل على فتحها فى : " **اسْت** " ، و " **أَيْمُنٌ** " اسم مفرد عند البصريين مشتق من **اليُمْنِ** ؛ وهو البركة ، وعليه يكون أصله : " **يَمُنٌ** " – بفتح الياء – .

أما " **اسْمٌ** " فهو – عند البصريين – مشتق من " **السُّمُوِّ** " ، وعليه يكون أصله : "**سِمْوٌ** " – بكسر السين – ؛ أو" **سُمْوٌ**" – بضمها – ، و أصله – عند الكوفيين – : " **وَسْمٌ** " بوزن " **فَعْلٍ** " لكونه علامة على المسمى ، وعليه يكون أوله مفتوحا [1].

فلما كان الأصل فى أوائل هذه الأسماء أن تكون متحركة فإن مقتضى القياس أن يستغنى عن " **همزة الوصل** " [2]، إلا أن العرب اجترءوا على هذه الأسماء فأسكنوا أوائلها بعد أن اسقطوا أواخرها ؛ إما نسيا ؛ وإما على سبيل التوهم ؛ وإما للكثرة [3]، فالأسماء : " **ابن وابنة وابنم واثنان**

---

[1] انظر – فى ذلك كله – : المنصف : (٨٢ – ٨٨) ؛ وشرح الشافية ؛ للرضى ٢/ (٢٥٢ – ٢٥٩) ؛ وشرح المفصل ؛ لابن يعيش ٩/ (١٣٢ – ١٣٥) ؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٤ ، ٣٦٥ ؛ وحاشية الصبان ٤/ (٣٨٥ – ٣٨٧) .

[2] انظر : شرح اللمع ؛ للخطيب التبريزى : ص٤٣٣ ، تحقيق الدكتور/ السيد تقى عبد السيد ، نشر/ دار والى بالمنصورة ، وانظر حاشية الصبان ٤/٣٨٥ .

[3] انظر شرح التصريح على التوضيح ؛ للشيخ خالد الأزهرى ٢/٣٦٥ ، طبعة/ عيسى البابى الحلبى بمصر .

واثنتان واسم واست " حذفت " **لام** " كل منها نسيا ، والمحــذوف نســيا كالعدم [١]، و "**لام**" كل مــن " **امـرىء وامـرأة** " إن كانـت مـذكورة فهى فى حكم المحذوف ، و ذلك لأنها – فيهما – همـزة ، ولمـا كانـت الهمزة معدن التغيير فإنه يجوز تخفيفها بنقل حركتها إلى السـاكن قبلهـا – إذا دخلت عليهما "**أل**" – ثم تحذف ، فيقال : " **ألمَـرُ**" و " **ألمَـرَةُ** " ، وكثر استعمالها محذوفة ، فعومل "**امْـرُؤٌ**" معاملـة " **ألمَـرِ** " وعومـل – أيضا – "**امْرَأَةٌ**" معاملة " **ألمَرَةِ** " ؛ فى حذف اللام من كـل منهمـا ، فحذفها فيهما متوهم ، و أما " **أيْمُن** " القسم فإن لامه مـذكورة ، ولكنهـا حذفت فى صيغة أخرى لها ، وهـى : قـولهم : " **وَايْـمُ اللهِ** " ؛ وكثـر استعمال هذه الصيغة فى القسم ، فلما كثر استعمالها حمل عليها " **ايْمُن** " فأسكن أوله مع وجود " **النُّونِ** " لكثرة استعمال ذلك فى حالة حذفها فى : " **ايْمُ اللهِ** " .

فلما نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذى حقه أن يكون فى الفعل حملت على الأفعال التى سكنت أوائلها ؛ إذ إنها شابهتها فى الاعتلال ؛ وذلك بالعدول عن أصولها التى بدئت بحرف متحرك إلى الأبنية التى ألحقت بها " **همزة الوصل** " عوضا من اللام المحذوفة ؛ أو المتـوهم حـذفها ؛ أو لكونهـا تحذف أحيانا مع كثرة الاستعمال [٢].

* وأما العدول عن الأصل فى حرف التعريف " **ألْ** " فإن مقتضى القياس أن يكون أحاديا ؛ لا ثنائيا ؛ بمعنى أن يكون على حرف واحـد ؛ وهـو

---

(١) انظر شرح الشافية ؛ للرضى ٢/٢٥١ .

(٢) انظر – فى ذلك – : المنصف : ص (٨٢ – ٨٦) ، وشرح المفصل ؛ لابن يعيش ٩/ (١٣٢ – ١٣٥) ؛ وشرح التصريح ٢/ (٢٥٢ – ٢٥٩)

" **اللام** " ، وهذا ما ذهب إليه جمهور النحويين ، واستدلوا عليه بأن هـذا الحرف نقيص التنوين ؛ إذ إنه يدل على التعريف ؛ في حين يدل التنـوين على التنكير ، والتعريف ضد التنكير ، فلما كان التنكير بحـرف واحـد وهو " **التنوين** " كان قياس أداة التعريف أن تكون بحـرف واحـد وهـو " **اللام** " ؛ حملا لأحد النقيضين على الآخر [١]، واستُدِلَّ - أيضا - بـأن هذه اللام حرف دال على معنى بنفسه من غير " **الألف** " التى قبلها فـي نحو : " **الرجل** " و " **الفرس** " ؛ لأنه إذا قيل : " **قَامَ الرَّجُـلُ** " و " **رَكِبْـتُ الْفَرَسَ** " وما أشبه ذلك سقطت الألف من اللفظ لوصـل الكـلام ودلـت " **اللام** " على التعريف ، فلو كانت الألف من بناء حرف التعريـف فـي الكلمة التى دخل عليها لأُخِلَّ معناها بسقوطها [٢]، فثبت بذلك أن حـرف التعريف هو " **اللام** " في : " **ألْ** " ؛ وقد وضعت ساكنة .

وإنما وضعت ساكنة ليستحكم امتزاجها بما دخلت عليه ؛ وهو الْمُعَرَّفُ ، ومن ثم تنطق مدغمة في أربعة عشر حرفـا مـن حـروف الهجـاء ؛ وهى ما تعرف **بالحروف الشمسية** [٣]، يضاف إلى ذلك أن التنوين الذى هو دليل التنكير ساكن ، فينبغى أن تكون هذه الـلام التـى هـى دليـل التعريف ساكنة ؛ إذ إنهم يجرون الشىء مجرى نقيضه ، وقيل : إن العلة

---

[١] انظر : سر صناعة الإعراب ٣٣٧/١ ، والمنصف : ص٩٤ ؛ وانظر جواهر الأدب : ص٣٠٣ ، ٣٠٤ .

[٢] انظر كتاب اللامات ؛ لأبى القاسم الزجاجى ص١٧ ، ١٨ ، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ، طبعة/ دار صادر / بيروت .

[٣] انظر : جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب؛ لعلاء الدين الإربلى: ص٣٠٣، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب ، طبعة/ دار النفائس / بيروت ؛ وانظر شرح كافيه ابن الحاجب ؛ للإمام الرضى ٣٢٢/٣ ، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب ، طبعة/ دار الكتب العلمية / بيروت .

فى وضعها ساكنة أنها لو وضعت مفتوحة لالتبست بلام الابتداء ، ولو وضعت مكسورة لالتبست باللام الجارة ؛ ولام الأمر؛ ولام التعليل ، ولو وضعت مضمومة لكانت مستثقلة ؛ لكونها كثيرة الدور فى كلام العرب ؛ إذ إنها داخلة على كل منكور يراد تعريفه فهى كثيرة الاستعمال ، وكثرة الاستعمال مطية التخفيف [١]، ومن ثم وضعت لام التعريف ساكنة ، فاقتضى ذلك زيادة " **همزة الوصل** " قبلها للتوصل إلى النطق بها ، وبذلك صار حرف التعريف ثنائيا لكون " **همزة الوصل** " مُعْتَدًّا بها فى الوضع كما اعْتُدَّ بها فى نحو : "**ارْتَفَعَ**" حيث يقال : هو فعل خماسى ؛ ولا يُعَدُّ رباعيا ، وذلك هو صريح كلام سيبويه [٢].

من ذلك ندرك أن حرف التعريف " **أل** " معدول عن أصله الأحادى إلى وضعه الثنائى بزيادة " **همزة الوصل** " ، وكذلك " **أمْ** " فى لغة حمير ونفر من طىء ؛ إذ إنهم يبدلون " **الميم** " من " **لام التعريف** "[٣] ، وروى عن النبى – صلى الله عليه وسلم – أنه قال – على هذه اللغة –: " **لَيْسَ مِنْ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِى امْسَفَرِ** " [٤].

ومثل " **أل** " المعرفة فى كل ما ذكر " **أل** " الزائدة ؛ و "**أل** " الموصولة على القول بكونها حرفا ، والراجح أنها اسم ؛ ومن ثم كان ينبغى أن تعد مع الأسماء العشرة غير المصادر [٥].

---

[١] انظر : اللامات؛ للزجاجى:ص٢٠؛ وجواهر الأدب: ص٣٠٤، وشرح الكافية؛ للرضى٣/٣٢٢

[٢] انظر الكتاب ٣/٣٢٤ ، ٣٢٥ ؛ ١٧٤ .

[٣] انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٢٤ .

[٤] انظر الحديث فى سنن الترمذى : ص٧١٠ ، وسنن النسائى ٤/١٧٦ ، ١٧٧ ، ومسند الإمام أحمد ٣/٣١٩ – و – ٥/٤٣٤ .

[٥] انظر حاشية الصبان ٤/٣٨٨ .

وتجدر الإشارة إلى أن كون " **لام التعريف** " ؛ و "**ميمه** " - فـي اللغـة المذكورة - من مواضع العدول عن الأصل - على غير قيـاس - هـو مذهب جمهور النحويين ، وخالف فى ذلك الخليل ابن أحمد ؛ حيث ذهب إلى أن حرف التعريف ثنـائى الأصـل والوضـع ، وهمزتـه أصـلية لأنها "**همزة قطع** " كهمزة " **أَمْ** " و " **أَنْ** " و " **أَوْ** " ؛ وما أشبه ذلك ، وقد حذفت فى الدرج لكثرة الاستعمال [١]؛ وقيل : إنه مذهب ابن كيسـان [٢]، واختار ابن مالك هذا المذهب ونصره فى : " شرح التسهيل " [٣].

* والحاصل أن العدول عن الأصل فى كل المواضع المذكورة لا يـتم إلا إذا ابتدىء بالكلمات التى سكنت أوائلها بحيث لا يقع الحرف الساكن فـى الدرج ، فلا يتقدمه شىء ؛ حتى ولو كان على حرف واحد ؛ كـ " **حرف التعريف** " ؛ وبعض حروف العطف وبعض حروف الجر ، فإذا تقـدمت كلمة أو كلام على الكلمات التى ابتدأت بحرف ساكن ردت إلى أصـولها المعدول عنها بإسقاط "**همزة الوصل**" من اللفظ لزوال الداعى إليها وهـو "**الابتداء بالسـاكن** " ، فإسقاطها - حينئذ - واجب إلا إذا أدى إلى الوقوع فى لبس ، و ذلك إن كانت مفتوحة ؛ كهمزة " **أل** " ودخلت عليها " **همزة الاستفهام** " وهى أبدا مفتوحة ، فحينئذ يعدل عن إسقاط " **همزة الوصل** "؛ لأن إسقاطها يؤدى إلى التباس الاستفهام بالخبر ، وإنما يكون العدول عن

---

(١) انظر : الكتاب ١٢٤/٣ ؛ واللامات ؛ للزجاجى : ص١٧ ؛ وشرح الكافية ؛ للرضى ٣٢٢/٣ ؛ والجنى الدانى : ص١٣٨ ، ١٩٣ ، وجواهر الأدب : ص٣٠٤ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ؛ لأبى حيان الأندلسى ٥١٣/١ ، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدنى بالقاهرة ؛ وانظر الجنى الدانى : ص١٣٨ .

(٣) انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٥٣/١ ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ؛ والدكتور/ محمد بدوى المختون ، مطبعة هجر .

إسقاطها بإبدالها " **ألفا** " ؛ إذ إنها حرف مد مجانس لحركة " **همزة الاستفهام**" قبلها ، وذلك كما فى قول الله – تعالى – : " **قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ**" [١] ؛ وقوله – تعالى – : " **آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ** " [٢]؛ وقوله – تعالى – : " **آللهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ** " [٣]، وقد يكون العدول بتسهيل "**همزة الوصل** " **بين بين** ؛ أى : **ينطق بها بين الهمزة والألف مع القصر** ؛ وذلك كما فى قول الشاعر :

أَأَلْخَيْرُ الَّذِى أَنَا أَبْتَغِيهِ   أَمِ الشَّرُّ الَّذِى هُوَ يَبْتَغِينِى [٤]

وقول الآخر :

أَأَلْحَقُّ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ   أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ [٥]

وتجدر الإشارة إلى أن العدول عن إسقاط " **همزة الوصل** " فى الدرج بإبدالها " **ألفا** " بعد " **همزة الاستفهام** " هو الراجح ، والعدول بالتسهيل هو القياس ؛ وإن كان مرجوحا ؛ لأن الإبدال شأن الهمزة الساكنة [٦].

فإن كان إسقاط " **همزة الوصل** " بعد " **همزة الاستفهام** " لا يؤدى إلى الالتباس المذكور امتنع إثباتها ؛ وذلك كما فى قول الله – تعالى – :

---

[١] سورة الأنعام : من الآيتين : ١٤٣ ، ١٤٤ .

[٢] سورة يونس : من الآية ٩١ .

[٣] سورة النمل : من الآية ٥٩ .

[٤] هذا بيت من البحر الوافر ، وهو للمثقب العبدى فى ديوانه : ص٢١٣ ؛ وخزانة الأدب ٣٧/٦، والشعر والشعراء ٤٠٣/١ ، والشاهد فيه إثبات "همزة الوصل" مسهلة بين بين ؛ بعد همزة الاستفهام فى قوله : "أألخير ... ؟" .

[٥] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه : ص١٣٣ ؛ والأغانى ١٢٧/١ ؛ والكتاب ١٣٦/٣ ، والشاهد فيه كسابقه حيث سهلت "همزة الوصل" فى الدرج بعد "همزة الاستفهام" ، فى قوله : "أألحق ... ؟" .

[٦] انظر شرح التصريح ٣٦٦/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٨٩/٤ .

"**أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ** " [١]، والأصل : " أاصْطفى " ، فعدل عنه بإسقاط " **همزة الوصل** " ؛ لكونها مكسورة وقد وقعت فى الدرج ولم يؤد حذفها إلى لبس ؛ لكون " **همزة الاستفهام** " قبلها مفتوحة [٢]، و كذلك كل **همزة وصل** لا يؤدى إسقاطها فى الدرج إلى لبس ، فإن أثبتت – حينئذ – كان إثباتها لحنا – فى الاختيار –؛ وشاذا – فى الضرورة الشعرية – [٣]، وذلك كما فى قول الشاعر :

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ [٤]

وقول الآخر :

أَلاَ لاَ أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى وَمِنْ جُمْلِ [٥].

ففى البيتين أثبتت همزة " **اثْنَيْنِ** " ولم تكن مبدوءا بها ، وهى " **همزة وصل** " ، وكان القياس إسقاطها ، و لكنها أثبتت شذوذا لضرورة الشعر .

هذا .. وقد يكون إثباتها فى الضرورة غير شاذ ، و ذلك إذا كانت واقعة بعد كلام إلا أن وقوعها يكون فى أول النصف الثانى من البيت ، وذلك كما فى قول الشاعر:

---

[١] سورة الصافات : الآية ١٥٣ .

[٢] انظر : شرح المفصل ؛ لابن يعيش ١٣٨/٩ ؛ وشرح التصريح ٣٦٦/٢ ، وشرح الشافية ٢٦٨/٢ ، ٢٦٩ .

[٣] انظر : شرح المفصل ١٣٧/٩ ؛ وشرح الشافية ٢٦٥/٢ ، ٢٦٦ .

[٤] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم فى ديوانه : ص١٦٢ ؛ والدرر اللوامع ٥٧٣/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٥٦٦/٤ ، ولجميل بثينة فى ملحق ديوانه : ص٢٤٥ ، وروى هذا البيت : "بنشر" مكان "بنث" ؛ و : "الحديث" مكان : "الوشاة" ، والشاهد فيه إثبات همزة "اثنين" فى الدرج شذوذا ؛ للضرورة .

[٥] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لجميل بثينة فى ديوانه : ص١٨٢ ؛ والمحتسب ١٤٨/١ ؛ ونوادر أبى زيد : ص٢٠٤ ، والشاهد فيه كسابقه .

لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلاَ خُلَّةً ۞ إتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ [١]

فإثبات " **همزة الوصل** " فى أول الفعل الخماسى : " **اتَّسَعَ** " ليس بشاذ وإن كان فى الضرورة ، و ذلك لأن العرب قد تسكت على أنصاف الأبيات وتبتدىء بالنصف الثانى ، فكأن الهمزة فى الفعل " **اتَّسَعَ** " وقعت – حينئذ – فى ابتداء الكلام [٢].

❖ ❖ ❖

الموضع الثانى : التقاء الساكنين .

من الأمور التى يتعذر النطق بها – غالبا – توالى ساكنين **فى كلمة** ؛ أو فى كلمتين ؛ بأن يكون أولهما آخر الكلمة الأولى وثانيهما **أول الكلمة الأخرى** ، فإذا التقى ساكنان فى كلمة أو فى كلمتين **وجب التخلص من التقائهما** إلا فى **أربعة مواطن** ؛ لا يتعذر فيها النطق بالساكنين متتاليين ، وإنما يمكن ذلك مع ثقل ما [٣] ، ومن ثم يغتفر التقاء الساكنين فى هذه المواطن ؛ وهى ما يلى :

(**الموطن الأول**) : إذا كان الحرفان الساكنان متواليين فى كلمة واحدة ؛ أولهما حرف لين ؛ وثانيهما مدغم فى مثله ، وذلك كـ "**دَابَّة**" **فى قول الله**

---

(١) هذا بيت من البحر السريع ، وهو لأنس بن العباس بن مرداس فى تلخيص الشواهد : ص٤٠٥؛ والدرر ٤٧٧/٢ ؛ والكتاب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٩ (هارون) ؛ والمقاصد النحوية ٣٥١/٢، والشاهد فيه – ها هنا – إثبات "همزة الوصل" – فى الدرج – ضرورة من غير شذوذ ؛ لوقوعها فى أول النصف الثانى من البيت .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٣٨/٩ ؛ والهمع ٤٠٣/٣ .

(٣) انظر - فى تفصيل هذه المواطن - شرح الشافية للرضى ٢/(٢١٠-٢٢٥) .

– تعالى – : "**وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ**" [١] ؛ وكما فى قوله – تعالى – : "**الْحَاقَّةُ**" [٢] ؛ وقوله – عز وجل – : "**وَلا الضَّالِّينَ**" [٣] ، وكما فى نحو : "**خُوَيْصَّة**" تصغير "**خَاصَّة**" ؛ ونحو : "**تُمُودَّ الثَّوْبُ**" ؛ فعل ما لم يسم فاعله من : "**تَمَادَدْنَا الثَّوْبَ**" ؛ أى : مَدَّهُ بَعْضُنَا مِنْ بَعْضٍ .

وقيل : إن "**الألف**" فى نحو "**دَابَّة**" تبدل "**همزة مفتوحة**" ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، فيقال : "**دَأَبَّةٌ**" و "**شَأَبَّةٌ**" [٤] ، ومن ذلك ما ورد فى قول الشاعر :

وَلِلأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ ... بَيَاضًا وَأَمَّا بِيضُهَا فَادْهَأَمَّتْ [٥]

أراد : "**فَادْهَامَّتْ**" ؛ أى : **اسْوَدَّتْ** ، فتخلص من التقاء الساكنين بقلب "**الألف**" إلى أقرب الحروف إليه ؛ وهو "**الهمزة**" ؛ لأنها حرف جلد يقبل الحركة ؛ إذ "**الألف**" حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة ، ومن ثم تخلص من التقاء الساكنين بإبدال "**الألف**" **همزة مفتوحة** [٦]

---

[١] سورة البقرة : من الآية ١٦٤ .

[٢] سورة الحاقة: الآية الأولى .

[٣] سورة الفاتحة : من الآية ٧ .

[٤] انظر – فى ذلك – : سر صناعة الإعراب ٧٢/١ ، ٧٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٩ – و – ١٢/١٠ ؛ والممتع فى التصريف ٣٢٠/١ ؛ وشرح الشافية للرضى ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩ ؛ والارتشاف ٣٤١/١ ؛ والبحر المحيط ٣٠/١ ؛ والدر المصون ٥٨/١ ؛ والمساعد ٣٣٤/٣ ؛ والهمع ٣٧١/٣ ؛ والدرر اللوامع ٥٥٤/٢ .

[٥] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لكثير عزة فى ديوانه : ص٢٢٣ ؛ والدرر ٥٥٤/٢ ؛ وسر صناعة الإعراب ٧٤/١ ؛ وشرح المفصل ١٢/١٠ ؛ والمحتسب ٤٧/١ ، ٣١٢ ؛ والممتع فى التصريف ٣٢٢/١ ، والشاهد فيه إبدال "همزة" مفتوحة من "الألف" فراراً من التقاء الساكنين – على ما ذكر فى الأصل – .

[٦] انظر: سر صناعة الإعراب٧٢/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٩،١٣٠ – و – ١٢/١٠

وعلى هذا قرىء : "وَلاَ الضَّأْلِينَ" [(١)] ؛ وقرىء : "فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلاَ جَأَنٌّ" [(٢)] .

وتجدر الإشارة إلى أن الفرار من التقاء الساكنين بقلب **"الألف"** فيما ذكر **"همزة مفتوحة"** شاذ ؛ لا يقاس عليه عند جمهور النحويين [(٣)] ، وقيل : هو لغة فى **تميم وعكل** [(٤)].

(الموطن الثانى) : اذا توالى الحرفان الساكنان فى كلمة قصد سردها ؛ كأن تكون من أسماء حروف الهجاء ؛ نحو : " **جِيمْ** " و " **مِيمْ** " و " **نُونْ** " وما إلى ذلك ؛ أو تكون من الأصوات المحكية ؛ كـ " **غَاقْ** " – حكاية صوت الغراب – ؛ و " **طِيخْ** " – حكاية صوت الضحك – ؛ و " **قُوسْ** " – اسم صوت يزجر به الكلب ليبتعد –.

(الموطن الثالث) : اذا توالى الحرفان الساكنان فى كلمة موقوف عليها؛ نحو: "**قَالْ** " و" **قِيلْ** " و " **عَادْ** " و " **ثَمُودْ** " و " **سَعِيدْ** " و" **الْمُؤْمِنُونْ** " و" **الْمُؤْمِنَاتْ** " ؛ وما إلى ذلك ، وإنما يغتفر الجمع بين الساكنين – حينئذ – لأن الوقف بالسكون على الحرف يُمَكِّنُ جرسه ويُوَفِّرُ الصوت عليه ؛ فيصير أتم صوتا من الحرف المتحرك؛ وأقوى جرسا ؛ فضلا عن

---

(١) سورة الفاتحة : من الآية ٧ ، وهذه القراءة لأيوب السختيانى .[انظر : البحر المحيط ١/٣٠؛ وسر الصناعة ١/٧٢؛ والمحتسب ١/٤٦؛ والممتع ١/٣٢٠؛ ومختصر شواذ القرآن : ص٩].

(٢) سورة الرحمن : الآية ٣٩ ، وهذه القراءة للحسن ؛ وعمرو بن عبيد . [انظر : البحر المحيط ٨/١٩٥ ، ١٩٦ ؛ والخصائص ٣/١٤٧ ؛ وسر الصناعة ١/٧٣ ، والمحتسب ٢/٣٠٥ ؛ والممتع ١/٣٢١ ؛ ومختصر شواذ القرآن : ص١٤٩ ، ١٥٠] .

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ١/٧٣ ، والبحر المحيط ١/٣٠ ، والهمع ٣/٣٧٢ ، والدرر اللوامع ٢/٥٥٤ .

(٤) انظر : الارتشاف ١/٣٤١ ؛ والدرر ٢/٥٥٤ .

أن توفير الصوت بالسكون على الحرف الموقوف عليه بمنزلة الحركة له، ومن ثم يكون الوقف سَادًّا مَسَدَّ الحركة ، ولهذا جاز التقاء الساكنين فى حال الوقف [١].

(**الموطن الرابع**) : اذا كان أول الساكنين المتواليين **ألفا** مبدلة من همزة الوصل المفتوحة؛ بسبب دخول "**همزة الاستفهام**" عليها ؛ كما فى نحو : "**آلْعَرَبُ مُتَّفِقُونَ؟**"؛ و : " **آيْمُنُ اللهِ قَسَمُكَ ؟**" ، فلا يجوز حذف هذه " **الألف** " للتخلص من التقاء الساكنين حتى لا يلتبس الخبر بالإنشاء ، ومن ثم يغتفر التقاؤهما فى هذا الموضع .

* فاذا التقى ساكنان فى درج كلمة ؛ أو من كلمتين فى غير المواطن الأربعة المذكورة وجب – حينئذ – العدول عن الأصل بالتحول إلى بنية أخرى ؛ لا يتعذر النطق بها ، و يتحقق ذلك بالتخلص من التقاء الساكنين بتحريك أحدهما ؛ أو بحذفه، والأصل فى ذلك – عند الجمهور – أن يحرك الأول منهما بالكسر [٢]؛ كما فى قول الله – تعالى – : " **مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا** "[٣] ، واحتج لذلك بأن **الكسرة** لا تكون إعرابا إلا ومعها التنوين ؛ أو ما يعاقبه من " **أل**" أو"**الإضافة**"، بخلاف " **الضمة** " و" **الفتحة** " ؛ فإن كلا منهما تكون إعرابا ولا تنوين يصحبها ؛ كما فى إعراب ما لا ينصرف ، فإذا اضطر إلى

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٩ ، ١٢١ .

[٢] انظر – فى ذلك – : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٩ ؛ وشرح الشافية للرضى ٢٣٥/٢ ؛ والارتشاف ٣٤٢/١ ؛ والمساعد على تسهيل الفوائد ؛ لابن عقيل ٣٣٦/٣ ، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات ؛ والهمع ٣٧٣/٣ .

[٣] سورة فاطر : من الآية الثانية .

تحريك الساكن حرك بحركة لا يتوهم أنها إعراب ؛ وهى **الكسـرة** [١]، فضلا عن أن الجزم نظير الجر ؛ إذ الجزم مختص بالأفعـال ؛ والجـر مختص بالأسماء ، فإن اضطر إلى تحريك الساكن حرك بحركة نظيرة ؛ وهى **الكسرة** ؛ و - أيضا - الفعل المجزوم الذى يلتقى آخره بساكن لـو حرك بالضم أو الفتح لتوهم أنه غير مجزوم ؛ إذ " **الضمة** " و " **الفتحة** " من حركات إعراب الأفعال ، ولا يتوهم ذلك إذا حـرك بالكسـر ؛ لأن **الكسرة** ليست من حركات إعراب الأفعال [٢]، ومن ثم كـان القيـاس أن يحرك أول الساكنين الملتقيين **بالكسرة** ، ولا يعدل عن ذلـك إلا لأمـر [٣] من الأمور الآتى ذكرها .

* والحاصل أن الأصول التى يلتقى فيها ساكنان ولم تكن مـن المـواطن الأربعة السالفة الذكر يجب العدول عنها إلى بنية يتخلص فيها من التقـاء الحرفين الساكنين ؛ إما بحذف أحدهما ؛ و إما بتحريكه .

فيجب التخلص من التقاء الساكنين بحذف أولهما إذا كان حرف **مَدٍّ ولِينٍ** ؛ ويعنى به " **الألف** " ؛ و " **الياء** " الساكنة المكسور ما قبلها ؛ و " **الـواو** " الساكنة المضموم ما قبلها ؛ أو كـان السـاكن الأول " **نـون التوكيـد** " الخفيفة؛ أو نون " **لَدُنْ** "[٤] ؛ أو **تنوين العلـم الموصـوف بـــ** " **ابْـنٍ** "

---

[١] انظر : شرح المفصل ١٢٧/٩ ؛ وشرح الشافية ٢٣٥/٢ ؛ والهمع ٣٧٣/٣ .

[٢] انظر : شرح المفصل ١٢٧/٩ ؛ وشرح الشافية ٢٣٥/٢ .

[٣] انظر : شرح المفصل ١٢٧/٩ ؛ والارتشاف ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ ؛ والهمع ٣٧٣/٣ .

[٤] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٩ ؛ وشرح الشافية للرضى ٢٢٥/٢ ؛ ٢٣٢ ؛ ٢٣٣ ، والارتشاف ٣٤١/١ ؛ والهمع ٣٧٢/٣ .

مضاف إلى علم [١].

فيحذف حرف المد واللين الواقع أول الساكن ؛ ولم يكن ثانيهما مدغما فى مثله – وجوبا– بشرط أن لا يؤدى حذفه إلى لبس [٢]، وذلك كما فى نحو: " **خَفْ** " و " **لَمْ يَخَفْ** " ؛ و " **بِعْ** " و " **لَمْ يَبِعْ** " ؛ و " **قُلْ** " و " **لَمْ يَقُلْ** " ؛ وما إلى ذلك من الأبنية التى تكون أصولها المعدول عنها تَعَذَّرَ النطق بها لالتقاء الساكنين فى كلمة واحدة ، فالأصول التى عدلت عنها الأبنية المذكورة هى : " **خَافْ** " و" **لَمْ يَخَافْ** " و" **بِيعْ** " و"**لَمْ يَبِيعْ** " و " **قُولْ** " و" **لَمْ يَقُولْ** " ، فلما التقى ساكنان فى كل كلمة منها ، وأولهما حرف **مد ولين** وجب حذفه للتخلص من التقاء الساكنين ؛ و ولم يؤد ذلك إلى لبس .

ويجرى هذا المظهر من مظاهر العدول عن الأصل إن كان الساكن الثانى جزءا من الكلمة كما فى الأمثلة المذكورة ونحوها ؛ أو كان كالجزء من الكلمة ؛ كأن يكون ضميرا من ضمائر الرفع المتصلة ؛ الساكنة ، وذلك كما فى نحو : " **سَعَوْا** " و" **اسْعَىْ** " و" **هُمْ يَسْعَوْنَ** " و" **أَنْتِ تَسْعَيْنَ** " و" **هُمْ يَرْمُونَ** " و" **أَنْتِ تَرْمِينَ** " و" **هُمْ يَغْزُونَ** " و" **أَنْتِ تَغْزِينَ** "[٣]؛ إذ إن أصول هذه الأبنية الأفعال المعتلة : " **سَعَى يَسْعَى** " و" **رَمَى يَرْمِى** " و" **غَزَا يَغْزُو**"؛ وقد اتصل بكل منها " **واو الجماعة** "، و" **ياء المخاطبة** "، فالتقى ساكنان ؛ أولهما حرف لين ؛ وهو " **الألف** " فى " **سَعَى** "

---

[١] انظر : شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ٤٨٨/٢ ، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح ، وشرح الشافية للرضى ٢٣٤/٢ ؛ والارتشاف ٣٤١/١ .

[٢] انظر شرح الشافية للرضى ٢٢٥/٢ .

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٩ ، ١٢٣ ؛ وشرح الشافية للرضى ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ ؛ وشرح الكافية الشافية ؛ لابن مالك ٢٠٠٦/٤ ؛ تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدى .

و" **يَسْعَى** " و " **تَسْعَى** " ؛ و " الْيَاء " فى " يرْمِــى " ؛ و " الــواو " فــى " **يَغْزُو** " ؛ وثانيهما كل من " **واو الجماعة** " و " **ياء المخاطبة** " ؛ وهمــا كالجزء من الكلمة ؛ إذ إن كلا منهما فاعل للفعل الذى اتصل به ، و مــن ثم كانت الأصول التى عــدل عنهــا هــى : " **سَــعَاوْا** " و " **اسْــعَاىْ** " و " **يَسْعَاوْنَ** " و " **تَسْعَايْنَ** " و" **يَرْمِيُــونَ** " و" **تَــرْمِيينَ** " و" **يَغْــزُوونَ** " و" **تَغْزُوينَ** " ، و النطق بها متعذر لالتقاء الساكنين ، فعدل عنها بحــذف لام كل منها ؛ أى : حرف المد واللين ؛ للتخلص من التقــاء الســاكنين ؛ ولم يؤد ذلك إلى لبس [١].

فإن كان أول الساكنين **حرف لين ومد** ، ويؤدى حذفه إلى لبس عدل عــن حذفه إلى تحريك الساكن الثانى ، و يتمثل ذلك فــى **زيــادتى التثنيــة ، وزيادتى جمع المذكر السالم** ؛ أى : **الألف والنون** – فــى حالــة رفــع المثنى–، و **الواو والنون** – فى حالة رفع الجمع – ، **والياء والنــون** – فى حالتى النصب والجر فى كل من المثنى والجمع – ، وذلــك نحــو : " **هَذَانِ مُسْلِمَانِ** " و : " **هَؤُلَاءِ مُسْلِمُونَ** " و : " **نَاصَرْتُ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ** – أو – **رِجَالاً مُسْلِمِينَ** " و: " **دَافَعْتُ عَنْ رَجُلَيْنِ مُسْــلِمَيْنِ** – أو– **عَــنْ رِجَالٍ مُسْــلِمِينَ** " ، فالأصول المعدول عنها فــى هــذه الأمثلــة هــى : " **مُسْلِمَانْ** " و"**مُسْلِمُونْ** " و " **مُسْلِمَيْنْ** " و " **مُسْلِمِينْ** " – بتسكين النــون فى كل منهما – ؛ إذ إن الأصل فيها أن تكون ساكنة [٢] ؛ لكونها كالتنوين

---

[١] انظر شرح الشافية ٢/٢٢٦ .

[٢] انظر : المقتضب ٢/١٥٣ ؛ واللباب فى علل البناء والأعراب ؛ للعكبرى ١/١١٠ ؛ بتحقيق/ غازى طليمات ؛ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٢٥ .

فى المفرد ؛ **والتنوين نون ساكنة**[١] ، و من ثم التقى ساكنان فى هذه الأصول ونحوها ؛ أولهما حرف اللين والمد ؛ وهو " **الألف** " فى التثنية ، و " **الواو** " فى الجمع ، و" **الياء** " فى التثنية والجمع ، وثانيهما " **نون التثنية** " – أو – " **نون الجمع** " ، فلما التقى الساكنان المذكوران وجب التخلص من التقائهما ، وكان ينبغى أن يتخلص من ذلك بحذف الساكن الأول ، وهو حرف **اللين والمد** ؛ إلا أن ذلك يفضى إلى التباس كل من المثنى والجمع بالمفرد ، وذلك أنه لو حذفت " **الألف** " لالتقاء الساكنين فى المثنى المرفوع : " **مُسْلِمَانِ** " لقيل : " **مُسْلِمَنْ** " ؛ فيلتبس هذا المثنى بالمفرد المنصوب المنون ، و لو حذفت " **الواو** " له فى الجمع المرفوع : " **مُسْلِمُونَ** " لقيل : "**مُسْلِمُنْ**"؛ فيلتبس هذا الجمع بالمفرد المرفوع المنون، و لو حذفت " **الياء** " له فى المثنى المنصوب أو المجرور : " **مُسْلِمَيْنِ** " ؛ وفى الجمع المنصوب أو المجرور : " **مُسْلِمِينَ** " لقيل : " **مُسْلِمِنْ** " ، فيلتبس كل من المثنى والجمع فى حالتى النصب والجر بالمفرد المجرور المنون [٢].

فلما ثبت أن التخلص من التقاء الساكنين بحذف أولهما يؤدى الى الالتباس فى الأصول المذكورة ونحوها عدل عن حذفه إلى تحريك الساكن الثانى ؛ إذ إن الساكن الأول لا يمكن تحريكه ؛ لأنه حرف مد ؛ والمد لا يحرك[٣]، ومن ثم يتخلص من التقاء الساكنين بتحريك **نون التثنية** – و – **نون الجمع** ، فكسرت نون التثنية ، وفتحت نون الجمع ،

---

[١] انظر شرك الكافية للرضى ٧٦/١ ، ٧٧ .

[٢] انظر المصدر السابق .

[٣] انظر شرح الشافية للرضى ٢٢٥/٢ .

وذلك لأن التثنية قبل الجمع وسابقة له ، و الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين التحريك بالكسر ، فحركت نون التثنية بالكسر على الأصل ؛ لكونها سابقة للجمع ، و فتحت نون الجمع للفرق بينهما ؛ ولئلا تلتبس بنون التثنية في بعض التراكيب ، وذلك في جمع المقصور فى حالتى النصب والجر ؛ إذ يقال فى جمع " مُصْطَفَى " : " **رَأَيْتُ مُصْطَفَيْنَ** " – و – :" **مَرَرْتُ بِمَصْطَفَيْنَ** "؛ و منه قوله – تعالى –: " **وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ** " [1]، فلفظ " **مُصْطَفَيْنَ** " – فى الجمع – كلفظ : **زَيْدَيْنِ** " – فى المثنى – ، فلو كسرت نون الجمع كما كسرت نون التثنية لالتبس الجمع " **مُصْطَفَيْنَ** " ونحوه بالمثنى : " **زَيْدَيْنِ** "ونحوه .

هذا ومن جهة أخرى أن نون التثنية تقع بعد " **ألف** " ؛ أو "**ياء** " مفتوح ما قبلها ؛ وأن نون الجمع تقع بعد " **واو** " مضموم ما قبلها ؛ أو " **ياء** " مكسور ما قبلها ، فأفضى ذلك إلى أن يكون الجمع أثقل من التثنية ، ولما كان الكسر أثقل من الفتح أعطى الأخف وهو التثنية الأثقل وهو **الكسر** ؛ فكسرت نونه ؛ وأعطى الأثقل وهو الجمع الأخف وهو **الفتح** ؛ ففتحت نونه ، و بذلك يعتدلان [2].

ومن هذا القبيل نحو :" **يُسْلِمَانِ** " و" **يُسْلِمُونَ** " و" **تُسْلِمِينَ** " ، إذ إن أصل كل منها عدل عنه بالتخلص من التقاء الساكنين بتحريك ثانيهما وهو " **النون** " لأنه لو حذف أولهما وهو حرف المد لالتبست الأبنية المذكورة

---

[1] سورة ص : من الآية ٤٧ .

[2] انظر : علل النحو ؛ لابن الوراق : ص١٦٣ ، ١٦٤ ، تحقيق الدكتور/ محمود جاسم الدرويش؛ والمقتصد فى شرح الإيضاح ؛ للجرجاني ١٩٢/١ ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان ؛ وأسرار العربية : ص٥٠ ، ٥١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٧٦/٢ .

بالفعل المضارع المؤكد بالنون الخفيفة ؛ إذ يقال – حينئذ – : " **يُسْلِمَنْ** " و " **يُسْلِمُنْ** " و " **تُسْلِمِنْ** " ، ومن ثم عدل عن حذف أول الساكنين إلى تحريك ثانيهما [١].

* وأما " **نون التوكيد** " الخفيفة فإنها تحذف إذا التقت مع ساكن بعدها من كلمة أخرى لأنها لم تصلح للحركة ، ومن ثم عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين ؛ كما فى نحو : " **انْصَحَ الرَّجُلَ** " – بفتح لام الفعل – ؛ والمراد : "**انْصَحَنْ** " [٢]؛ وكما فى قول الشاعر :

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ [٣]

فالأصل المعدول عنه : " **لاَ تُهِينَنْ** " من الإهانة ، فحذفت " **نون التوكيد** " لالتقائها ساكنة مع " **لام التعريف** " الساكنة ، وبقيت **الفتحة** على " **النون** " التى هى لام الفعل دليلا على **نون التوكيد** المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛

---

[١] انظر شرح الشافية للرضى ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

[٢] انظر – فى ذلك – : اللمع ؛ لابن جنى : ص٢٧٨ ، بتحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف ؛ وجواهر الأدب : ص٥٧ ، ١٤٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٣ ، ٤٤ ، والمقرب ، ومعه [مثل المقرب] : ص٤١٦ ، بتحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود ؛ وعلى محمد معوض ؛ وشرح الشافية ؛ للرضى ٢/٢٣٢ ؛ والارتشاف ١/٣٤٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٤/١١٨٤ ، ١١٨٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٨ ؛ والهمع ٢/٥١٦ ، ٣/٣٧ ؛ وحاشية الصبان ٣/٣٣١ ، ٣٣٢ ؛ والدرر اللوامع ٢/٢٥١ .

[٣] هذا بيت من البحر المنسرح ، وهو للأضبط بن قريع فى الأغانى ١٨/٦٨ ؛ وخزانة الأدب ١١/٤٥٠ ، ٤٥٢ ، والدرر ١/٢٨١ ؛ ٢/٢٥١ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٨ ؛ وشرح شواهد المغنى ١/٤٥٣ ، والشعر والشعراء ١/٣٩٠ ؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٣٤ ، والشاهد فيه حذف "نون التوكيد" الخفيفة ؛ لالتقاء الساكنين – على ما ذكر فى الأصل – ، وهذا البيت يروى : "لا تحقرن الفقير" ويروى – أيضا – : "لا تعاد الفقير" ، فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين .

لكونها مع المفرد المذكر [١].

* وأما نون " **لَدُنْ** " فإنها يكثر حذفها لالتقاء الساكنين إن كان الساكن الثانى " **لام التعريف** " ؛ كما فى نحو :" **جِئْتُكَ مِنْ لَدُ الصَّبَاحِ** "[٢]، وإنما يجوز حذفها – حينئذ – لأنها وقعت موقعا يحسن حذف حرف المد فيه ، وذلك لمشابهتها للواو [٣].

* أما حذف **التنوين الواقع أول الساكنين** فإنه يعدل إليه إذا كان **تنوين العلم الموصوف بـ " ابنٍ " أو " ابْنَةٍ " ؛ المضاف كل منهما إلى علم** – على ما تقدم – ؛ فحذف **التنوين** مقيد بكون الساكن الثانى " **الباء** " من " **ابْنٍ** " أو " **ابْنَةٍ** " ؛ الواقع كل منهما صفة بين اسمين علمين ؛ كما فى نحو : " **مَحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ رَسُولُ اللهِ** " ونحو : " **هَذِهِ هِنْدُ ابْنَةُ عَاصِمٍ** " ؛ وكذا ما يجرى مجرى الاسمين العلمين من الكنى والألقاب ؛ كما فى نحو: " **هَذَا أَبُو بَكْرِ بْنُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ زَيْدٍ**" ؛ و " **هَذِهِ أُمُّ كُلْثُومِ ابْنَةُ أَبِى بَكْرٍ** "؛ و ما إلى ذلك [٤]، وحذف **التنوين** – حينئذ – لكثرة الاستعمال [٥] ؛ فضلا عن كون الصفة وموصوفها كالشىء

---

[١] انظر الدرر اللوامع ٢/٢٥١ .

[٢] انظر : الكتاب ٣/٥٠٥ ؛ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٧ ، وشرح الشافية للرضى ٢/٢٣٣ ؛ والارتشاف ١/٣٤٢ ؛ والهمع ٣/٣٧٢ .

[٣] انظر شرح الشافية ٢/٢٣٣ .

[٤] انظر – فى ذلك – : الكتاب ٣/٥٠٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥ ، ٦ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/٤٤٨ ؛ والمقرب ومثله : ص٤١٦ ؛ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٣٤ ؛ والارتشاف ١/٣٤١ ؛ والهمع ٣/٣٧٢ .

[٥] انظر : الكتاب ٣/٥٠٤ ؛ وشرح المفصل ٢/٦ ؛ وشرح الجمل الكبير ٢/٤٤٨ ؛ والارتشاف ١/٣٤١ .

الواحد [١] ؛ ولا يجوز العدول عن حذف **التنوين** إلا فى ضرورة الشعر [٢] ؛ كما فى قول الراجز :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ [٣]

حيث نون العلم " **قَيْس** " ضرورة ، و قيل : الأجود أن يجعل " **ابْن ثَعْلَبَة** " بدلا من " **قَيْسٍ** " ؛ لا وصفا ، و حينئذ لا يكون إثبات **التنوين** ضرورة [٤].

فإن كان أول الساكنين **تنوينا** فى غير ما ذكر عدل عنه بالتحريك بالكسر على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين؛ كما فى نحو : "**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الظَّرِيفِ**" [٥]، وقيل : إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة [٦].

* هذا .. ويعدل عن التقاء الساكنين **بتحريك أحدهما** إذا لم يكن أولهما **حرف مد ولين ؛ أو نون توكيد خفيفة ؛ أو نون " لَدُنْ " ؛ أو تنوين العلم الموصوف بـ " ابْنٍ " أو " ابْنَةٍ "؛ المضاف كل منهما إلى علم** [٧]، و الأصل أن يحرك الساكن الأول **بالكسر** – على ما تقدم – ؛ نحو :

---

[١] انظر : شرح المفصل ٥/٢ ؛ وشرح الجمل الكبير ٤٤٨/٢ .

[٢] انظر : الكتاب ٥٠٥/٣ ، ٥٠٦ ؛ وشرح المفصل ٦/٢ ؛ وشرح الجمل الكبير ٤٤٨/٢ ؛ والمقرب : ص٤١٦ ، ٤١٧ ؛ والارتشاف ١٢٤/٣ ؛ والمساعد ٤٩٩/٢ ؛ والهمع ٤٢/٢ .

[٣] هذا الرجز للأغلب العجلى فى ديوانه : ص١٤٨ ؛ وخزانة الأدب ٢٣٦/٢ ؛ والدرر ٣٨٩/١ ؛ وشرح المفصل ٦/٢ ؛ والكتاب ٥٠٦/٣ ، والشاهد فيه إثبات تنوين العلم الموصوف بابن ؛ لضرورة الشعر ؛ على ما ذكر فى الأصل .

[٤] انظر : شرح المفصل ٦/٢ ؛ والدرر ٣٨٩/١ .

[٥] انظر : الكتاب ٥٠٧/٣ ؛ والمقرب : ص٤١٧ ؛ والارتشاف ٣٤٢/١ ؛ والهمع ٣٧٢/٣ .

[٦] انظر : الارتشاف ٣٤٢/١ ؛ والمساعد ٣٣٦/٣ ؛ والهمع ٣٧٢/٣

[٧] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٩ ؛ وشرح الشافية ٢٣١/٢ ، ٢٣٢ ؛ والارتشاف ٣٤٢/١ ؛ والهمع ٣٧٢/٣

" صَامَتِ الْفَتَاةُ " ، و قد يعدل عن ذلك بتحريك الساكن الثانى **بالفتح** تخفيفا ؛ كما فى نحو : " **أَيْنَ** " و" **كَيْفَ** "؛ أو تجنبا للَّبْسِ ؛ كما فى نحو : " **أَنْتَ** " و " **ذَاكَ** " ؛ و " **اضْرِبَنَّ** " و " **لاَ تَضْرِبَنَّ** "[١] ؛ و قد يعدل إلى تحريك الثانى بالضم جبرا ؛ نحو : " **قَبْلُ** " و" **بَعْدُ** " ؛ أو إتباعا ؛ كما فى نحو :" **مُنْذُ** " ؛ أو ردا للأصل ؛ كما فى نحو :" **مُذُ الْيَوْمَ** " ؛ أو حملا على النظير ؛ كما فى الضمير " **نَحْنُ** " ؛ إذ حمل – فى ذلك – على " **هُمُو** " ، فالضمة كالواو [٢].

وإن كان الساكن الأول **نون** " **مِنْ** " حركت بالفتح إن كان الساكن الثانى لام التعريف؛ نحو : " **مِنَ الْقَوْمِ** " ؛ وكسرها – حينئذ – قليل ؛ وإن كان الساكن الثانى غير " **لام التعريف** " **حركت نون** " **من** " **بالكسر – كثيرا** –؛ كما فى نحو : " **مِنِ ابْنِكَ** " ، و قد تفتح [٣].

❖ ❖ ❖

الموضع الثالث : تحريك الألف ؛ أو سبقها بحركة مخالفة لجنسها .

الألف لا تكون أبدا إلا **ساكنة** ، ولا يكون ما قبلها أبدا إلا **مفتوحا** ؛ إذ إن الفتحة من الألف ؛ والكسرة من الياء ؛ والضمة من الواو [٤]، والألف إذا كانت بعضا من بنية **فعل متصرف** ؛ أو **اسم معرب** فإنها لا تكون أصلا ، وإنما تكون إما **زائدة** ؛ كما فى نحو : " **جَاهَدَ** " و " **انْتِصَار** " ؛ وإما أن

---

[١] انظر : الارتشاف ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ ؛ والمساعد ٣٤٠/٣ ؛ والهمع ٣٧٣/٣ .

[٢] انظر الكتاب ١٩٤/٤ ؛ وشرح الشافية ٢٣٨/٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ؛ والارتشاف ٣٤٣/١ ؛ والمساعد ٣٣٩/٣ ، ٣٤٠ ؛ والهمع ٣٧٣/٣ .

[٣] انظر : الكتاب ١٥٣/٤ ، ١٥٤ ؛ وشرح المفصل ١٣١/٩ ، وشرح الشافية ٢٤٦/٢ ؛ والارتشاف ٣٤٣/١ ؛ والمساعد ٣٤١/٣ ؛ والهمع ٣٧٤/٣ .

[٤] انظر المقتضب ٥٦/١ .

تكون **بدلا من** " **الهمزة** " ؛ أو " **اليـــاء** " ؛ أو " **الـــواو** " ؛ أو " **النـــون الخفيفة** " ؛ أى : الساكنة [1]؛ وذلك كما فى نحو : " **آمَـــنَ** " و " **بَـــاعَ** " و " **قَالَ** " ؛ ونحو : " **آدَم** " و " **النَّاب** " و " **الدَّار** " ؛ ونحو : " **لَنَسْـــفَعًا** " **فى الوقف** .

والبنية التى تكون **الألف** بعضا منها – زائدة كانت أو بدلا – قد يعـــرض لها ما يوجب العدول عنها ؛ لتعذر النطق بها ، فَيُنْصَرَفُ إلى بنية أخرى؛ تبدل فيها **الألف** حرفا يزول به التعذر ، ويكون ذلك بإبدالها " **همـــزة** " ؛ أو " **ياء** " ؛ أو " **واوا** " ، وإيضاح ذلك ما يلى :

أ- إبدال الهمزة من الألف .

الألف التى تكون بعضا من الأصل المعدول عنه لتعذر النطق به يطـــرد إبدالها "**همزة**" فى بنية معدول إليها **فى موطنين** :

(أحدهما) : أن تكون **الألف الزائدة للتأنيث** ؛ وتقع متطرفة إثـــر **ألـــف المد الزائدة**، وذلك كما فى نحو : " **صَحْرَاءَ** " و" **حَسْنَاءَ** " و" **حَمْرَاءَ** " ؛ وما إلى ذلك ؛ إذ الأصل فى كـــل منهمـــا : " **صَـــحْرَاا** " و " **حَسْـــنَاا** " و" **حَمْرَاا** " ؛ بألفين زائدتين ؛ **ألف المد** – و – **ألف التأنيث** ، ومـــن ثـــم التقى ساكنان ، و لما كان اجتماعهما محالا وجب التخلص من التقائهما ؛ إما بحذف إحدى الألفين ؛ وإما بتحريكها – على ما تقدم – ، أما حـــذف إحديهما فغير ممكن ؛ لأن حذف **الألف الأولـــى** ؛ أى : ألف المد يفضـــى إلى انفراد **ألف التأنيث** ، وذلك لا يتـــأتى ؛ إذ إن الأصـــول المـــذكورة ونحوها بنى كل منها على اجتماع الألفين فيه ، ولو حذفت **ألف التأنيـــث**

---

[1] انظر : سر صناعة الإعراب ٦٥١/٢ ، ٦٥٣ ، ٦٦٤ ؛ والمنصف : ص١٣٠ ؛ وجواهر الأدب : ص١٠٥ ، ١٠٨ .

في كل منها دون **ألف المد** لزالت علامة التأنيث التي وُسم بها كل اسم من الأسماء المذكورة ؛ ونحوها ، ومن ثم تعين تحريك إحدى الألفين للتخلص من التقاء الساكنين ، والأولى بالتحريك **ألف التأنيث** ؛ لأنها وقعت آخرة ، والأواخر بالتغيير أولى ؛ فضلا عن كونها حرف إعراب ، أما **الألف الأولى** فلا حظ لها في الحركة ؛ لكونها حرف مد .

فلما وجب تحريك **ألف التأنيث** فرارا من التقاء الساكنين أبدلت **همزة** ؛ لقرب مخرج **الهمزة** من مخرج **الألف** ، ثم ظهرت الحركة التي كانت مقدرة في **الألف** [1]، وبذلك تحول عن الأصل الذي كانت **الألف** بعضا منه في الأسماء المذكورة ونحوها ؛ وعدل عنه بالانصراف إلى أبنية أبدلت **الألف** فيها **همزة** .

(الموطن الآخر) : أن تقع **الألف** بعد **ألف مفاعل** – في جمع تكسير – ؛ وهي في المفرد **مدة زائدة** ، و كذا إن وقعت بعد **ألف ما يشبه مفاعل** في عدد الحروف وحركاتها ؛ كـ " **فَعَائِل** " و " **فَوَاعِل** " ونحوهما ، وذلك كما في نحو : " **رَسَائِل** " جمع " **رِسَالَة** " ؛ و " **حَمَائِم** " جمع " **حَمَامَة** " ؛ و " **عَمَائِم** " جمع " **عِمَامَة** " ؛ و"**قَلَائِد** " جمع " **قِلَادَة** " ، وسمع " **مَنَائِر** " جمع " **مَنَارَة** " ، والأصل المعدول عنه في كل من هذه الجموع : " **رَسَال** " و " **حَمَام** " و " **عَمَام** " و " **قَلَاد** " و **مَنَار** " ؛ إذ وقعت ألف الجمع – في كل منها – ثالثة ، ووقعت بعدها **الألف الزائدة** في مفرد كل جمع منها ؛ إلا أنها في لفظ " **مَنَارَة** " مبدلة من " **الواو** " ، ولذا لا يقاس

---

[1] انظر – في ذلك – : الكتاب ٣/٢١٤ ؛ وسر صناعة الإعراب ١/(٨٣ – ٨٦) ؛ واللباب ؛ للعكبري ٢/٢٨٦ ، ٢٨٧؛ والممتع في التصريف ١/(٣٢٩ – ٣٣١) ؛ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٨٠ ، ٢٠٨١ ؛ وشرح الألفية للمرادي ٦/١٥٦٧ ؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٨ .

على "**مَنَائر** " ؛ و باجتماع الألفين فى كل جمع من الجموع المذكورة ونحوها تعذر النطق بلفظه ، و من ثم لم يكن بد من حذف **ألف** من الألفين ؛ أو تحريكها ، و حذف إحديهما غير ممكن ؛ لأنه لو حذفت أولاهما لفاتت الدلالة على الجمع ، و لو حذفت ثانيتهما لتغير بناء الجمع؛ إذ لابد من وجود حرف مكسور بعد **ألف الجمع** الذى يكون على وزن **مَفَاعِل** ؛ أو شبهه ؛ يقع هذا الحرف بينها وبين حرف الإعراب ، و من ثم وجب تحريك **ثانية الألفين** بالكسرة ؛ فرارا من التقاء الساكنين ؛ ولتكون كعين "**مَفَاعِل**" ؛ وشبهه ، وقد أفضى ذلك إلى إبدالها " **همزة** " إذ إن مخرجها قريب من مخرج الألف [١].

ب – العدول عن الأصل بإبدال الألف " ياء " ؛ أو " واوا " .

لا بقاء **للألف** فى اسم معرب ؛ أو فعل متصرف إلا بسكونها ؛ و فتح ما قبلها فإن وقعت فى موطن يجب فيه تحريكها ؛ أو سبقت بحركة غير فتحة أفضى هذا ؛ أو ذاك إلى تعذر النطق بالكلمة التى تكون **الألف** المذكورة بعضا من بنيتها ، و حينئذ يلزم العدول عن الأصل الذى تعذر النطق به – على ما تقدم – ؛ إذ يعدل عنه إلى بنية تبدل **الألف** فيها " **همزة** " ؛ كما ذكر فى الموضع السابق ، وقد يعدل عنه بالتحول إلى بنية تبدل " **الألف** " فيها " **ياء** " ؛ أو " **واوا** " ، وذلك أن **الألف** تبدل " **ياء** " فى **موطنين** [٢]:

---

[١] انظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٨٤/٤ ؛ وشرح الألفية للمرادى ١٥٦٩/٦ ؛ وشرح التصريح ٣٦٩/٢ ؛ وحاشية الصبان ٤٠٤/٤ ؛ وحاشية الخضرى ٤٣٥/٢ .

[٢] انظر – فى ذلك – : سر صناعة الإعراب ٧٣١/٢ ، ٧٣٢ ؛ واللباب ٣١٢/٢ ، ٣١٣؛ وشرح الكافية الشافية ٢١١١/٤؛ وشرح الألفية للمرادى ١٥٨١/٦، ١٥٨٢؛ وشرح التصريح ٣٧٥/٢

(**أحدهما**) : أن يعرض كسر ما قبل **الألف** ، وذلك كما فى جمع كل من: " **دِينَارٍ** " و " **مِصْبَاحٍ** " و " **مِفْتَاحٍ** " و " **قِرْطَاسٍ** " ونحوها ؛ أو تصغير كل منها ، فالحرف الذى قبل " **الألف** " فى كل اسم من هذه الأسماء ونحوها **مفتوح** ، فإذا جمع كل منها؛ أو صغر لزم كسر الحرف المفتوح فى المفرد ؛ لأنه **يقع** بعد **ألف الجمع** فى حال جمع كل منها ، ويقع بعد " **ياء التصغير** " فى حال تصغيره ، والجمع يقتضى كسر ما بعد **ألفه** ، والتصغير يقتضى كسر ما بعد **يائه** إذا لم يكن حرف الإعراب ، ومن ثم عرض كسر ما قبل **الألف** فى كل من **الجمع والتصغير** ، و لما كانت **الألف** لا يمكن إبقاؤها بعد غير فتحة تعين **إبدالها** " **ياء** " فى بنية الجمع الأقصى لكل من الأسماء المذكورة ؛ ونحوها ، وفى بنية تصغير كل منها ؛ وذلك لمجانسة حركة ما قبل **الألف** - حينئذ - ، **فيقال** - فى الجمع - : " **دَنَانِير** " و " **مَصَابِيح** " و " **مَفَاتِيح** " و " **قَرَاطِيس** " ، ويقال - فى التصغير - : " **دُنَيْنِير** " و " **مُصَيْبِيح** " و " **مُفَيْتِيح** " و " **قُرَيْطِيس** " ، و الأصل المعدول عنه للتعذر ؛ بالتحول إلى هذه الأبنية تقع فيه **الألف** قبل الآخر ؛ إلا أنها أبدلت " **ياء** " لما ذكر .

(**الموطن الآخر**) : **أن تقع الألف** فى بنية **يفضى موقعها إلى وجوب** تحريكها ، وذلك إذا وقعت بعد " **ياء التصغير** " فى اسم مصغر ؛ أو وقعت بعد **علامة التثنية** فى اسم مثنى ؛ أو وقعت بعد **علامة الجمع** فى اسم مجموع بـ " **الألف والتاء** " .

فتصغير نحو : " **غَزَالٍ** " و " **غُلَامٍ** " و " **كِتَابٍ** " يفضى إلى وقوع **الألف** بعد " **ياء التصغير** " ، وعليه يكون بناء التصغير فى هذه الأسماء : " **غُزَيْال** " و " **غُلَيْام** " و "**كُتَيْاب** " ، وهذه الألفاظ ونحوها يتعذر النطق بها؛

لأن **الألف** وقعت فى موضع يجب فيه تحريكها ؛ إذ التصغير - حينئذ - يقتضى كسر ما بعد **يائه** ؛ **والألف** لا تقبل الحركة ، فضلا عن أن ما قبلها ساكن ؛ وهو " **ياء التصغير** " ؛ ولا إبقاء **للألف** إلا بعد حرف **مفتوح** ومن ثم وجب العدول عن الأصل المتعذر النطق به ؛ فَانْصُرِفَ إلى صيغة أبدلت " **الألف** " فيها " **ياء** " ؛ إذ **الياء** تقبل الحركة ؛ ويمكن النطق بها بعد حرف ساكن؛ فضلا عن كونها مناسبة لـ " **ياء التصغير** " قبلها ، ولو أبدلت **الألف** - حينئذ - "**واوا**" للزم بعد ذلك قلبها " **ياء**" ؛ كما فى لفظ " **سَيِّد** "؛ ونحوه ، لذلك أبدلت **الألف** فى البنية المعدول إليها " **ياء** " مكسورة ؛ ثم أدغمت "**ياء التصغير** " فيها ؛ فقيل فى تصغير الأسماء المذكورة : " **غُزَيِّل** " و " **غُلَيِّم** " و"**كُتَيِّب** " .

وتثنية نحو : " **مُصْطَفَى** " ؛ وجمع نحو : " **حُبْلَى** " ؛ يقتضى كل منهما أن تحرك **الألف** بالفتحة ؛ إذ إن ما قبل علامتى **التثنية** ؛ **والجمع بالألف والتاء** يجب أن يكون مفتوحا ؛ ولما كانت **الألف** لا تقبل الحركة تعين العدول عن الأصل الذى أفضى إلى تعذر النطق لوقوع **الألف** فيه قبل **علامتى التثنية والجمع** ؛ فتحول عنه إلى بنية أبدلت **الألف** فيها " **ياء** " ، ومن ثم يقال - فى تثنية " **مُصْطَفَى** " - : "**مُصْطَفَيَانِ** " ، ويقال - فى جمع " **حُبْلَى** " - : " **حُبْلَيَاتٌ** " .

* **هذا.. و " الألف** " تبدل " **واوا** " **فى موطنين** [1]:

---

[1] انظر - فى تفصيل ذلك - : سر صناعة الإعراب ٢/(٥٧٦ - ٥٨٤) ؛ واللباب ٢/٣٢٧ ؛ وشرح الشافية ١/٢٠٩ ؛ ٢١٠ - و - ٣/٢١٣ ، ٢١٤ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٨٣ ؛ وحاشية الصبان ٤/٤٢٩ .

(**أحدهما**) : أن تقع فى الأصل المعدول عنه زائدة بعد **حرف مضموم** ، وذلك فى بنية الفعل الذى على وزن " **فَاعَلَ** " إذا بنى للمفعول ؛ كما فى نحو : " **بُويِعَ** " و "**حُوسِبَ** " و "**عُوهِدَ** " ؛ وما إلى ذلك ، فالأصل قبل البناء للمفعول : " **بَايَعَ** " و "**حَاسَبَ** " و " **عَاهَدَ** " ، والبناء للمفعول يقتضى ضم أول الفعل ، وضم أول الفعل يفضى إلى تعذر النطق به مع إبقاء **الألف** ، إذ لا بقاء لها إلا بفتح ما قبلها ، ومن ثم وجب العدول عن الأصل الذى وقعت فيه **الألف** بعد **ضم** ؛ بأن ينصرف إلى بنية تبدل فيها " **الواو** " من " **الألف** " ؛ لتجانس الضمة قبلها ؛ كما مُثِّلَ ؛ وكما فى قول الله – تعالى – : " **لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُورِىَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا** " [1].

(**الموطن الآخر**) : أن تكون " **الألف** " – فى الأصل المعدول عنه – واقعة فى موضع يجب فيه **تحريكها** ؛ كما فى نحو : " **بُوَيْب** " تصغير " **بَابَ** " ؛ ونحو : "**شَوَاعِر**" جمع " **شَاعِر** " أو " **شَاعِرَة** " ؛ ونحو : " **فَتَوِىّ** " فى النسب إلى " **فَتَى** "، وذلك أن نحو : " **بُوَيْب** " تصغير " **بَاب**" معدول عن أصل وقعت **الألف** فيه ثانية ؛ ولم تكن منقلبة عن " **ياء** " ، فهى – حينئذ – واقعة فى موضع يقتضى تحريكها ؛ فضلا عن ضم ما قبلها ؛ إذ التصغير يقتضى ضم أول المصغر ؛ وفتح ثانيه ، ولما كانت **الألف** لا تقبل الحركة ؛ مع كون ما قبلها مضموما ؛ وجب العدول إلى بنية تبدل فيها حرفا يقبل الحركة ؛ ويجانس الضمة قبله ؛ فأبدلت " **واوا** " ، وبذلك ردت إلى أصلها فى " **بُوَيْب** " تصغير " **بَاب** " ، ويجرى عليها هذا الحكم – أيضا – إذا كانت زائدة ؛ كما فى نحو " **كُوَيْتِب** "

---

[1] سورة الأعراف : من الآية ٢٠ .

تصغير " **كَاتِب** " ؛ أو كانت منقلبة عن " **همزة** "؛ كما في نحو " **أُوَيْدِم** " تصغير " **آدَم** " ، فإن كانت منقلبة عن " **ياء** " كما فى نحو : " **نَاب** " ردت إلى أصلها ؛ فيقال : " **نُيَيْبٌ** " [1].

* ونحو : " **شَوَاعِر** " جمع : " **شَاعِر** " أو " **شَاعِرَة** " معدول عن أصل مجموع على وزن " **فَوَاعِل** " ، **والألف** في مفرده الذى بوزن " **فَاعِل** " أو " **فَاعِلَة** " وقعت **ثانية** ؛ **زائدة** ، ويفضى ذلك إلى أن تكون **ثانية** فى الجمع - أيضا - ، ومن ثم تكون واقعة قبل **ألف الجمع الأقصى** الذى يكون بوزن " **فَوَاعِل** " ؛ **وألف الجمع** تقتضى تحريك ما قبلها بالفتحة ، ولما كانت " **الألف** " هى التى قبلها ؛ وهى لا تقبل الحركة ؛ وجب العدول عن الأصل المذكور إلى بنية تبدل **الألف** فيها حرفا يمكن تحريكه بالفتحة ؛ فأبدلت " **واوا** " حملا للتكسير على التصغير ؛ إذ التصغير والتكسير من واد واحد [2]، وإن كانت **الألف المبدلة** ملتقية فى الأصل المعدول عنه مع **ألف الجمع** ؛ وهو الْتِقَاءٌ لساكنين ؛ فإن حذف إحدى الألفين فرارا من التقاء الساكنين غير ممكن ؛ لأن حذف إحديهما يخل بمعنى الجمع ، ومن ثم تعين إبدال **الألف** الأولى واوا فى " **شَوَاعِرَ** " ونحوه ؛ كـ " **شَوَاهِد** " جمع " **شَاهِد** " أو "**شَاهِدَة** " ؛ و " **كَوَاهِل** " جمع " **كَاهِل** " ؛ و" **فَوَاطِم** " جمع " **فَاطِمَة** " ؛ و " **نَوَاصِى** " جمع " **نَاصِيَة** " ؛ وما إلى ذلك .

* والأصل المعدول عنه كلمة " **فَتَوِىّ** " المنسوب إلى " **فَتًى** " وقعت **الألف** فى بنيته قبل "**ياء النسب**" ؛ إذ التركيب - فى الأصل- :" **فَتَاىٌّ** " ،

---

[1] انظر : اللباب ٣٢٧/٢ ؛ وشرح الشافية ٢٠٩/١ ؛ وشرح التصريح ٢٨٣/٢ .

[2] انظر : سر صناعة الإعراب ٥٨١/٢ ، ٥٨٢ ؛ واللباب ٣٢٧/٢ ؛ وشرح الشافية ٢١٣/٣ .

وما قبل " **ياء النسب** " يجب تحريكه بالكسرة ، ولما كانت **الألف** لا تحتمل الحركة تعين إبدالها حرفا يمكن أن يحرك بالكسرة ، وكل من " **الياء** " و" **الواو** " يحتمل ذلك ؛ إلا أن " **الياء** " لو أبدلت من **الألف** فقيل : " **فَتَيِيٌّ** " لاجتمع ثلاث ياءات وكسرة ، وفى ذلك ثقل ، ومن ثم وجب إبدال " **الواو** " من **الألف** لتختلف الأحرف ؛ - فقيل : " **فَتَوِيٌّ** " [1]، وكذا ما كان على شاكلته ؛ نحو : " **رَحَوِيٌّ** " و " **عَصَوِيٌّ** " فى النسب إلى " **رَحَى** " و "**عَصَا** " .



الباعث الثانى : الاستثقال

الاستثقال يقابله "**الاستخفاف**" ، وهما ضابطان من أهم الضوابط التى عول عليها علماء اللغة فى تفسير كثير من الظواهر اللغوية ؛ إذ إن لهذين المصطلحين دورانا ملحوظا فى مجال علم الصرف ؛ وبخاصة مجال صوغ الأبنية وأحوالها ، وقد أشار إلى ذلك ابن جنى فى خلال تعليله ظاهرة القلب فى نحو :" **سَيِّد**" و"**مَيِّت**" و"**طَوَيْتُ طَيًّا**" و"**شَوَيْتُ شَيًّا**"؛ إذ قال : (.. **وهذا – كما تراه– أمر يدعو الحس إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه** (...) ، **ألا ترى إلى ثقل اللفظ بـ "سَيْوِد" و"مَيْوِت"، "طَوْيًا" و"شَوْيًا" ؛ وأن "سَيِّدًا" و"مَيِّتًا" و"طَيًّا" و"شَيًّا" أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول منهما...**) [2].

من ذلك ندرك أن **الاستثقال** من أهم الأسباب والبواعث التى تدعو إلى العدول عن الأصل تجنبا له ؛ وفرارا منه إلى مقابله ؛ وهو "**الاستخفاف**".

---

[1] انظر : سر صناعة الإعراب ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ ؛ وشرح الشافية ٣٨/٢ – و – ٢١٤/٣ .

[2] الخصائص ٥٨/١ – بتصرف – .

* والحاصل أن الاستثقال من الأسباب التى تتعلق بطبيعة الحروف المكونة لبنية الكلمة ؛ إذ إنه صادر عن بذل جهد كبير أثناء النطق بالحروف المستثقلة ، ومن ثم يعمد المتكلم إلى التقليل من ذلك الجهد المبذول ، وذلك بإجراء أعمال صرفية معينة تتحقق بها خفة اللفظ المنطوق به ؛ وينتفى ثقله ؛ وإن أدى ذلك إلى العدول عن مقيس الكلام ومطرده .

هذا.. **وللاستثقال** صور متنوعة ؛ مترتبة على علاقة الحروف بعضها ببعضها الآخر فى الكلمة الواحدة ، ويتمثل ذلك فى أمرين:

(أحدهما): التطابق أو التقارب فى المخرج .

التطابق فى المخرج يعنى به النطق بالحرف الواحد فى الكلمة الواحدة مرتين متتاليتين ، وهو ما يعرف بـ "**توالى الأمثال**" ؛ إذ إن النطق بالحرف مكررا هو – فى الواقع – نطق بالصوت مرة فى عقب مرة ، وهو ما يؤدى إلى الرجوع إلى نفس مخرج الحرف المنطوق به ، وهذا أمر على غاية من الاستثقال ، ومن ثم قالوا :"**توالى الأمثال مكروه**" [1]؛ لأن الرجوع إلى المخرج بعد الانتقال عنه يفضى إلى كلفه شديدة على اللسان ؛ لذلك لا يوجد فى العربية كلمة فاؤها وعينها همزتان ، ولا كلمة عينها ولامها همزتان ، فإن جاء أصل على هذا أو ذاك وجب العدول عنه والانصراف إلى فرع تقلب فيه الهمزة الثانية حرف مد مجانس لحركة الهمزة الأولى ، فنحو :"**أأدَم** " و"**إئْمَان**" و"**أُؤْثِرُ**" ؛ كل منها أصل متروك معدول عنه بسبب الثقل الناتج عن توالى همزتين فى أول كل منها ،

(١) انظر شرح الشافية ؛ للرضى ٥٨/٣ .

فتحول عن الأصل الأول "**أأْدَم**" إلى فرع قلبت فيه الهمزة الثانيــة "**ألفــا**" لانفتاح الهمزة الأولى ؛ فقيل :"**آدَمُ**" ، وتحول عن الأصل الثانى :"**إئْمَــان**" إلى فرع قلبت فيه الهمزة الثانية "**ياء**" فقيل :"**إيمَــان**" ؛ وذلــك لتحــرك الهمزة الأولى بالكسرة ، والأصل الثالث "**أُؤْثِرُ**" تحول عنه إلى فرع قلبت فيه الهمزة الثانية "واوا" ؛ يكون الهمزة الأولى مضمومة ؛ فقيل :"**أُوثِرُ**" . و"**خَطَائِئُ**" ونحوه أصل متروك لاستثقال النطق بالهمزتين متتاليتين فــى آخر الكلمة وقد عدل عنه بالانصراف إلى فرع قلبت فيه الهمزة الثانيــة "**ياء**" ، فقيل :" **خَطَايَا**" طبقا لضوابط صرفية معينـــة لا مجـــال لـــذكرها – هاهنا – .

* و– أيضا– لا يوجد فى العربية كلمة فاؤها وعينها واوان ، فــإن ورد أصل على هذا الوضع كان مستثقلا ينبغى العدول عنه إلى فرع ينتفى فيه ذلك الاستثقال ، فنحو:" **وَوَاصِل**" جمــع :" **وَاصِــل**" أو "**وَاصِــلَة**" أصــل متروك للثقل الناشىء عن توالى الواوين فى أوله ، ومن ثم وجب العدول عنه إلى فرع تتحقق فيه الخفة ، فكان ذلك بقلب الواو الأولــى "**هَمْــزَةً**" فقيل: "**أوَاصِلُ**" .

* هذا.. **وباب الإدغام** أحد مظاهر العدول عن الأصل ، والــداعى إليــه – أيضا– الاستثقال الناشىء عن التطابق فى المخرج بتــوالى المثلــين ، فنحو:"**عَدَّ**" ،"**اشْتَدَّ**" و"**انْمَدَّ**" و"**اطْمَأَنَّ**" أفعال انْصُرِفَ إليها بالعــدول عــن أصولها المتروكة ، وهى :"**عَدَدَ**" و"**اشْتَدَدَ**" و"**انْمَدَدَ**" و"**اطْمَأْنَنَ**" ؛ إذ اجتمع فى كل منها مثلان متحركان متواليان ؛ فاستثقل النطق بهما ؛ لأن اللسان

يزايل الحرف إلى موضع الحركة ثم يعود إليه [١]، ومن ثم وجب العدول عن هذه الأصول ، وانْصُرِفَ إلى فرعها المذكورة ؛ حيث أدغم فيها المثلان ؛ فقيل : "**عَدَّ**" و"**اشْتَدَّ**" و"**انْمَدَّ**" و"**اطْمَأَنَّ**" .

* **أما التقارب فى المخرج** فإنه يعنى به النطق بأحرف متقاربة المخارج، فالنطق بحرفين متقاربين فى مخرج كل منهما يؤدى إلى تَكَلُّفِ مشقة وجهد بسبب عودة اللسان إلى موضع متقارب للموضع الذى فارقه ، وذلك أمر مستثقل ، ومن ثم كانت الأصول التى يجتمع فيها حرفان متقاربان فى المخرج وهما متتاليان **أصولا مستثقلة** ؛ يعدل عنها – غالبا– إلى فروع ينتفى فيها هذا الاستثقال ، ومن ذلك نحو :"**تَـزَيَّنَ**" و"**تَطَيَّرَ**" و"**تَثَاقَلَ**" و"**تَدَارَكَ**" و"**تَصَابَرَ**" ؛ فهذه أصول يعدل عنها – جوازا – إلى فروع يدغم فيها المتقاربان المتحركان ؛ أى : كل من :"**الـزَّاىُ**" ؛ و"**الطَّاءُ**" بعد "**تاء**" **تَفَعَّلَ** ، وكل من: "**الثاء**" ؛ و "**الدال**" ؛ و "**الصاد**" بعد "**تاء**" **تَفَاعَلَ** ؛ فيقال: "**ازَّيَّنَ** " و"**اطَّيَّـرَ** " و"**اثَّاقَـلَ**" و"**ادَّارَكَ**" و"**اصَّـابَرَ**" ؛ بإدغامَ الحروف المذكورة فى **تاء** كل من "**تَفَعَّلَ**" و"**تَفَاعَلَ**" – على ما تقدم– ، وذلك للثقل الناشىء عن التقارب فى المخرج[٢].

(الأمر الآخر) : الاختلاف فى صفات الحروف :

تعرف صفات الحروف عند النحويين بـ"**ألقاب الحروف**" ، وقد نص السيوطى على أن النحويين ذكروها **لفائدتين** :

(أولاهما) : معرفة ما يدغم فى غيره؛ إما لقربه منه فى المخرج والصفة؛ وإما لقربه منه فى أحدهما ؛ ومعرفه ما لا يدغم لبعده منه فيما ذكر .

---

[١] انظر المقتضب ١/١٩٨ ، ١٩٩ .

[٢] انظر شرح الشافية ؛ للرضى ٣/٢٩١ .

و(**الأخرى**) : بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس بعربى بمثل ما ينطق به العربى [١].

فكل حرف من حروف الهجاء له صفة أو أكثر من هذه الصفات ، وهى صفات ذات ضوابط معينة اصطلح عليها علماء اللغة ؛ تعرف بـ "**الْجَهْر**" و"**الْهَمْس**" و"**الشِّدَّة**" و"**الرَّخَاوَة**" و"**الإِطْبَاق**" و"**الانْفِتَاح**" و"**الاسْتِعْلاَء**" و"**الانْخِفَاض**" و"**الذَّلاَقَة**" و"**الإِصْمَات**" و"**الْقَلْقَلَة**" و"**واللِّين**" و"**الانْحِرَاف**" و"**التَّكْرَار**" و"**الإِشْرَاب**" ؛ وغير ذلك ، وقد يتجاور فى كلمة واحدة حرفان مختلفان فى الصفة مما يترتب عليه الاستثقال فى النطق بهذه الكلمة ، ومن ثم ينبغى العدول عن الأصول التى تتوالى فيها الحروف التى تختلف صفاتها ؛ ويتحول عنها إلى فروع يبدل فيها أحد الحرفين المتجاورين حرفا مماثلا لما يجاوره فى الصفة ، وذلك كأبدال "تاء" **الافتعال** "**طاء**" فى نحو :"**اصْطَبَرَ**" و"**اضْطَرَبَ**" و"**اطَّلَعَ**" و"**اظْطَلَمَ**" ؛ إذ إن أصولها المتروكة ؛ المعدول عنها للاستثقال هى :"**اصْتَبَرَ**" و"**اضْتَرَبَ**" و"**اطْتَلَعَ**" و"**اظْتَلَمَ**" ؛ تجاور فى كل منها حرفان مختلفان فى الصفة ؛ وهما: "**التاء**" وهى حرف مهموس ؛ وكل من "**الصاد**" و"**الضاد**" و"**الطاء**" و"**الظاء**" وهى حروف مطبقة ؛ فأدى ذلك إلى الاستثقال الموجب للعدول عن هذه الأصول إلى فروعها المذكورة ؛ حيث أبدلت – فيها – "**تاء**" **الافتعال** المهموسة حرفا مطبقا ؛ وهو "**الطاء**" ؛ ليتحقق التجانس الصوتى بينه وبين الحروف المطبقة قبله ، وبذلك خف النطق وزال الاستثقال [٢].

---

[١] انظر همع الهوامع ٤٥٤/٣ ، ٤٥٥ .

[٢] انظر المقتضب ٦٤/١، ٦٥ .

ومن ذلك إبدال "**تاء**" **الافتعال** "**دالا**" في نحو : "**ادَّخر**" و "**اذَّكر**" و"**ازْدَهَرَ**"؛ إذ إن أصولها المعدول عنها للاستثقال هي : "**ادْتخر**" و "**اذْتكر**" و"**ازْتَهَرَ**" ، فلما تجاور في كل منها حرفان مختلفان في الصفة ؛ وهما "**التاء**" المهموسة ؛ وكل من "**الدال**" و"**الذال**" و "الزاي" ؛ وكل منها حرف مجهور ؛ استثقل النطق بهذه الأصول فعدل عنها بالانصراف إلى فروعها المذكورة ؛ حيث أبدلت – فيها – "**تاء**" **الافتعال** "**دالا**" وهي حرف مجهور؛ وبذلك تحقق التجانس الصوتي الذي خف به النطق وزال الاستثقال .

هذا .. والأصول التي يكون الاستثقال باعثا على العدول عنها تتفاوت في درجة الثقل ؛ إذ إن منها ما يكون استثقاله محتملا ، ومنها ما يكون استثقاله غير محتمل ، فالأصل الذي يكون الاستثقال فيه محتملا يكون العدول عنه جائزا ؛ لا واجبا ، ومن ذلك نحو: " **تَثَاقَلَ** " و" **تَدَارَكَ** " و" **تَزَيَّنَ** " و" **تَصَابَرَ** " و" **تَطَيَّرَ** " ؛ وما إلى ذلك ، فالنطق بهذه الأصول ونحوها لا يتطلب جهدا كبيرا يبذله الناطق بها ؛ لأن الثقل في كل منها محتمل ؛ لكونه صادرا عن النطق بأحرف متقاربة المخارج ، ومن ثم يجوز النطق بهذه الأصول دون أن يُتَحَوَّلَ عنها ، ويجوز العدول عن كل منها فيقال: " **اثَّاقَلَ** " و" **ادَّارَكَ** " و" **ازَّيَّنَ** " و" **اصَّابَرَ** " و" **اطَّيَّرَ** " – كما تقدم – ، والأصول التي يكون الاستثقال فيها غير محتمل ؛ لكون كل منها صادرا عن بذل جهد شاق أثناء النطق به ؛ يكون العدول عنها واجبا؛ إذ يلزم التخلص من الاستثقال بالتحول إلى مقابله ؛ وهو " **الاستخفاف** " ، وأكثر ما يكون ذلك بـ " **الإبدال** " أو "**الإعلال** " أو " **الإدغام** " ، وهي ظواهر صرفية ؛ لكل منها ضوابط وأحكام ؛

ومباحث مختلفة ؛ لا مجال لذكرها مفصلة ؛ لأن الخوض فى تفصيلها يقتضى الاستطراد إلى تناول ما لا يتعلق به البحث ، ومن ثم يُكتفى بِعَرْضٍ مُوجَزٍ لبعض أحكام كل ظاهرة ؛ مع ذكر بعض الأمثلة لكل منها.

فقد اصطلح على أن **الإبدال** يعنى به **جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا**[١] ؛ وأن **الإعلال** هو **تغيير حرف العلة بالقلب أو بالحذف أو بالإسكان** ؛ قصدا للتخفيف [٢] ؛ وأن **الإدغام** يتمثل فى **وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك من غير فصل بينهما بحركة أو وقف ؛ فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد؛ يرتفع اللسان عن الحرفين رفعة واحدة شديدة ؛ طلبا للتخفيف** [٣] ، وقيل : هو **رفع اللسان بالحرفين رفعة واحدة ؛ ووضعه بهما موضعا واحدا** [٤] .

* هذا .. **والإبدال قسمان** [٥] :

(**أحدهما**) : **الإبدال الشائع للإدغام** ، ويجرى ذلك فى جميع حروف الهجاء ماعدا **الألف** ؛ لأنها لا تدغم فى غيرها ؛ لكونها لا تحتمل

---

(١) انظر : اللباب ٢/٢٨٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧ ؛ وشرح الشافية للرضى ٣/١٩٧؛ وشرح الألفية للمرادى ٦/١٥٦١ ؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٦ ؛ وحاشية الصبان ٤/٣٩١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٠/٥٤ ؛ وشرح الشافية ٣/٦٦ ، ٦٧ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٠/١٢١ ؛ وشرح الشافية ٣/٢٣٣ ، ٢٣٤ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٦/١٦٣٨ ؛ وحاشية الصبان ٤/٤٨٥ .

(٤) انظر : الممتع ٢/٦٣١ ؛ والمبدع : ص ٢٤٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٣٩٨ ؛ والهمع ٤/٤٨٥؛ وحاشية الصبان ٤/٤٨٥ .

(٥) انظر – فى ذلك – : الممتع ١/٣١٩ ؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٦ ، ٣٦٧ ؛ وحاشية الصبان ٤/٣٩١ ، ٣٩٢ .

الحركة، ومن هذا القسم نحو: "**يَخِصِّمُونَ** " فـــى قـــول الله – تعـــالى –: " **مَا يَنْظُرُونَ إلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُون** " [١] ، وذلـــك أن لفظ " **يَخِصِّمُونَ** " معدول عن لفظ " **يَخْتَصِمُون** " ؛ إذ إن قرب مخرجـــى " **التاء** " و" **الصاد** " يؤدى إلى جواز إدغام أحدهما فى الآخر – على مـــا تقدم – ، ومن ثم سكنت " **التاء** " ؛ ثم أبدلت " **صادا** " ؛ وأدغمـــت فـــى " **الصاد** " بعدها ، ثم كسرت " **الخاء** " لالتقائها ســـاكنة مـــع " **الصـــاد** " المبدلة من " **التاء** " [٢] .

* (**القسم الآخر**) : **الإبدال لغير الإدغام** ، وهو ثلاثة أنـــواع ؛ منهـــا : **الإبدال الشائع الضرورى فى التصريف** ، وهو ما يعنى به علم الصرف ، وعليه مدار البحث فى مسائله وقضاياه ؛ لأنه إبدال مطرد قياســـى ؛ لـــه ضوابط وشروط توجب تطبيقه إذا تحققت ، وعدم تطبيقه يوقع فى الخطإ، ويؤدى إلى المخالفة لما عليه أكثر العرب ، ومن ثـــم كـــان ضـــروريا ، وأكثر ما يكون هذا النوع من الإبدال فى الألفاظ الـــواردة علـــى صـــيغة " **الافْتِعَال** " من الأفعال المتصرفة ؛ والأسماء المعربة ، وهو يجرى فـــى تسعة أحرف فقط ؛ تجمعها عبارة : " **هَدَأْتُ مُوطِيًا** " ، ومن أمثلة العدول عن الأصل بالانصراف إلى أبنية يتخلص فيها من الاستثقال بهذا النـــوع من **الإبدال** : "**اصْطَبَر** " و" **ازْدَهَرَ** " ؛ وما تصرف منهما من **المضـــارع** ؛ **والأمر** ؛ **واسم الفاعل** ؛ **واسم المفعول** ؛ وكذا **مصدر كل منهما** ؛ إذ إن " **اصْطَبَرَ** " معدول عن " **اصْتَبَرَ** " ؛ و" **ازْدَهَرَ** " معـــدول عـــن " **ازْتَهَـــر** " – على ما تقدم – ، ومنه " **اتَّصَلَ** " – من "**الْوَصْل**" – ؛ و" **اتَّسَرَ** " – من

---

[١] سورة يس : الآية ٤٩ .

[٢] انظر : تفسير القرطبى ٣٨/١٥ ؛ والبحر المحيط ٣٤٠/٧ ؛ والدر المصون ٤٨٧/٥ .

" **ألْيُسْر** " – ، ونحوهما من الأفعال التى تكون فاؤها " **واوا** " ؛ أو " **ياء** " مع كونها على وزن " **افْتَعَلَ** " ؛ بشرط ألا تكون كل من "**الواو**" و" **الياء** " مبدلة من " **همزة** "، فالفعل " **اتَّصَلَ** " معدول عن " **اوْتَصَلَ** " ؛ والفعل " **اتَّسَرَ** " معدول عن " **ايْتَسَرَ** " ؛ حيث عدل عن الأصل فيهما بإبدال " **التاء**" من " **الواو** " ومن " **الياء** " ؛ ثم أدغمت " **التاء** " المبدلة فى " **تاء** " **الافتعال** ، وذلك للتخفيف ، وكذا ما تفرع عن " **افتعل** " من المضارع ؛ والأمر ؛ واسم الفاعل ؛ واسم المفعول، والمصدر– أيضا –، فيقال : " **يَتَّصِلُ** " و " **اتَّصِلْ** " و" **مُتَّصِل** " و" **مُتَّصَل** " و" **اتِّصَالاً** " ، ويقال: " **يَتَّسِرُ** " و" **اتَّسِرْ** " و" **مُتَّسِر** " و" **مُتَّسَر** " و"**اتِّسَارًا** " ، والاستثقال الداعى إلى العدول عن الأصل – حينئذ – ناشئ عن قرب مخرجى " **التاء** " وحرف اللين (**الواو** – و– **الياء**) ؛ وتنافى الصفة [1] .

ولا يعدل عن الأصل فى نحو : " **أُوتُمِنَ** " و" **إيتَمِنْ** " وما تفرع عنهما ؛ لأن كلا من " **الواو** " و " **الياء** " مبدلة من " **الهمزة** " .

* **هذا** .. والنوعان الآخران للإبدال الذى يكون لغير الإدغام لا تُعْنَى بهما الدراسة الصرفية ، وهما : **الإبدال اللهجى غير الضرورى فى التصريف**؛ وهو مقصور على السماع ؛ إذ إنه شائع فى لهجات خاصة بـبعض العرب؛ كقول بعض بنى تميم: " ظَنَنْتُ عَنَّكَ مُسَافِرٌ " ؛ أى : " **أَنَّكَ** " ؛ إذ أبدلت " **العين** " من " **الهمزة** " ، وتعرف هذه اللهجة بـ " **العنعنة** " ، وهذا النوع من الإبدال مطرد وكثير فى اللهجات المختلفة للعرب ، وثانى النوعين : **الإبدال الشاذ** ، ولا يكون إلا فى أمثلة فردية قليلة؛ كإبدال

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضى ٣/٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ؛ وشرح التصريح ٢/٣٩٠ .

" اللام " من " النون " فى لفظ " **أُصَيِّلَال** " تصغير : " **أصيل** "؛ إذ إن أصله المعدول عنه : " **أُصَيِّلَان** " .

* أما **الإعلال** فهو من أبرز مظاهر العدول عن الأصل بسبب الاستثقال ، وذلك أن حروف العلة الثلاثة " **الواو** " و" **الياء** " و" **الألف** " تتغير ولا تبقى على حال ؛ كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال ، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها ؛ بل لغاية خفتها ؛ بحيث لا تحتمل أدنى ثقل ؛ فضلا عن كثرتها فى الكلام ؛ إذ لا تخلو كلمة منها ؛ أو من الحركات التى هى أبعاضها ، فإن خلت كلمة من أحد حروف العلة فخلوها من أبعاضها محال، وكل كثير مستثقل وإن خف [1]. والتغيير الذى يعد " **إعلالا** " يتأتى بجعل حروف العلة الثلاثة بعضها مكان بعض ، ويعرف ذلك بـ " **الإعلال بالقلب** " ، وأدخل الرضى " **الهمزة** " مع حروف العلة فى هذا النوع من الإعلال ، وعليه تكون أحرفه التى يجعل بعضها مكان بعض **أربعة أحرف** [2] ، وهذا هو المشهور ، ويتأتى – أيضا – بتسكين حرف العلة بنقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله ؛ ويعرف بـ " **الإعلال بالتسكين** " ؛ أو بحذف حرف العلة؛ ويعرف بـ " **الإعلال بالحذف** " ؛ ولكل نوع من الأنواع الثلاثة أحكام وقواعد ينبثق عنها كثير من المسائل والقضايا ؛ لا مجال لذكرها ؛ لما تقدم من أن الخوض فيها يؤدى إلى تفصيلات لا يتعلق بها موضوع البحث ، ومن ثم يكتفى بذكر بعض الأمثلة التى عدل فيها عن الأصل بالإعلال بأنواعه الثلاثة ؛ طلبا للتخفيف ، فالعدول بجعل حروف العلة

---

[1] انظر شرح الشافية للرضى ٦٨/٣ .

[2] انظر المصدر السابق ٦٧/٣ .

بعضها مكان بعض كما فى نحو : " **قام** " و"**بَاعَ** " و" **الدُّنْيا** " و"**صِيَام** " ؛ إذ إن " **قَامَ** " معدول عن " **قَوَمَ** " ؛ و" **بَاعَ** " معدول عن " **بَيَعَ** " ؛ لأن الأصل " **قَوَمَ** " ونحوه لفظ مستثقل ؛ لكون " **الْوَاو** " أثقل حروف العلة ، وزادها ثقلا كونها محركة بحركة أصلية مع تحريك ما قبلها بالفتحة ولم يفصل بينهما ؛ فضلا عن تحرك ما بعدها ، فاقتضى ذلك التحول عن الأصل المذكور إلى بنية فرعية يخف فيها الثقل ؛ فقلبت " **الواو** " حرفا تؤمن فيه الحركة ، ويتناسب مع الفتحة قبله ؛ وهو " **الألف** " ؛ فقيل : " **قَامَ** " ، وكذا لفظ " **بَيَعَ** " ؛ إذ إنه يجرى عليه ما ذكر ؛ من حيث استثقال " **الياء** " مع كونها محركة بحركة أصلية .. إلخ ؛ فعدل عنه إلى فرع يخف فيه الثقل ؛ إذ قلبت " **الياء** " فيه " **ألفا** " ؛ فقيل : " **بَاعَ** " ، والعدول بجعل أحرف العلة مكان " **الهمزة** " كما فى نحو : " **آمَنَ** " معدلا عن "**أأْمَنَ**" ؛ و " **إيمَان** " معدولا عن " **إئْمَان**" ؛ و" **أُومِنُ** " " معدولا عن " **أُؤْمِنُ** " .

ولفظ " **الدُّنْيَا** " فرع معدول عن الأصل المستثقل : " **الدُّنْوَى** " ؛ إذ إنه صفة ؛ والصفة ثقيلة لكونها تستلزم موصوفا ؛ وتتطلب معمولا ؛ إذ ترفع الفاعل أو نائبه ؛ فضلا عما فى بنية هذا الأصل ونحوه من استثقال " **الواو** " و" **الضمة** " و" **علامة التأنيث** " ، ومن ثم عدل عنه إلى لفظ " **الدُّنْيَا** " للتخفيف بجعل " **الياء** " مكان " **الواو** " .

ولفظ " **صِيَامٍ** " معدول عن الأصل المستثقل : " **صِوَام** " ؛ لأنه مصدر عينه " **واو** " وهى ثقيلة ؛ وقبلها **كسرة** ؛ وهى ثقيلة – أيضا – ، وقد وقع بعدها " **ألف** " ؛ وهى أقرب إلى " **الياء** " من "الواو " ، ومن ثم عدل عن هذا الأصل إلى فرع قلبت "**الواو**" فيه " **ياء** " فقيل : " **صِيَامٌ** " ، وسهل

ذلك قلب " **الواو** " فى فعله " **ألفا** " ؛ إذ يقال : " **صَامَ** " وأصله " **صَوَمَ** "، وذلك لأن الفعل أصل للمصدر فى الإعلال والإبدال .

* هذا .. والعدول عن الأصل بتسكين حرف العلة فى الفرع المعدول إليه كما فى نحو: "**يَقُولُ** " و" **يَبِيعُ** " ؛ بإسكان كل من " **الواو** " و" **اليـاء** " ، وهما لفظان معدولان عن :" **يَقْوُلُ** " – بضم "الواو" وإسكان " **القاف** " –؛ و: " **يَبْيِعُ** " – بكسر " **الياء** " وإسكان " **الباء** " – ، وكل من الأصلين مستثقل ؛ لأن عينه حرف علة متحرك ؛ وقبله حرف صحيح ساكن ، وكل منهما فعل غير مضعف " **اللام** " ؛ وغير معتلها ؛ وليس مصوغا للتعجب القياسى ، ومن ثم عدل عن كل من الأصلين إلى بنية نقلت فيها **الحركة** المستثقلة على كل من " **الواو** " و" **الياء** " إلى الحرف الساكن الصحيح قبل كل منهما ، فأسكنت " **الواو** " فى الفعل " **يَقُولُ** " ، وأسكنت "**الياء** " فى الفعل " **يَبِيعُ** " ، وكذا ما كان على نحوهما .

* والعدول عن الأصل بحذف حرف العلة كما فى نحو : " **يَعِدُ** " ، وهو فعل مضارع ماضيه" **وَعَدَ** " ، وهو معدول عن لفظ " **يَوْعِـدُ** " ، وهذا اللفظ مستثقل لأن "**الواو** " وقعت فيه ساكنة بين " **ياء** " مفتوحة **وكسرة** ؛ وهى بعض " **الياء** " ، ومن ثم وقعت " **الواو** " بين ضِدَّيْهَا ، فعدل عن هذا الأصل إلى لفظ حذفت فيه " **الواو** " قصدا للتخفيف ؛ فقيل : " **يَعِدُ** " ، وحمل عليه المضارع المبدوء بغير " **الياء** " طردا للباب على وتيرة واحدة ؛ فقيل : " **أَعِدُ** " و" **تَعِـدُ** " و" **نَعِـدُ**" ، وحمل على المضارع – فى ذلك – كل من **فعل الأمر**؛ و**المصدر**؛ فقيل :" **عِدْ** " – و – " **عِدَةٌ** " ؛ بالتعويض بـ " **التاء** " من " **الواو** " المحذوفة ، ويجرى ذلك على كل

فعل مضارع ماضيه ثلاثى مجرد ؛ واوى " **الفاء** " ، وكذا فعل الأمر منه؛ ومصدره .

* وأما **الإدغام** فإن الغرض منه التخفيف ؛ لثقل التكرير ؛ والعود إلى الحرف بعد النطق به ، فبالإدغام ينطق بالحرفين كالحرف الواحد ؛ ومن ثم يتأتى التخفيف على اللسان [١] .

و**الإدغام** يكون فى **المتماثلين** ؛ و**المتقاربين بعد جعلهما متماثلين** ، **فكونه** فى المتماثلين كما فى نحو: " **عَزَّ وَجَلَّ** " ، والأصل المعدول عنه كل منهما : " **عَزَزَ** " و" **جَلَلَ** " ؛ وهما لفظان ثقيلان لتكرير المثلين متحركين فى كل منهما ، ومن ثم وجب الإدغام طلبا للتخفيف ؛ **فحذفت حركة أول** المثلين فصار ساكنا ؛ ثم أدغم فى الآخر .

والإدغام فى المتقاربين كما فى نحو: " **يَخِصِّمُونَ** " ؛ حيث أبدلت " **الصاد** " من "**التاء** " ؛ و أدغمت فى" **الصاد** " – على ما تقدم – .

❖ ❖ ❖

الباعث الثالث : اقتضاء التشاكل والتجانس الصوتى .

من الأصول المعدول عنها أصول لم يتعذر النطق بها ؛ ولم يستثقل ، وإنما يكون الباعث على العدول عنها **اختلاف الأصوات وتنافرها فى الأصل المعدول عنه** بما يقتضى جواز الانصراف إلى بنية تتقارب فيها الحروف المتنافرة بعضها من بعض بصورة يتحقق معها التشاكل والتجانس الصوتى ، وإنما يكون ذلك بـ"**الإِمَالَة**" ؛ إذ إنها تقوم على جعل

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢١ .

حرف بين حرفين ؛ وحركة بين حركتين [١]، وضابطها : **أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة ؛ وبالألف نحو الياء فى الأصول التى تقع فيها "الألف" قبل كسرة مباشرة ؛ كما فى نحو: "عَالِمٍ" و"عَابِدٍ" و"مَسَاجِدَ" ؛ أو تقع فيها "الألف" بعد كسرة منفصلة منها بحرف ؛ كما فى نحو : "كِتَاب" و"عِمَاد" وما إلى ذلك** [٢].

إذن "**الإِمَالَةُ**" يُهْدَفُ بها الخفة لضرب من التشاكل وتجانس الصوت ؛ وذلك لأن جَرْىَ اللسان فى طريق واحد أخف من أن يجرى فى طرق مختلفة [٣].

- والحاصل أن العدول عن الأصل طلبا **للتشاكل والتجانس الصوتى** إنما يكون بالإمالة لقصد مناسبة صوت النطق بالفتحة لصوت النطق بالكسرة التى بعدها ؛ كما فى نحو: "**عَالِمٍ**" و"**عَابِدٍ**" ؛ أو لقصد مناسبة صوت النطق بالفتحة لصوت النطق بالكسرة التى قبلها ؛ كما فى نحو : "**كِتَابٍ**" و"**عِمَاد**" ، وقد تكون الإمالة لقصد مناسبة صوت النطق بالألف لصوت النطق بأصلها "**الياء**" إن كانت منقلبة عن "**ياء**" كما فى نحو : "**بَاعَ**" ؛ أو "**الواو**" إن كانت منقلبة عن "**واو**" كما فى نحو: "**خَافَ**" ؛ أو لقصد مناسبة صوت **النطق بالألف** بما تصير إليه ؛ كما فى نحو :"**حُبْلَى**" و"**مِعْزَى**" [٤].

---

[١] انظر شرح اللمع ؛ لابن برهان العكبرى ٧٢٩/٢ ، تحقيق الدكتور/ فائز فارس ، طبعة/ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت .

[٢] انظر : اللمع فى العربية ؛ لابن جنى : ص٣٢٧ ، تحقيق الدكتور/ حسين محمد محمود شرف؛ وأسرار العربية ؛ للأنبارى : ص٢٠٢ ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين .

[٣] انظر شرح اللمع ؛ لابن برهام ٧٣٠/٢ .

[٤] انظر شرح الشافية ؛ للرضى ٥/٣ .

هذا .. وتجدر الإشارة إلى أن أهل الحجاز لا يعدلون عن الأصل لهذا السبب ؛ إذ إنهم لا يُميِلُونَ ، وإنما يكون ذلك عند من تكون الإمالة لغتهم وهم بنو تميم وأسد وقيس وعامة نجد [١].

❖ ❖ ❖

الباعث الرابع : أطراد الباب .

قد يكون الأصل المعدول عنه منصرفا عن بنيته لسبب من الأسباب الصوتية السالفة الذكر ، فإذا انتقل به إلى نوع آخر من الأبنية التى يتوارد عليها هذا الأصل زال سبب العدول عنه ؛ تعذرا كان أو ثقلا أو غيرهما ، وذلك يقتضى عدم الانصراف عنه ، إلا أن العرب يحافظون – فى بعض المواطن– على اطراد قاعدة العدول عن الأصل وإن زالت علته ؛ مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة ، والمحافظة على أن تجرى الأبواب على سنن واحد ، وفرارا من نفرة الاختلاف [٢].

* من هذا نقف على أن بناء قواعد اللغة على أصول عامة مطردة يعد باعثا على أن يعدل عن الأصل فى بعض أبنية الكلم ، ومن ذلك حذف الهمزة الزائدة من الفعل المضارع المبدوء بـ"**الياء**" أو "**النون**" أو"**التاء**" ؛ نحو : "**يُكرِمُ**" و"**نُكْرِمُ**" و"**تُكْرِمُ**" ؛ حملا على حذفها فى المضارع المبدوء بالهمزة : "**أُكْرِمُ**"؛ إذ إن الثقل الباعث على وجوب حذف الهمزة الزائدة فى المضارع لم يوجد إلا فى الأصل المعدول عنه هذا البناء ؛ وهو :

---

[١] انظر المرجع السابق ٣/٤ .

[٢] انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ؛ للأنبارى ١/١١ ، ١٣، تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة/ المكتبة العصرية / بيروت .

" **أُؤَكْــرِمُ**"؛ حيث كره العرب استثقال هذه البنية ونحوها باجتماع الهمزتين المتحركتين متواليتين في صدرها ، فعدلوا عنها بالانصراف إلى الفـرع الذى حذفت منه ثانية الهمزتين ؛ وهى الهمزة الزائدة ؛ تخلصا من الثقل؛ إذ إنه جاء منها ، وقد ابقوا على الهمزة الأولى للدلالة على المضارعة ، وبعد ذلك جعلوا الحكم عاما فأوجبوا حذف الهمزة الزائـدة فـى صـور المضارع الأخرى ، وهى: "**يُؤَكْرِمُ**" و"**تُؤَكْرِمُ**" و"**تُؤَكْرِمُ**" ، وقد عدل عـن هذه الأصول إلى "**يُكْرِمُ**" و"**تُكْرِمُ**" و"**تُكْرِمُ**" حملا لها على المبـدوء بهمـزة المضارعة : "**أُكْرِمُ**" ليجرى الباب على وتيرة واحدة ؛ قصدا إلى التجانس ومعاملة للأشباه معاملة واحدة ، وذلك هو المقصود بمصـطلح : "**اطِّـرَاد البَابِ**" ؛ إذ إنه لم يمكن فى المضارع المبدوء **بالياء** أو **النون** أو **التاء** من الثقل ما فى المبدوء **بالهمزة** ، ومن ثم عاود الراجز الأصل المعدول عنه حين اضطر لإقامة الوزن ، وذلك حيث قال :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا (١)

والاستعمال المطرد فيه أن يقول :"**لأَنْ يُكْرَمَ**" .

ويحمل على المضارع – فى ذلك – كل من اسم الفاعل واسم المفعـول ؛ فيقال : "**هُوَ مُكْرِمٌ**" و: "**هِيَ مُكْرَمَةٌ**" معدولين عن "**مُؤَكْرَمٍ**" و"**مُؤَكْرَمَةٍ**" .

* ومن ذلك حذف "**الواو**" إذ وقعت "**فاء**" فـى فعـل مضـارع مبـدوء بـ "**الهمزة**" أو "**التاء**" أو "**النون**" ؛ كما فى نحو :" **أَعِدُ**" و"**تَعِدُ**" و"**نَعِـدُ**" ؛ حملا على حذفها فى المضارع المبدوء بـ "**الياء**" : "**يَعِدُ**" ؛ فقد تقـدم أن

---

(١) هذا الراجز بلا نسبة فى الإنصاف ١١/١ وأوضح المسالك ٤٠٦/٤ ، وخزانة الأدب ٣١٦/٢ ، والخصائص ١٤٤/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ؛ للرضى ١٣٩/١ ؛ وغيرها ، وقيل : إنه لأبى حيان الفقعسى ، والشاهد فيه إثبات "الهمزة" فى : "يؤكرم" للضرورة ، والقياس "يكرم" .

أصله المتروك الذى عدل عنه هو: "**يَوْعِدُ**" ؛ بوقوع "**الواو**" بين عدوتيها : "**الياء المفتوحة**" قبلها؛ و"**الكسرة**" بعدها ، ويعرف ذلك بـ"**اجتماع ما يشبه أحرف العلة الثلاثة**"؛ إذ إن **ياء** المضارعة قبل "**الواو**" مفتوحة ، والفتحة بعض "**الألف**" ، وبعد "**الواو**" كسرة ، و **الكسرة** بعض "**الياء**" ، واجتماع ما يشبه أحرف العلة الثلاثة فى كلمة واحدة أمر مستثقل يصعب النطق به؛ لما بينهما من التنافر ، فكان ذلك باعثا على العدول عن الأصل: "**يَوْعِدُ**"؛ فتحول عنه إلى فرع حذفت فيه "الواو" فقيل : "**يَعِدُ**" ، ثم حمل على ذلك الأصول : "**أَوْعِدُ**" و"**تَوْعِدُ**" و"**نَوْعِدُ**" ؛ فعدل عنها إلى فروع حذفت فيها "**الواو**" فقيل :"**أَعِدُ**" و"**تَعِدُ**" و"**نَعِدُ**" وإن لم يكن فيها الاستثقال الحاصل فى "**يَوْعِدُ**" ، وإنما كان ذلك ليجرى الباب على سنن واحد قصدا لتحصيل **التشاكل** ؛ وفرارا من نفرة الخلاف ؛ **وليطرد الباب فى الجميع** .

ويحمل على المضارع – فى ذلك – فعل الأمر؛ فيقال : "**عِدْ** " معدولا عن " **اوْعِدْ** "، وذلك لأن فعل الأمر قطعة من المضارع .

– ومن ذلك – أيضا – إعلال الجمع فى نحو:" **دِيَمٍ** " – جمع " **دِيمَة** "–؛ و: "**حِيَلٍ** " – جمع " **حِيلَة** " – ؛ و: " **قِيَمٍ** " – جمع " **قِيمَة** " – ، وذلك أن أصولها التى عدل عنها هى : " **دِوَمٌ** " و" **حِوَلٌ** " و" **قِوَمٌ** " ، ومع أن النطق بهذه الأصول ليس مستثقلا فقد عدل عنها إلى فروعها المذكورة التى أبدلت فيها الواو " **ياء** " ، وذلك لأن مفرد كل منها قلبت فيه الواو " **ياء** "، فـ "**دِيَمٌ** " مفرده : "**دِيمَةٌ** " وأصله : "**دِوْمَةٌ** " ، و" **حِيَلٌ** " مفرده: " **حِيلَةٌ** " وأصله : " **حِوْلَةٌ** " ، و" **قِيَمٌ** " مفرده " **قِيمَةٌ** " وأصله : " **قِوْمَةٌ** " ، فـ " **الواو** " فى أصل كل مفرد منها مكسور ما قبلها ، وذلك

أمر مستثقل على اللسان ، ومن ثم أبدلت الواو " **ياء** " في الفروع المذكورة ؛ المعدولة عن تلك الأصول ، فلما جئ بالجمع لكل مفرد منها فتحت " **الواو** " في أصل بنية كل جمع ؛ فزال الثقل الذى كان في أصل بنية المفرد ، ومع ذلك فقد عدل عن الأصل في الجمع إلى الفرع الذى أبدلت فيه الواو " **ياء** " فقيل : " **دِيَمٌ** " و" **حِيَلٌ** " و" **قِيَمٌ** " ، وذلك لأنه روعى في الجمع حكم الواحد ، فترك ما كان في الواحد على حاله اطرادا للباب [١] .

❖ ❖ ❖

الباعث الخامس : أمن اللبس .

قد يكون الإبقاء على الأصل سببا في التباس كلمة بكلمة أخرى ، فيبعث ذلك على العدول عنه إلى بنية أخرى **لأمن اللبس** .

فمن ذلك إبدال **التنوين**– في الوقف– "**ألفا**" إذا كان التنوين إثر فتحة ؛ سواء أكانت الفتحة إعرابية كما في نحو :"**رَأَيْتُ زَيْدًا**" ؛ أم بنائية كما في نحو: "**وَيْهًا**" ، و إنما أبدل التنوين –هاهنا– "**ألفا**" ولم يسلم ؛ للفصل – في الوقف – بينه وبين **النون الأصلية** في نحو :"**حَسَنْ**" ؛ أو الملحقة بالأصلية في نحو: "**رَعْشَنْ**" ، فأراد العرب أن يفرقوا بين التنوين والنون **لأمن اللبس** [٢].

– ومنه العدول عن الأصل بقلب "**تاء التأنيث**"– في الوقف –"**هاء**" ساكنة إذا كانت في الاسم ؛ كما في نحو: "**حَمْزَة**" و"**طَلْحَةَ**" و"**هِبَةَ**" و"**عَائِشَة**"

---

[١] انظر المنصف : ص ٢٨٤

[٢] انظر الكتاب ؛ لسيبويه ١٦٦/٤ ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون ، طبعة/ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م

و"**حَيَاةٌ**" و"**هُدَاةٍ**" و"**صبيَةٍ**" ، أما إذا كانت فى **الفعل** فإن العرب كافة لا يقلبونها ، وإنما يقفون عليها " **تـاء** " ، وذلك كـ " **هند ضربت** – **و**– **كتبت** – **و**– **قرأت** " ؛ ونحو ذلك .

وإنما أرادوا بإبدال "**تاء التأنيث**" الموقوف عليها فى الاسم "**هـاء**" أن يفرقوا بينها فى **الاسم** وبينها فى **الفعل** ، وإن يفرقوا– أيضا– بين "**التـاء**" التى للتأنيث ؛ و"**التاء**" الأصلية كما فى نحو : "**بَيْتٍ**" و"**صَوْتٍ**" ؛ وكذلك "**التاء**" التى هى بمنزلة الأصل كما فى نحو : "**بِنْتٍ**" و"**أُخْتٍ**" و"**عِفْرِيتٍ**" ؛ إذ إن "**التاء**" فى هذين الموطنين لا يوقف عليها بـ"**الهاء**" [١].

– هذا .. ولم يوقف على " **تاء التأنيث** " – فى الفعل – بـ " **الهـاء** " لأمن اللبس ؛ لأنها لو وقف عليها بالهاء لالتبست بـ " **هاء الضمير** " فى نحو : " **ضَرَبَهْ** " و"**كَتَبَهْ**" و" **قَرَأَهْ** " .

وتجدر الإشارة إلى أن " **أَمْنَ اللَّبْسِ** " قد يكون سببا فى كسر قاعدة العدول عن الأصل فَيُرْجَعُ إلى الأصل المتروك ، وذلك إذا كان اتباع القاعدة يفضى إلى صوغ بنية تلتبس ببنية أخرى ، و – حينئذ – يعدل عن العدول بالرجوع إلى الأصل المتروك ، وبيان ذلك أن **القاعدة** تقضى بأن كلا من " **الواو** " و" **الياء** " تبدل " **ألفـا** " إذا تحركت كل منهما بعد حرف صحيح ساكن ؛ كما فى : " أَقْوَمَ " و" أَدْيَنَ " ، فإنه يجب العدول عن هذين الأصلين ؛ للثقل ، ويكون بنقل حركة كل من " **الـواو** " و"**الياء** " إلى الحرف الساكن الصحيح قبلهما ، ثم تبدل كل منهما " **ألفـا** " لتحركهما باعتبار الأصل ؛ وانفتاح ما قبلهما باعتبار الوضع ؛ فيقال :

---

[١] انظر الكتاب ١٦٦/٤ ، تحقيق هارون .

" **أَقَامَ** " و" **أَدَانَ** " ، ومثلهما – فى ذلك – كل أصل يرد على هذا النحو إلا إذا كان على وزن : "**افْعَلَلْتُ**" أو " **افْعَالَلْتُ** " ؛ نحو : " **ابْيَضَضْتُ** " و" **ابْيَاضَضْتُ** " ؛ و" **اسْوَدَدْتُ** " و" **اسْوَادَدْتُ** "، فإنه ينبغى – حينئذ – أن تكسر قاعدة العدول عن الأصل فتجئ هذه الأفعال ونحوها على أصولها ؛ لأمن اللبس ، وذلك لأنه لو أسكن – فيها – كل من " **اليـاء** " و"**الـواو**" لوجب حذفهما ؛ فيذهب المعنى المراد منها ، فضلا عن أن ذلك يؤدى إلى حذف بعد إسكان ؛ وعلة بعد علة ، فلذلك تجنبوا هذا الحمل على الفعل كله فَأَقَرُّوهُ على أصله[١] .

ومن ذلك – أيضا – ترك إدغام " **النون** " فى " **الميم** " فى قولهم : " **نَاقَةٌ زَنْمَاءُ** "– أى : قطع من أذنها شئ وترك معلقا –؛ وقولهم :" **بَعِيرٌ زُنْمٌ** " ؛ ونحو : "**أَنْمُلَةٌ**" و" **أَنْمَارٍ** " ، فإن القياس فى هذه الأصول ونحوها أن يعدل عنها بإدغام " **النون** " فى " **الميم** " ؛ لسكونها قبل الميم ، ولكن كسرت هذه القاعدة ؛ **لأَمْنِ اللَّبْسِ** ؛ إذ إنه لو عدل عن الأصل فى كل من " **زَنْمَاءِ** " وجمعها وهو " **زُنْمٌ** " ؛ وفى " **أَنْمُلَةٍ** " و"**أَنْمَارٍ** " ونحوهما لالتبست الأصول بعضها ببعض ، وذلك أنه لو عدل عن "**زَنْمَاءٍ**" و" **زُنْمٍ** " إلى بنية تدغم فيها " **النون** " فى " **الميم** " فقيل : " **زَمَّاءٌ** " و" **زُمٌّ** " لالتبس ذلك بباب :" **زَمَمْتُ النَّاقَةَ** "، ولو عدل عن " **أَنْمُلَةٍ** " إلى : " **أَمُّلَةٍ** " لالتبس ذلك بباب " **أَمَّلْتُ** " ، ولو عدل عن " **أَنْمَارٍ** " إلى : " **أَمَّارٍ** " لالتبس هذا البناء بباب : "**أَمَّرْتُ** " ، والحاصل أن الأصول المذكورة ونحوها تقضى القاعدة بالعدول عنها إلى أبنية تدغم – فيها –

---

[١] انظر المنصف : ص ٢٥٩ .

" **النون** " فى " **الميم** " ؛ إلا أن مخافة الالتباس دعت إلى كسر القاعدة بترك العدول عن أصولها ، ومن ثم عدل عن الأصل فى نحو : " **انْمَحَى الْكتَابُ** " وانصرف إلى بنية ادغمت – فيها – " **النون** " فى " **الميم** " فقيل : " **امَّحَى الْكتَابُ** " ؛ وذلك لعدم مخافة التباسه بشئ آخر ؛ إذ ليس فى كلام العرب شئ على وزن " **افَّعَلَ** " – بتشديد الفاء [1] – .

من هذا ندرك أن أمن اللبس لا يكون باعثا على العدول عن **الأصل** المجرد للكلمة إلا إذا كان **الإبقاء على أصلها يفضى إلى الالتباس بكلمة** أخرى .

– **والله أعلم** – .

---

(1) انظر : المنصف : ص ٩٧ ؛ وشرح الشافية ؛ للرضى ٢٩٧/٣ ، ٢٩٨ .



الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

المبحث الثالث

طرق معرفة الأصل المعدول عنه ووسائلها

الوقوف على الأصول المعدول عنها بالانصراف إلى فروعها المستعملة له أهمية كبيرة رغم كونها أصولا مهملة ؛ لا وجود لها فى الاستعمال اللغوى ، وتكمن أهميتها فى مدى الحاجة إليها فى وضع قواعد وضوابط عامة تغنى عن الدخول فى تفصيلات فرعية قد تفرضها الأبنية المعدول إليها ؛ فضلا عن كون الأصل المعدول عنه هو المادة الأساسية للاشتقاق؛ وصوغ الأبنية ؛ وبيان المعنى لكل بنية عدل إليها ؛ إذ لا يمكن أن يشتق بناء جديد من كلمة دون أن تعرف حروفها الأصلية ؛ وبنيتها الصرفية الأصلية المجردة ؛ لأن لكل صيغة معان صرفية خاصة بها ، فإذا لم تعرف البنية الصرفية الأصلية للبنية الفرعية المعدول إليها تعسر تعيين معناها ، ومن ثم اهتم علماء العربية بالأصول المعدول عنها ؛ رغم إهمالها ، وذلك لأن الأصل الذى عدل عنه ولم يستعمل يعد البنية التى ينبغى أن تأتى عليها الكلمة المستعملة لو لم يعرض لها ما يبعث على العدول عنها إلى بنية الكلمة التى استعملت؛ إذ إن اللفظ المعدول إليه لعلَّة يظهر أصله المحول عنه إذا فارقته العلة التى أفضت إلى العدول عنه [1]، لذلك كله اتبع العلماء بعض الوسائل والطرق لمعرفة الأصل المعدول عنه؛ أبرزها ما يلى :

١- **المصدر وما يشتق منه** ؛ على القول بأنه هو الأصل فى الاشتقاق - وهو المشهور - ، **فالمصدر** هو أكثر الطرق التى تتبع للوقوف

---

[1] انظر المقتضب ٢/٢٨١ .

على الأصل المعدول عنه ؛ الذى أهمل وانصرف عنه إلى فرعه ، ويتأتى ذلك فى الأفعال ؛ وفى الأسماء، فالأفعال : " **قَالَ** " و" **بَاعَ** " و" **يَخَافُ**" و" **اخْتَارَ** " وما إلى ذلك ؛ كل منها بنية فرعية أبدلت " **الألف** " فيها عن " **الواو** " فى الفعلين : "**قَالَ** " و" **يَخَافُ** " ؛ لأنها فى موضع العين ، وعين مصدر كل منهما " **واو** " ؛ وهما : " **قَوْلٌ** " و" **خَوْفٌ** " ، و" **الألف** " مبدلة عن " **الياء** " فى الفعلين : " **بَاعَ** " و" **اخْتَارَ** " لكونها فى موضع العين ؛ وعين مصدريهما "**ياء** " ؛ وهما " **بَيْعٌ** " و" **اخْتِيَارٌ** " ، ومن ثم نقف على أن الأصول المعدول عنها الأفعال المذكورة هى : " **قَوَلَ** " و" **بَيَعَ** " و" **يَخْوَفُ** " و" **اخْتَيَرَ** "، ومثل ذلك نحو:" **طَالَ** " و" **نَامَ** " و" **هَابَ** " و" **اسْتَقَامَ** " و" **اسْتَعَانَ** " ، فهى أبنية معدولة عن : " **طَوُلَ** " و " **نَوِمَ** " و" **هَيِبَ** " و" **اسْتَقْوَمَ** " و" **اسْتَعْيَنَ** " ؛ بدليل كون "**الألف** " فى موضع العين فى كل منها، فى حين أن مصادرها عين بعضها " **واو** "؛ وعين بعضها الآخر " **ياء** " ، فالأصول المذكورة ونحوها من أصول الأفعال التى لم تستعمل قط لثقل النطق بها [1] ؛ وقد توصل إليها بالرجوع إلى مصدر كل منها .

ومثال ذلك فى الأسماء نحو: " **تُرَاث** " ، فهو معدول عن " **وُرَاثٌ** " ، والدليل على أن لفظ " **وُرَاثٌ** " هو الأصل المعدول عنه كون المصدر وما يشتق منه غير كلمة "**تُرَاث** " كل منها مبدوء بـ " **الواو** " ؛ إذ يقال : " **وَرِثَ** " و" **وَارِثٌ** " و" **مَوْرُوثٌ** " ، وجميعها مشتق من " **الوِرَاثَة** " ، ولكون لفظ " **وُرَاث** " مستثقلا عدل عنه بإبدال "**التاء** " من " **الواو**" فقيل :

---

(١) انظر : الخصائص ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ ؛ والمنصف : ص ٥٤١ .

" **تُرَاث** " ، ومثل ذلك " **أُجُوهٌ** " ؛ إذ إنه معدول عن "**وُجُوه** " ؛ بدليل أن المصدر ، وما اشتق منه غير "**أُجُوه** " ؛ كل منها مبدوء بـ " **الواو** " ؛ إذ يقال : " **تَوَجَّه** " و" **مُوَاجَهَةٌ** " و" **وَجِيهٌ** " وما إلى ذلك ، وكلها مشتقة من " **الْوَجَه** " [1] .

٢- **<u>التصغير</u>** ، وعن طريقه يتوصل إلى معرفة الأصل المعدول عنه فى بعض الأسماء ، **إذ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها** [2] ، وله ثلاثة أوزان ؛ هى : "**فُعَيْلٌ**" نحو : " **رُجَيْل** " ؛ و " **فُعَيْعِلٌ** " نحو: " **دُرَيْهِم** " ؛ و" **فُعَيْعِيلٌ** " نحو : " **مُصَيْبِيح** " ، ولكل وزن منها ضوابط وأحكام لا مجال لذكرها ، وإنما يكتفى بتناول بعض الأمثلة التى يستخدم فيها التصغير وسيلة لمعرفة الأصل المعدول عنه ، وهى كثيرة ؛ منها نحو: " **بَاب** " و" **نَاب** " ؛ إذ إن كلا منهما بنية فرعية عدل إليها بإبدال " **الألف** " من حرف لين آخر قصدا للتخفيف ، ولمعرفة الأصل المستثقل الذى عدل عنه يصغر كل من الاسمين ونحوهما ، وبناء على قواعد التصغير التى يعول عليها يقال : "**بُوَيْبٌ**" فى تصغير " **بَاب** " ، ويقال : " **نُيَيْبٌ** " فى تصغير " **نَاب** " ، فدل ذلك على أن " **الألف** " مبدلة عن " **الواو** " فى لفظ " **بَاب** " ؛ ومبدلة عن " **الياء** " فى لفظ "**نَاب**" ، ومن ثم نقف على أن الأصل الذى عدل عنه اللفظ الأول هو " **بَوَبٌ** " ؛ والأصل المعدول عنه اللفظ الآخر هو " **نَيَبٌ** " وكل منهما مستثقل لتحرك حرف اللين فيه بحركة أصلية مع انفتاح ما قبله واتصاله بالحرف المفتوح ؛ على ما تقدم، ومن ذلك لفظ " **مِيزَان** " ونحوه ؛ إذ إنه بنية فرعية عدل إليها بإبدال

---

[1] انظر شرح الشافية الرضى ١٩٧/٣ .

[2] انظر الأشباه والنظائر ١٢٠/١ .

" **الياء** " من "**الواو** " ؛ طلبا للتخفيف ؛ لأن أصله " **مِوْزَانٌ** " ؛ ودل على ذلك الأصل الذى عدل عنه أنه يقال فى تصغيره : " **مُوَيْزِينٌ** " .

وإنما جعل التصغير من وسائل معرفة الأصل المتروك الذى عدل عنه لأن الثقل الذى يكون فى الاسم المكبر يزول بتصغيره على أى وزن من الأوزان الثلاثة للتصغير ، وإذا زال الثقل رد اللفظ إلى أصله (١) .

٣- جمع التكسير ، وهو كالتصغير فى كونه **يرد الأشياء إلى أصولها** ، وذلك لأنه اسم جمع تغيرت فيه صيغة مفرده ؛ إما بزيادة مع تبديل شَكْلٍ كما فى نحو : "**أَفْلُسٍ**" و" **رِجَالٍ** " جمعى : " **فَلْسٍ** " و" **رَجُلٍ** " ؛ وإما بزيادة من غير تبديل شَكْلٍ كما فى نحو : " **صِنْوَانٍ** " جمع " **صِنْوٍ** " (٢) ؛ وإما بنقص مع تبديل شَكْلٍ كما فى نحو : "**رُسُلٍ** " جمع " **رَسُولٍ** " ؛ وإما بنقص من غير تبديل شَكْلٍ كما فى نحو: " **تُخَمٍ** " جمع " **تُخَمَةٍ** " ؛ وإما بالزيادة والنقص مع تبديل شَكْلٍ كما فى نحو: " **غِلْمَانٍ** " جمع " **غُلَامٍ** " ؛ وإما بتبديل شَكْلٍ من غير زيادة ولا نقص كما فى نحو: "**أُسْدٍ** " جمع "**أَسَدٍ** " ، ومن ثم تشكلت **لجمع التكسير** أوزان كثيرة ؛ المطرد منها سبعة وعشرون وزنا ؛ **أربعة تعرف بجموع القلة** ؛ أى : للعدد القليل المتمثل فى **الثلاثة والعشرة وما بينهما**، وباقى الأوزان تعرف **بجموع الكثرة** (٣)، فأوزان **جمع التكسير** ؛ قِلَّة كان أو كثرة تُشَكِّلُ أبنية جديدة منبثقة عن

---

(١) انظر الكتاب ٤٥٧/٣ ، ٤٥٨ .

(٢) أصل الصنو : أن تطلع نخلتان من عرق واحد ، ويطلق على المثل ، وعلى الأخ الشقيق . [انظر لسان العرب ٢٥١٣/٤] .

(٣) انظر – فى ذلك – شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/١ ؛ وشرح الألفية للمرادى ١٣٧٧/٥ ؛ وشرح التصريح ٢٩٩/٢ ، ٣٠٠ ؛ وشرح الحدود النحوية للفاكهى : ص ٩٣ ، بتحقيق الدكتور/ محمد الطيب الإبراهيم .

صيغة مفرد كل منها ، وقد يكون **لفظ المفرد** بنية فرعية معدولة عن لفظ مستثقل ؛ نحو : " **مَاءٍ** " و" **مَيِّتٍ** " و" **ميعَادٍ** " ؛ إذ الأصل المعدول عنه كل منها: " **مَوَهٌ**" و"**مَيْوِتٌ** " و" **مِوْعَادٌ** " ، حيث ثقل لفظ " **مَوَه**" بتحرك " **الواو** " بحركة أصلية ؛ وانفتاح ما قبلها بدون فاصل بينها وبين الفتحة ؛ فضلا عن تحرك ما بعدها ، فَتُحُوِّلَ عن هذا الأصل إلى بنية أبدلت " **الواو** " فيها "**ألفا** " فقيل : " **مَاهٌ** " ؛ ثم أبدلت " **الهمزة** " من " **الهاء** " على غير القياس [1] فقيل : " **مَاءٌ** " ، وثقل لفظ " **مَيْوِت** " بالتقاء " **الياء** " و" **الواو** " بدون فاصل بينهما ؛ والسابق منهما ؛ وهو " **الياء** " ساكن ؛ متأصل ذاتا وسكونا ، ومن ثم عُدِلَ عن هذا الأصل إلى بنية " **مَيِّت** " ؛ حيث قلبت " **الواو** " لثقلها " **ياء** " قصدا للتخفيف ، ثم أدغمت " **الياء** " المبدلة فى " **الياء** " المذكورة للتخفيف – أيضا – ، وثَقُلَ لفظ "**مِوْعَاد** " حاصل بوقوع " **الواو** " فيه مفردة – أى : غير مضعفة – ؛ بعد **كسرة** ؛ مع كونها **ساكنة** ، فعدل عن هذا الأصل إلى بنيته المخففة " **مِيعَاد** " ؛ حيث قلبت "**الواو** " فيها " **ياء** " ، ولما كانت أوزان جمع التكسير المختلفة تُشَكِّلُ أبنية جديدة تُنْقَلُ إليها بنية المفرد بتغيير صيغته على ما تقدم ؛ فإن ذلك يؤدى إلى مفارقة الهيئة التى كان عليها الأصل المستثقل ؛ إذ تزول العلة التى أدت إلى العدول عنه ، فَيَتَجَلَّى الأصل المتمثل فى الحروف الأصلية لمادة الكلمة ، فكل من لفظ " **مَاءٍ** " ولفظ "**مَيِّت**" يجمع على وزن " **أَفْعَالٍ** " ؛ فيقال : " **أَموَاهٌ** " فى جمع " **مَاءٍ** " ؛ ويقال : " **أَمْوَاتٌ** " فى جمع " **مَيِّتٍ** ".

---

[1] انظر : شرح الشافية للرضى ٢٠٨/٣ ؛ وشرح التصريح ٣٢٣/٢ .

والشاهد على أن لفظ " **مَاء** " يقال فى جمعه " **أمْوَاهٌ** " ما ورد فى قول الشاعر :

سَقَى اللهُ أمْوَاهًا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلْكُومًا وَبَذَّرَ وَالْغَمْرَا (١)

ويقال فى جمعه " **أمْوَاءٌ** " – أيضا – ، وذلك كما فى قول الراجز :

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أمْوَاؤُهَا تَسْتَنُّ فِى رَأْدِ الضُّحَى أفْيَاؤُهَا (٢)

فـ " **أمْوَاء** " من قوله : " **أمْوَاؤُهَا** " جمع " **مَاء** " ، وأصله " **أمْـوَاه** " ؛ لأن أكثر تصريف هذه الكلمة بـ " **الهاء** " ؛ إذ يقال : " **مَـاهَ النَّهْـرُ** " ؛ أى : ظهر ماؤه وكثر؛ ويقال : " **مِيَاهٌ** " و" **أمْوَاهٌ** " ؛ وما إلى ذلك من تصاريفها (٣) ، وقد أبدلت " **الهاء** " فى " **أمْوَاه** " همزة على غير القياس؛ فقيل : " **أمْوَاءٌ** " (٤) ، وقيل : إن " **الهمزة** " فى الجمع " **أمْوَاء** " ليست مبدلة من " **الهاء** " فى : " **أمْوَاه**." ، وإنما هى " **الهمزة** " التى فى المفرد " **مَاء** " (٥) .

* والحاصل أن جمع " **مَاء** " على " **أمْوَاهٍ** " أو " **أمْوَاءٍ** " ظهرت فيه " **الواو** " التى أبدلت " **ألفا** " فى المفرد ، وذلك لزوال علة الاستثقال

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لكثير عزة فى ديوانه : ص ٥٠٣ ؛ وخزانة الأدب ٣٥٥/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١ ، والشاهد فيه – هنا – ما ذكر فى الأصل من كون " أمواه " جمع " ماء " .

(٢) لم أقف على نسبة لهذا الرجز ، والشاهد فيه قوله " أمواؤها " ؛ على أن " أمواء " جمع " ماء"، وأن أصله " أمواه " ، فأبدلت " الهمزة " من " الهاء " شذوذا ؛ كما فى المفرد ؛ أو على أن " الهمزة " فيه هى التى فى المفرد .

(٣) انظر الممتع فى التصريف ٣٤٨/١ .

(٤) انظر : المصدر السابق ؛ وسر صناعة الإعراب ١٠٠/١ ؛ وشرح المفصل ١٥/١٠ ؛ وشرح الشافية ٢٠٨/٣ .

(٥) انظر شرح الشافية ٢٠٨/٣ – و- ٤٣٨/٤ .

بإسكان ما قبل " **الواو** " فى الجمع على كلا القولين ، **وإظهار** " الواو " فى الجمع يدل على أن لفظ " **مَوَه** " هو الأصل الذى عدل عنه إلى لفظ " **مَاء** " [١] ، ويدل على ذلك – أيضا – إظهار "**الواو** " فى التصغير؛ لزوال علة الاستثقال ؛ إذ يقال فى تصغيره : " **مُوَيْهٌ** " [٢] .

أما كون لفظ " **أمْوَات** " هو جمع كلمة " **مَيِّت** " فالدليل عليه وروده فى قول الله – تعالى – : "**وَمَا يَسْتَوِى الْأَحْيَاءُ وَلاَ الْأَمْوَاتُ** " [٣] ؛ وقوله – عز وجل –: " **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُم** " [٤] ، فقد ظهرت " **الواو** " فى لفظ الجمع لزوال علة الاستثقال التى أوجبت قلبها " **ياء** " فى المفرد؛ حيث تحركت " **الواو** " بالفتحة فى صيغة الجمع؛ ولم تلتق مع " **ياء** " سابقة ساكنة ، فإظهار " **الواو** " فى الجمع يدل على أن لفظ " **مَيْوِت** " هو الأصل المعدول عنه بالانصراف إلى لفظ " **مَيِّت** " .

* **هذا** .. ولفظ " **مِيعَاد** " ونحوه يجمع على وزن " **مَفَاعِيل** " ؛ إذ يقال : " **مَوَاعِيدُ** "؛ بإظهار "**الواو** " لزوال الاستثقال الذى بعث على قلبها " **ياء** " فى المفرد ؛ إذ تحركت " **الواو** " وانفتح ما قبلها فى صيغة الجمع ؛ بعد أن كانت **ساكنة** بعد **كسرة فى لفظ المفرد** ، فتصحيح " **الواو** " بإظهارها فى الجمع يدل على أن بنية " **مِوْعَاد** " هى الأصل المعدول عنه إلى لفظ

---

[١] انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٠٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٥ ؛ والممتع ١/٣٤٨ ؛ وشرح الشافية ٤/٤٣٧ .

[٢] انظر شرح المفصل ١٠/١٥ .

[٣] سورة فاطر : من الآية ٢٢ .

[٤] سورة البقرة : من الآية ٢٨ .

" **ميعَاد** " ، ويستدل على ذلك – أيضا – بإظهار "**الـواو** " فـى صـيغة التصغير ؛ لزوال علة الاستثقال ؛ إذ يقال – فى تصغيره –: "**مُوَيْعِيدٌ** " .
وأمثلة الاستعانة بجمع التكسير للوقوف على بنية الأصل المعـدول عنـه كثيرة ومتنوعة ، وأغلبها يمكن فيه استعمال **التصغير** وسـيلة لأداء هـذا الغرض .

٤– التثنية ؛ وجمع التصحيح بـ " الألف والتـاء " ، وهمـا وسـيلتان يستعملان – غالبا – فى معرفة الأصل الذى تحول عنه إلى بنية الاسـم المقصور الثلاثى ؛ كـ " **عَصَا** " و" **قَنَاة** " و" **فَتَى** " و" **فَتَاة** " ؛ وما إلـى ذلك ؛ إذ إن هذا الضرب من الاسم المقصور لامـه " **ألـف** " لازمـة ؛ منقلبة؛ إما عن " **الواو** " ؛ وإما عن " **الياء** "؛ قصدا للتخفيف ؛ ولمعرفـة الأصل الذى يكون الحرف المبدل " **ألفا** " أحد حـروف بنيتـه المجـردة يستعان بعلامة التثنية ؛ أى : **الألف والنون** – فى حالة الرفع – ؛ و"**الياء والنون** " – فى حالتى النصب والجر – ، ويستعان – أيضـا – بعلامـة جمع التصحيح للمؤنث وما يلحق به ؛ أى : " **الألف والتاء** " ، فللوقـوف على أصل "**الألف** " فى لفظى " **عَصَا** " و" **فَتَـى** " ونحوهمـا ؛ تضـاف علامة التثنية لكل منهما ؛ فيقال : " **عَصَوَانِ** " – و– " **فَتَيَانِ** " – إن كانا فى موضع الرفع – ؛ ويقال : "**عَصَوَيْنِ** " – و – " **فَتَيَيْنِ** " – إن كانا فى موضع النصب أو الجر – ، يستنبط من ذلك أن " **الألف** " فى " **عَصَـا** " مبدلة عن " **الواو** "؛ وفى " **فَتَى** " مبدلة عن " **الياء** "، ومن ثم يكون لفـظ " **عَصَو** " هو الأصل المعدول عنه بالتحول إلى لفظ " **عَصَـا** " ، ويكـون لفظ " **فَتَـى** " – بالياء – هو الأصل الذى عدل عنه وتحـول إلـى لفـظ " **فَتَى** "، وإنما عدل عن لفظى : " **عَصَو** " و" **فَتَى** " طلبا لتخفيف الثقـل

الناشئ عن تحريك كل من " **الواو** " و" **الياء** " بحركة الإعراب ؛ إذ إنهما حرفا الإعراب فى الاسمين المذكورين ونحوهما ؛ فضلا عن انفتاح ما قبل كل منهما ، فإذا ثُنِّىَ كل من الاسمين ونحوهما زال الثقل المذكور فتظهر كل من " **الواو** " و" **الياء** " ، وذلك أن إضافة علامة التثنية لكل من " **عَصًا** " و " **فَتًى** " ونحوهما يفضى إلى التقاء ساكنين ؛ **ألف المقصور** ؛ **وألف التثنية** ؛ **أو يائها** ، وذلك يقتضى التخلص من التقائهما بحذف أحد الساكنين ؛ أو تحريكه ، وحذف أحدهما غير ممكن ؛ لأنه يؤدى إلى الالتباس بين المفرد والمثنى فى حال الإضافة إلى الضمائر ، فلم يكن بد من تحريك ألف المقصور ، والألف لا تقبل الحركة ؛ ومن ثم وجب ردها إلى أصلها " **الواو** " أو "الياء " ، فَرُدَّتْ وَحُرِّكَتْ فرارا من التقاء الساكنين ؛ فقيل : " **عَصَوَانِ** " و" **فَتَيَانِ** "؛ وما إلى ذلك [1] .

وكل ما ذكر يجرى على نحو : " **قَنَاة** " و" **فَتَاة** " ؛ إذ يستعان بجمع التصحيح بـــ "**الألف والتاء** " لمعرفة الأصل المعدول عنه كل لفظ منهما، وذلك بأن يجمع كل منهما بإضافة **الألف والتاء** ، فيقال : " **قَنَوَاتٌ** " – و– " **فَتَيَاتٌ** "؛ برد " **ألف المقصور** " فى كل منهما إلى أصلها " **الواو** " أو " **الياء** " ؛ ثم حركت كل منهما فرارا من التقاء الساكنين على نحو ما تقدم ذكره ، ومن ثم نقف على أن لفظ " **قَنَوَة**" هو الأصل المعدول عنه لفظ " **قَنَاة** " ؛ وأن لفظ " **فَتَيَة** " هو الأصل الذى عدل عنه إلى لفظ " **فَتَاة** " ، وذلك لاستثقال كل من الأصلين بتحريك " **الواو** " أو " **الياء** " بحركة أصلية ؛ وانفتاح ما قبل كل منهما .

---

[1] انظر : الكتاب ، وحاشيته ٣٨٦/٣ ؛ بتحقيق/ هاورن ؛ والمقتضب ٤٠/٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٤/٤ ؛ والأشباه والنظائر ١١٢/١ .

ومن ذلك – أيضا -: " **سَمَاء** " و" **صَحْرَاء** " ونحوهما ؛ إذ يمكن الاستعانة بجمع التصحيح لمعرفة الأصل المعدول عنه لفظ كل منهما ، فبإضافة " **الألف والتاء** " يزول الثقل الذى بعث على إبدال ما بعد **الألف** الزائدة " **همزة** "، فترد إلى أصلها ، فيقال : " **سَمَاوَات** " و" **صَحْرَاوَات** "، وفى ذلك دلالة على أن لفظ " **سَمَاو** " هو الأصل الذى عدل عنه وتحول إلى لفظ " **سَمَاء** " ، وأن لفظ " **صَحْرَاو** " هو الأصل المعدول عنه بالتحول إلى لفظ " **صحراء** " ويمكن الاستعانة **بالتثنية** – أيضا – لمعرفة ذلك [١] ؛ إذ يقال – فى تثنية الاسمين المذكورين -: " **سَمَاوَان** " و"**صَحْرَاوَان** " .

* **هذا .. والتثنية** من الوسائل التى يستعان بها لمعرفة الأصل الذى عدل عنه وتحول إلى بنية ثنائية ؛ أى : التى حذف منها حرف من أصول بنيتها التى عدل عنها ؛ وذلك كـ " **أَبٍ** " و" **أَخٍ** " و" **حَمٍ** " و" **فَمٍ** " و" **دَمٍ** " و" **يَدٍ** " ؛ ونحوها ؛ إذ يقال فى تثنية هذه الأسماء : " **أَبَوَانِ** " و "**أَخَوَانِ** " و" **حَمَوَانِ** " و" **فَمَوَانِ** " – و"**دَمَيَان** " و" **يَدَيَانِ** " ؛ برد لام الكلمة المحذوفة ؛ **واوا** كانت؛ أو **ياء**؛ لأن **التثنية ترد الأشياء إلى أصولها** [٢]؛ **كالتصغير والتكسير** ، ومن ثم نقف على أن الأصل المعدول عنه كل لفظ من الألفاظ المذكورة هو: " **أَبَو** " و" **أَخَو** " و" **حَمَو** " و"**فَمَو**" و" **دَمَي** " و" **يَدَي** " ، وقد عدل عن كل منها إلى البنية التى حذفت فيها " **الواو** " أو "**الياء**" قصدا للتخفيف .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/١١٢ .

(٢) انظر المصدر السابق .

٥- **النسب** ؛ وهو - فى الاصطلاح - أن يُعْزَى إلى **مكان** ؛ أو **قبيلة** ؛ أو **مِلَّةٍ** ؛ أو **نِحْلَة** ؛ أو **صناعة** ؛ أو **أب** أو **أم** ، ويكون ذلك بأن يزاد فى آخر الاسم الْمَعْزُوِّ إليه " **ياء مشددة** " ؛ ويكسر ما قبلها ، وتعرف هذه الياء بـ " **ياء النسب** " ، ويعرف الاسم - حينئذ - بـ " **المنسوب إليه** " ، ويُنْقَلُ الإعراب من آخره إلى **ياء النسب** ؛ لأنها تصير كالجزء منه [1] ، والغرض منه جعل المنسوب من أهل المكان المنسوب إليه ؛ كما فى نحو : " **صَحْرَاوِىٌّ** " و" **حَضَرِىٌّ** " و" **مِصْرِىٌّ** " و" **قَرَوِىٌّ** " ؛ أو من آل المنسوب إليه ؛ كما فى نحو : " **قُرَشِىٌّ** " و" **هَاشِمِىٌّ** " و"**بَكْرِىٌّ** " ؛ أو من أتباع المنسوب إليه ؛ **دينًا** كان ؛ أو **نِحْلَةً** ؛ أو **مَذْهَبًا** ؛ كما فى نحو : " **يَهُودِىٌّ** " و" **سُنِّىٌّ** " و" **شِيعِىٌّ** " و" **مَالِكِىٌّ** " و" **شَافِعِىٌّ** " ؛ أو من أفراد حرفة المنسوب إليه ؛ أو نَسْلِهِ ؛ كما فى نحو : " **كِسَائِىٌّ** " - أى : من الذين يصنعون الكساء ؛ أو يبيعونه- ؛ ونحو: " **عَلَوِىٌّ** " - و- " **فَاطِمِىٌّ** " ؛ أى : من نَسْلِ الإمام عَلِىٍّ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ -؛ أو من نَسْلِ السيدة فاطمة - رَضِىَ اللهُ عَنْهَا -. وللنسب ضوابط وأحكام تقتضى إجراء بعض التغييرات فى الاسم المنسوب إليه ، وهذه التغييرات إما **بحذف حرف** ؛ كحذف " **تاء التأنيث** " فى نحو: " **فَاطِمِىٌّ** " و"**مَكِىٌّ** " ، وحذف "**الياء المكسورة** ؛ المدغم فيها مثلها ؛ كما فى نحو : " **طَيْبِىٌّ** " فى النسب إلى **طَيِّبٍ** وحذف " **الياء**

---

[1] انظر - فى ذلك -: الكتاب ٣٣٥/٣ ؛ والمقتضب ١٣٣/٣ ؛ وعلل النحو ؛ لابن الوراق : ص ٥٢٩ ؛ وشرح ملحة الإعراب ؛ للحريرى : ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ ؛ واللباب ؛ للعكبرى ١٤٣/٢ ؛ والفصول الخمسون : ص ٢٥١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٥ ؛ وشرح الشافية للرضى ٤/٢ ، وشرح الحدود النحوية ؛ للفاكهى : ص ٢١٤ ، ٢١٥ ؛ وغيرها .

المشدة " ؛ كما فى نحو : " **شَافِعِىٌّ** " فى النسب إلى **الشَّافِعِىّ** ؛ وحذف " **ألف المقصور** " كما فى نحو : " **مُصْطَفِىٌّ** " و" **جَمَزِىٌّ** " ، وحذف " **ياء المنقوص** " ؛ كما فى نحو : " **مُعْتَدِىٌّ** " و" **مُسْتَعْلِىٌّ** " ، وحذف " **ياء** " ما كان على وزن كل من " **فَعِيلَة** " و" **فُعَيْلَة** " و" **فَعِيل** " و" **فُعَيْل** "، وذلك كما فى نحو : " **صَحَفِىٌّ** " و" **جُهَنِىٌّ** " و" **عَلَوِىٌّ** " و"**قُصَوِىٌّ** " ، وحذف " **واو** " ما كان بوزن " **فَعُولَة** " ؛ كما فى نحو : " **شَنَئِىٌّ** " ، وحذف **علامتى التثنية** ؛ **وجمعى التصحيح** ؛ وذلك كما فى نحو : " **زَيْدِىّ** " و" **تَمْرِىٌّ** " فى النسب إلى " **زَيْدَانِ** " و" **زَيْدُونَ** " و"**تَمْرَات** " .

وإما أن يكون **التغيير** الذى يلحق المنسوب إليه **رَدَّ حرف محذوف** ؛ كما فى نحو: "**أَخَوِىٌّ** " و "**دَمَوِىٌّ** " ؛ أو **زيادة حرف** ؛ كما فى نحو: " **كَمِّىٌّ** " و" **لَمِّىٌّ** " فى النسب إلى لفظى " **كَمْ** " و" **لَمْ** " إذا جعل كل منهما علما على لفظه ؛ أو **قلب حرف** ؛ كما فى نحو : " **رَحَوِىٌّ** " و" **فَتَوِىٌّ** " ؛ أو **إبدال حركة من أخرى** ؛ كما فى نحو : "**تَمَرِىٌّ**" – بفتح الميم – ؛ أو **زيادة حركة** ؛ كما فى نحو: " **حَيَوِىٌّ** " ؛ أو **نقل بنية إلى أخرى** ؛ كما فى نحو: " **مَسْجِدِىٌّ** " فى النسب إلى " **مَسَاجِد** " ؛ أو **حذف كلمة** ؛ كما فى نحو: " **امْرِئِىٌّ** " فى النسب إلى " **امْرِئِ الْقَيْس** " [1] .

من ذلك نقف على أن **النسب** قد يكون **مظهرا** من مظاهر العدول عن الأصل بسبب **التعذر** ، وقد يكون **وسيلة** لمعرفة الأصل المعدول عنه ، وذلك إذا كان الاسم المعدول إليه من الأسماء الثنائية ؛ محذوفة اللام ؛

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ١٧/٢ .

نحو: " **أبٍ** " و" **أخٍ** " و" **عضَةٍ** " و" **سَنَةٍ** " و" **يَدٍ** " و" **دَمٍ** " ؛ وما إلى ذلك؛ إذ إن الأصل الذى تُحُوِّلَ عَنْهُ لاستثقاله إلى هذه الأبنية هو : " **أَبَوٌ** " و" **أَخَوٌ** " و" **عَضَوَةٌ** " أو " **عَضَهَةٌ** " ؛ و" **سَنَوَةٌ** " أو "**سَنَهَةٌ** " ؛ و" **يَدْىٌ** " و" **دَمَىٌ** " ، وقد تقدم أن كلا من التثنية وجمع التصحيح للمؤنث يعد **وسيلة** يستعان بها لمعرفة هذه الأصول ونحوها ؛ لأن " **اللام** " المحذوفة ترد وجوبا فى تثنية كل من " **أبٍ** " و" **أخٍ** " و" **عَضَةٍ** " و" **سَنَةٍ** " ؛ ونحوها ؛ وكذا فيما يجمع منها بـ " **الألف والتاء** " ، وترد جوازا فى تثنية " **يَدٍ** " و" **دَمٍ** " ونحوهما ؛ إذ يقال : " **أَبَوَانِ** " و" **أَخَوَانِ** " و" **عَضَوَاتٍ** " و" **سَنَوَاتٍ** "؛ أو:" **عَضَهَاتٍ** " و"**سَنَهَاتٍ** "؛ ويقال :" **يَدَيَانِ** " و" **دَمَيَانِ** "، أو : " **يَدَانِ** " و" **دَمَانِ** " [1] ، والحاصل أن **النسب** يشبه **التثنية** من حيث كون كل منهما فى آخره حرفان زائدان ؛ أى : **الألف والنون** ؛ أو **الياء والنون** فى آخر **المثنى** ، و" **الياء المشددة** " فى آخر **المنسوب إليه** ؛ إذ إنها **ياءان** ؛ أولاهما ساكنة والأخرى متحركة ، ويشبهه – أيضا– فى أن الإعراب فى كل منهما ينتقل من آخر الاسم الذى يُثَنَّى أو يُنْسَبُ إلى كل من **علامة التثنية** و" **ياء النسب** " ؛ فضلا عن أن كلاِ من التثنية والنسب نقل الاسم من حال إلى آخر ؛ إذ **التثنية** نقلت الاسم المثنى من **المعرفة** إلى **النكرة** ، **والنسب** نقل الاسم المنسوب إليه من **الجمود** إلى **الوصف** [2]، وكذا **جمع التصحيح** ، فلما كان **النسب** يشبه **التثنية وجمع التصحيح** من الأوجه المذكورة فإنه يمكن أن يُعَوَّلَ عليه لمعرفة أصول الأسماء الثنائية؛ محذوفة " **اللام** "؛ كـ " **أبٍ** " و" **يَدٍ** "

---

[1] انظر شرح الشافية ٢/٦٦ .

[2] انظر اللباب ٢/١٤٥ .

ونحوهما مما ذكر وغيره ؛ إذ يقال فى النسب إلى كل منهما : " **أَبَــوِىٌّ** " و" **أَخَوِىٌّ** " و" **عَضَوِىٌّ** " و" **سَنَوِىٌّ** " ؛ أو" **عَضَهِىٌّ** " و" **سَنَهِىٌّ** " ، ويقال – على أحد الوجهين الجائزين – : " **يَدَوِىٌّ** " و" **دَمَوِىٌّ** " [1] ، والأصل : " **يَدَيِىٌّ** " و "**دَمَيِىٌّ** " ، وكل منهما لفظ مستثقل ؛ لاجتماع ثــلاث يــاءات والكسرة التى قبل " **ياء النسب** " ، فعدل عنهما وانْصُرِفَ إلــى بِنْيَتَــىْ : " **يَدَوِىّ** " و" **دَمَوِىّ** " ؛ حيث أبدلت " **الياء** " الأولى فى كل منهما " **واوا** " قصدا للتخفيف [2] ، ومن ثم نقف على أن **النسب** لــه دور فــى معرفــة الأصل الذى عُدِلَ عنه كل من : " **أبٍ** " و" **أخٍ** " و" **عَضَــةٍ** " و" **سَــنَةٍ** " و" **يَدٍ** " و" **دَمٍ** " ؛ ونحوها .

وقد يستعان **بالنسب** – أيضا – لمعرفة الأصل المعدول عنه إلــى بنيــة الاسم الذى آخره " **ياء مشددة** " مسبوقة بحرف واحــد ؛ كـــ " **طَــىٍّ** " و" **لَىٍّ** " ونحوهما ؛ إذ إنهما معدولان عن لفظى : "**طَــوْىٍ** " و" **لَــوْىٍ** "، وكلاهما مستثقل ؛ لاجتماع " **الواو** " و"**الياء** " فى كل منهما بدون فاصل؛ مع كون " **الواو** " سابقة ؛ ساكنة ؛ متأصلة ذاتا وسكونا ، فأفضــى ذلــك إلى العدول عن هذين الأصلين ؛ فَانْصُرِفَ إلى بِنْيَتَىْ : "**طَىّ** " و" **لَــىّ** " ؛ حيث أبدلت " **الواو**" فى كل منهما " **ياء** " ، ثم أدغمت فى " **الياء** " التــى بعدها ؛ طلبا للتخفيف .

---

[1] انظر – فى ذلك –: الكتاب ٣٥٩/٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦ ،٥ ؛ وشرح الشافية ٦٥/٢ ، ٦٦ ؛ وشرح الألفية للمرادى ١٤٦٠/٥ ، ١٤٦١ ؛ وشرح التصريح ٣٣٣/٢ ، ٣٣٤؛ والهمع ٣٦٤/٣ ؛ وحاشية الصبان ٢٧٢/٤ ، ٢٧٣ .

[2] انظر : شرح التصريح ٣٣٤/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٧٤/٤ .

فإذا أريد النسب إلى كل من " **طَىّ** " و" **لَىّ** " ونحوهما تزاد في آخره " **ياء النسب** " مع **كسر** ما قبلها – على ما تقدم – ، فيفضى ذلك إلى **الثقل** ؛ لاجتماع أربع ياءات وكسرة في البنية الموضوعة على الخفة ؛ إذ يقال – حينئذ –: " **طَيِّيٌّ** " و" **لَيِّيٌّ** " ، فعدل عن كل من هذين اللفظين إلى بنية حركت فيها " **الياء** " الأولى بالفتحة التى هى أخف الحركات ؛ قصدا لفك الإدغام وزوال علة قلب " **الياء** " الأولى من " **الواو**" في : " **طَوْى** " و" **لَوْى** " ، ولذلك ردت هذه " **الياء** " إلى أصلها ؛ أى : " **الواو** " ؛ فقيل: " **طَوَيِىٌّ** " و" **لَوَيِىٌّ** " ، وفى ذلك ثقل – أيضا – ؛ أدى إليه اجتماع شبه أربع ياءات في كلمة واحدة ، فعدل عن اللفظين المذكورين وتحول إلى بنيتين قلبت "**الياء**" الثانية في كل منهما " **واوا** " ، ومن ثم يقال : " **طَوَوِىٌّ** " و" **لَوَوِىٌّ** " في النسب إلى " **طَىّ** " و" **لَىّ** " [1] .

من ذلك نقف على أن لفظ " **طَوْى** " هو الأصل الذى عدل عنه وتحول إلى بنية الاسم " **طَىّ** " ؛ وأن لفظ " **لَوْى** " هو الأصل المعدول عنه بالانصراف إلى بنية الاسم " **لَىّ** " .

٦- **الإمالة** ، وهى – كما تقدم – أن يُنْحَى بـ " **الفتحة** " نحو " **الكسرة** " فتُشْرَبُ **الفتحة** شيئا من صوت **الكسرة** ؛ فتصير كأنها **حركة بين الفتحة وبين الكسرة** ، فإن كان بعد الفتحة " **ألف** " نحى بها نحو " الياء " ، فتصير كأنها حرف بين " **الألف** " وبين " **الياء** " ، وذلك كما فى نحو " **الفَتَى** " و" **قَضَى** " ؛ إذ يجوز فيهما **إمالة كل من** " **الفتحة** " و" **الألف** " على النحو المذكور .

---

[1] انظر شرح الشافية للرضى ٤٩/٢ ، ٥٠ .

هذا .. وقد تقدم أن **الإمالة** تعد مظهرا من مظاهر **العدول عن الإصل** إن كان الباعث عليه **اقتضاء التشاكل والتجانس الصوتى** ؛ إذ إن الغرض الأصلى للإمالة هو تناسب **الأصوات وتقاربها وصيرورتها على نمط واحد** ، وذلك أن النطق بكل من " **الفتحة** " و" **الألف** " مُتَصَعِّدٌ مُسْتَعْلٍ ؛ والنطق بكل من " **الكسرة** " و" **الياء** " مُنْحَدِرٌ مُسْتَفِلٌ ، **وبالإمالة** تصير الأصوات على نمط واحد فى الانْحِدَارِ والتَّسَفُّلِ ، وتوضيح ذلك أنه إذا قيل : " **عَالِمٌ** " فإن اللفظ **بالفتحة والألف** تَصَعُّدٌ وَاسْتِعْلَاءٌ ؛ فى حين أن اللفظ **بالكسرة والياء** انْحِدَارٌ وَتَسَفُّلٌ ، فإذا أميلت " **الألف** " قربت من "**الياء**" ؛ وامتزج **بالفتحة** طرف من " الكسرة " ، ومن ثم تقارب **الفتحة الكسرة** الواقعة بعد **الألف** ؛ أى : كسرة اللام ، وبذلك **تصير الأصوات** على نمط واحد فى **الانْحِدَارِ والتَّسَفُّلِ** (١) .

وللإمالة أسباب يجوز أن يمال لأجلها (٢) ، منها سببان يقتضى كل منهما أن تُعَدَّ **الإمالة** وسيلة يُعَوَّلَ عليها فى معرفة الأصل المعدول عنه ، وهما : **كون " الألف " مبدلة عن " ياء " متطرفة فى اسم كما** فى نحو : " **الفَتَى** " و" **الرَّحَى** " ؛ أو فى **فعل** كما فى نحو : " **رَمَى** " و" **هَدَى** " ؛ وكون " **الألف** " **بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى " تاء "** الضمير ؛ أى : " **تاء الفاعل** " ؛ **فيصير فى اللفظ على وزن " فِلْتُ "** ،

---

(١) انظر : الخصائص ٩٣/٢ ؛ وشرح اللمع للتبريزى : ص ٤٥٧ ، ٤٥٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٩ ، ٥٥ ، ٥٦ ، والارتشاف ٢٣٨/١ ؛ وشرح الألفية للمرادى ١٤٩١/٥ ؛ والهمع ٣٥٧/٣ .

(٢) انظر – فى أسباب الإمالة -: شرح المفصل ٥٥/٩ ، ٥٦ ، وشرح الشافية للرضى ٤/٣ ؛ وشرح الألفية للمرادى ١٤٩١/٥ وما بعدها ؛ وشرح التصريح ٣٤٧/٢ ، ٣٤٨ ، وهمع الهوامع ٣٧٥/٣ ، ٣٧٦ ؛ وحاشية الصبان ٣١٠/٤ وما بعدها .

بحيث تكون هذه الألف منقلبة عن " ياء " مفتوحة كما فى نحو: " بَـاعَ " و" دَانَ " ؛ أو مكسورة كما فى نحو " هَاب " ؛ إذ يقال فيها حين تسند إلى "تاء " الضمير: " بِعْتُ " و" دِنْتُ " و" هِبْتُ " ؛ وكلها على وزن " فِلْتُ " – بكسر"الفاء".

فجواز إمالة " **الألف** " نحو " **الياء** " فى كل من : " **الْفَتَى** " و " **الرَّحَى** " و" **رَمَى** " و" **هَدَى** " ونحوها يدل على أن الأصل المعدول عنه بالانصراف إلى كل منها هو كل من لفظ " **فَتَيَ** " و"**رَحَيَ** " و" **رَمَيَ** " و" **هَدَيَ** " ؛ وإن كانت **التثنية** – أيضا – ترشد إلى الأصل الذى عدل عنه " **الْفَتَى** " و" **الرَّحَى** " ونحوهما ؛ إذ يقال : "**الْفَتَيَانِ**" و" **الرَّحَيَانِ** " .

والأصل المعدول عنه بالتحول إلى لفظى :" **بِعْتُ** " و" **دِنْتُ** " هو كل من : " **بَيَعْتُ** " و" **دَيَنْتُ** " ؛ بوزن " **فَعَلْتُ** "– بفتح العين – ، وكلاهما لفظ مستثقل ، ومن ثم قُدِّرَ تحويل كل منهما إلى وزن " **فَعِلْتُ** " – بكسر العين – ، ثم نقلت **الكسرة** إلى **الفاء** بعد حذف حركتها ، فالتقى ساكنان ، فحذف أولهما ؛ وهو " **الياء** " لالتقاء الساكنين، فقيل : " **بِعْتُ** " و" **دِنْتُ** "؛ بوزن " **فِلْتُ** " [1]، وذلك طلبا للتخفيف .

وقيل : خُفِّفَ **الثقل** فى الأصلين المذكورين ونحوهما بحذف " **الياء** " **وحركتها** ، ثم حرك ما قبلها فى كل منهما **بكسرة مُجْتَلَبَةٍ للدلالة على أن الحرف المحذوف " ياء "** [2] .

---

[1] انظر : الخصائص ٢٣١/١ ، ٢٣٢ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى الألفية ابن مالك ٣١٤/٤ – انظر الشرح – .

[2] انظر المقتضب ٢٨٠/٢ ، ٢٨١ .

هذا .. ولفظ " **هَيِبْتُ** " – بكسر " **الياء** " هو الأصل المعدول عنه لاستثقاله إلى لفظ "**هِبْتُ** " ، حيث نقلت **كسرة** " **الياء** " **إلى** " **الهاء** " بعد حذف حركتها ، فسكنت " **الياء** " والتقت مع " **الباء** " الساكنة بعدها ، فحذفت " **الياء** " لالتقاء الساكنين ، فقيل : " **هِبْتُ** " .

ويمكن أن يكون للإمالة دور في معرفة الأصول المعدول عنها – حينئذ –، وذلك أن جواز إمالة " **الألف** " نحو " **الياء** " في **الأفعال** : " **بَاعَ** " و" **دَانَ** " و" **هَابَ** " ونحوها يدل على أن كلا من " **بَيَعْتُ** " و" **دَيَنْتُ** " و" **هَيَبْتُ** " هى الأصول المعدول عنها بالانصراف **إلى** كل من لفظ "**بِعْتُ** " و" **دِنْتُ** " و" **هِبْتُ** " ؛ طلبا للتخفيف .

والحاصل أن **الإمالة يُعَوَّلُ** عليها فى معرفة الأصل المعدول عنه بالانصراف إلى بعض الأبنية الثلاثية التى تكون " **الألف** " حرفا من أصول بنية كل منها ، ويستعان بالإمالة – حينئذ – للوقوف على أن " **الألف** " فى بنية الفرع المعدول إليه مبدلة عن " **الياء** " فى لفظ الأصل المعدول عنه ؛ إذ إن إمالة " **الألف** " **لا** تكون إلا نحو " **الياء** " ، ومن ثم أشار المبرد إلى أن **الإمالة** لا يُلْجَأُ إليها لمعرفة الأصل الذى أبدلت منه " **الألف** " فى الاسم إلا إذا عجزت الوسائل الأخرى عن ذلك [١] .

* هذه هى أهم **الطرق** وأبرز **الوسائل** التى يمكن أن يستعان بها لمعرفة الأصول المهملة من **الأسماء والأفعال** ؛ التى انصرف عنها إلى فروعها المختلفة ؛ **لتعذر النطق بها** ؛ أو **لاستثقاله** ؛ أو **لغير ذلك** من بواعث العدول عن الأصل ؛ وقد يستعان لذلك بوسائل أخرى ؛ إلا أن دورها فى

---

(١) انظر المقتضب ٢/٢٨٠ ، ٢٨١ .

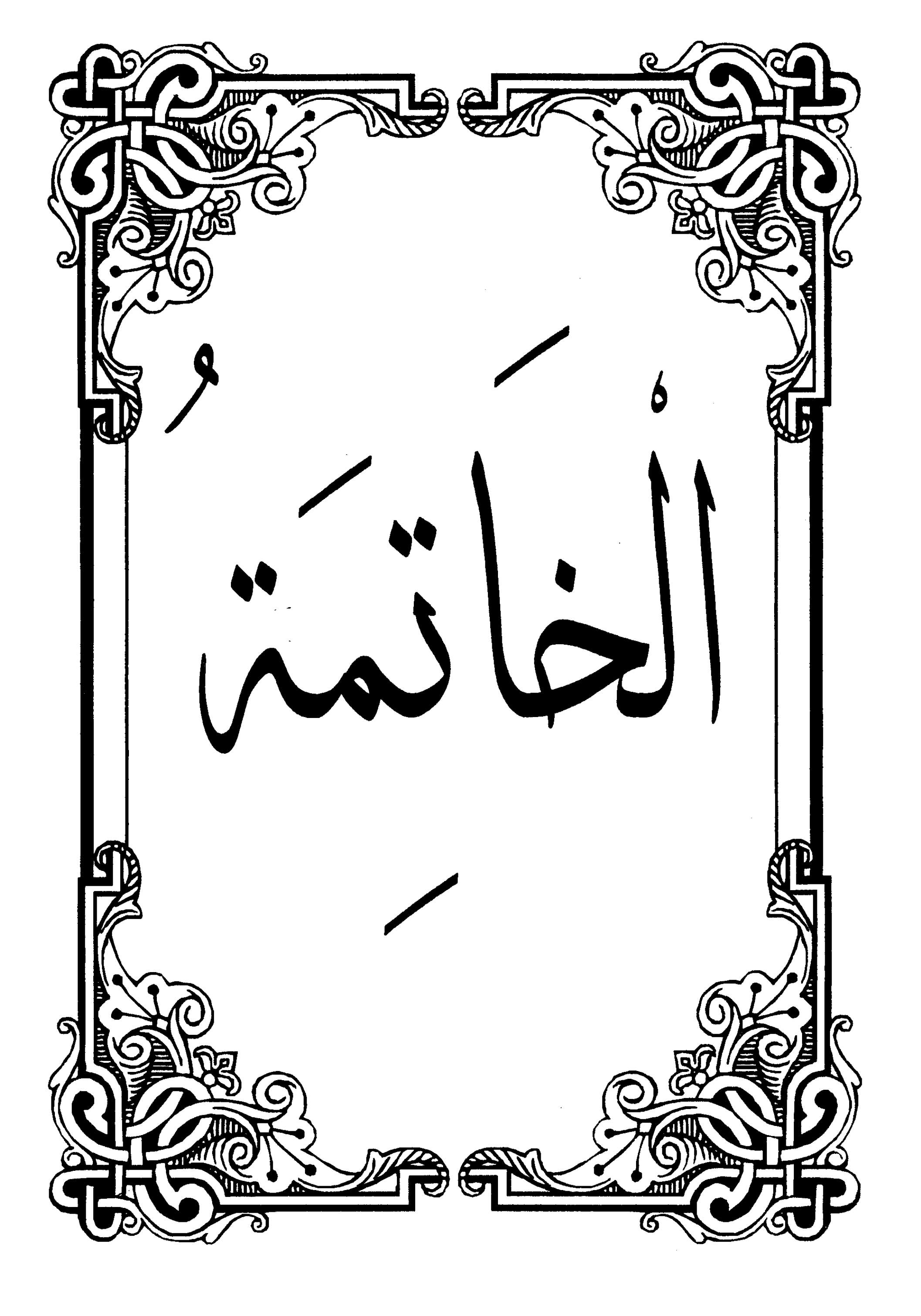
الوقوف على الأصل المتروك محدود ؛ إذ لا يُعَوَّلُ عليها إلا فى معرفة الأصل المحول عنه إلى أبنية معينة ، كالاستعانة بـ " **الوزن الصرفى** " للفظ الأصل المعدول عنه لمعرفة أصل الحرف المبدل فى البنية التى عدل إليها ؛ إن كان التعبير عن الحرف المبدل بلفظه فى بنية الوزن يؤدى إلى صيغة خارجة عن **الأوزان الصرفية** المتعارف عليها ؛ وذلك كما فى الأبنية المعدولة عن صيغة " **افْتَعَلَ** " وما تصرف منها ؛ التى تبدل فيها " **تاء** " الافتعال " **طاء** " ؛ لكون **فائه** أحد **حروف الإطباق** ؛ كـ " **اصْطَبَرَ** " و" **اضْطَرَبَ** " ونحوهما ؛ والتى تبدل فيها " **تاء** " الافتعال " **دالا** " ، لكون **فائه** " **دالا** " أو " **ذالا** " أو " **زايا** " ؛ كـ " **ادَّخَرَ** " و" **اذْدَرَأَ** " و "**ازْدَهَرَ** " ونحوها ؛ إذ إن هذه الأبنية الفرعية ونحوها توزن على " **افْتَعَلَ** " ؛ وهو وزن الأصل المعدول عنه ؛ ولا توزن على وزن " **افْطَعَلَ** " أو " **افْدَعَلَ** " ؛ خلافا للرضى حيث أجاز ذلك [1] ، والمشهور عدم جوازه لكون هذين الوزنين مجهولين ؛ لم يتعارف عليهما ، ومن ثم نقف على أن كلا من " **الطاء** " و" **الدال** " فى الأبنية المعدول إليها أصلهما " **التاء** " فى الألفاظ المعدول عنها ، ومن ذلك " **هَرَاقَ** " و" **هَرَاحَ** " ؛ إذ يعرف بهذه الوسيلة أن أصلهما : " **أَرَاقَ** " و " **أَرَاحَ** " .

والحاصل أن الوسائل التى يستعان بها لمعرفة الأصول المعدول عنها تدور كلها فى فلك واحد ؛ يتمثل فى تقليب اللفظ المعدول إليه وتصريف بنيته على الصيغ المختلفة حتى يتوصل إلى **الأصل المعدول عنه** .

– **والله أعلم** – ، .

---

(1) انظر شرح الشافية ١٨/١ .



الْخَاتِمَة

الخاتمـــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ؛ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ والتابعين لهم بإحسان إلى يـــوم الدين .

وبعـــــد ...

فقد تُنُووِلَتْ دراسة موضوع هذا البحث فى ثلاثة مباحث ، وقد اقتضـــت ضرورة الدراسة أن يكون المبحث الثانى أكبـــر حجمـــا مـــن المبحثـــين الآخرين ، وذلك لأن المادة المدروسة فى هذا المبحث هى المرتكز الـــذى اعتمدت عليه الدراسة فى توضيح معالم الغرض المنشود من موضـــوع البحث ، ومن ثم استُطْرِدَ فى تناول دراسته إلى تفصيل مـــا ذكـــر فـــى المبحثين الآخرين؛ من **الضوابط** التى يُعَوَّلُ عليها فى تحديد مفهوم العدول عن الأصل ؛ **والظواهر الصرفية** التى يستعان بها لمعرفة الأصل الـــذى عدل عنه ؛ فضلا عن بسط القول فى إيضاح **أسباب التحول عن الأصل** ؛ وأهم **مظاهره** .

هذا .. وقد أسفرت الدراسة عن عدد من **الملاحظات والنتائج** ؛ أبرزها ما يلى :

١- **المحور الرئيسى** الذى دارت حوله هذه الدراسة متمثل فى الإحاطـــة بأحكام الأصل المجرد للكمة التى انصرف عن بنيتها إلى بنية فرعية مستعملة ، حيث تجافى الاستعمال بالبنية المنصـــرف عنهـــا ؛ لمـــا أصابها من تغيير بسبب أحوال عارضة طرأت عليها ؛ **كـــالإعلال** ؛ **والإبدال** ؛ **والتسكين** ؛ **والإدغام** ؛ **والزيادة** ؛ **والحذف** ؛ ونحو ذلـــك من **الأحوال الطارئـــة** التى تؤدى إلى إهمال ذلك الأصل ؛ والتحـــول

عنه إلى البنية الفرعية المستعملة ؛ وذلك نحو: " **قَال** " و" **هَاب** " و" **طَالَ** " و" **يَستَعِينُ** " و" **إقَامَة** " و" **إدَانَة** " و" **استِشَارَة** " و" **مِيقَات** " و" **دُنْيَا** " ؛ وما إلى ذلك ؛ إذ إن هذه الألفاظ أبنية فرعية مستعملة ؛ معدولة عن أصول مهملة لا وجود لها فى الاستعمال ؛ وهى: " **قَوَلَ** " و" **هَيِبَ** " و" **طَوُلَ** " و" **يَسْتَعْوِنُ** " و" **إقْوَام** " و" **إدْيَان** " و" **استِشْوَار** " و" **مِوْقَات** " و" **دُنْوَى** " ، وقد تجافى الاستعمال بكل أصل من هذه الأصول لما أصابه من تغيير بسبب ما طرأ عليها من الأحوال العارضة ، ومع أن هذه الأصول متروكة ؛ ولا وجود لها فى الاستعمال فإن كلا منها يعد **معيارا** ترد إليه البنية الفرعية المعدول إليها ؛ وتقاس عليه .

٢- **الغالب فى الأصول المعدول عنها** عدم إمكان استعمالها ؛ لأنها أصول مهملة ؛ انصرفت عنها العرب فلم تستعملها قَطُّ فى نثر ولا نظم ، ومنها ما يستعمل نادرا ، وذلك إذا احتيج إليه ؛ كإظهار التضعيف فى نحو :" **لَحِحَتْ عَيْنُهُ** " و" **ضَبِبَ الْبَلَدُ** " و" **أَلِلَ السِّقَاءُ** "، والقياس أن يُحَوَّلَ عَنْ هذه الأصول إلى أبنية يدغم – فيها – المثلان؛ فيقال : " **لَحَّتْ** " و" **ضَبَّ** " و" **أَلَّ** " وأكثر ما يستعمل الأصل المعدول عنه فى الضرورة الشعرية .

٣- **للعدول عن الأصل أسباب وبواعث** ؛ أغلبها يرجع إلى طبيعة الحروف التى تتركب منها بنية الأصل المعدول عنه ؛ وما لهذه الحروف من صفات وخصائص ، وذلك أن أكثر الأصول المحول عنها تتركب أبنيتها من حروف تتوالى متنافرة فى مخارجها ؛ أو فى صفاتها ، فيترتب على ذلك **تعذر النطق بالكلمة** ؛ أو **استثقاله** ؛

أو اختلاف الأصوات فى بنية الكلمة وتنافر حروفها بما يقتضى النزوع إلى ظاهرة **الإمالة** على سبيل الجواز ؛ ليتحقق **التشاكل والتجانس الصوتى** ، وقد يكون الباعث على العدول عن الأصل " **أمن اللبس** " أو " **اطراد الباب** " .

٤- **الخطوات التى يتم بها العدول عن الأصل المتروك لعدم إمكان استعماله** متعددة ومتباينة ، ولها مظاهر مختلفة ، فلا تقتصر هذه الخطوات على مظهر واحد يطرد فى جميع الأبنية المعدول عنها ، وذلك لأن المظاهر التى يتحقق بها العدول عن الأصل مرتبطة – غالبا – بالسبب الباعث عليه ؛ **تعذرا** كان ؛ أو **استثقالا** ؛ أو **غيرهما** من البواعث المذكورة ، ومن ثم اختلفت **المظاهر** ؛ وتباينت ؛ إذ إن من الأصول المعدول عنها ما يتم الانصراف عن بنية كل منها **بخطوة واحدة** ؛ متمثلة فى مظهر واحد من مظاهر العدول عن الأصل ؛ كتغيير حرف ؛ أو حذفه ، أو تغيير حركة ؛ أو حذفها ؛ أو إضافة حرف ؛ وما إلى ذلك ، ومن الأصول المعدول عنها ما يتم الانصراف عن بنية كل منها **بخطوتين أو أكثر** ؛ فيفضى ذلك إلى تعدد مظاهر العدول عن الأصل وتنوعها ؛ من **إبدال** ؛ **وقلب** ؛ **ونقل وتسكين** ؛ **وحذف** ؛ ونحو ذلك من الأمور التى ترتبط بالبنية الناتجة عن كل خطوة من خطوات الانصراف عن الأصل المعدول عنه .

والحاصل أن تعدد مظاهر العدول عن الأصل وتنوعها من الأمور التى أدت إلى إغناء رصيد اللغة العربية من الأبنية والمفردات ؛

وأسهمت فى اكتسابها يسرا ومرونة منقطعة النظير ، وبذلك تنــدفع فرْيَةُ الجمود التى وَجَّهَهَا بعض المستشرقين إلى اللغة العربية .

٥- رغم إهمال الأصل المعدول عنه وعدم إمكان استعماله فإنــه يعـد عنصرا مهما فى مجال البحث اللغــوى ؛ لأنه يُحْتَاجُ إليه فى وضــع ضوابط عامة وصياغة قواعد شاملة تغنى الباحث عن الخوض فــى تفصيلات فرعية قد تقتضيها الأبنية المعدول إليها ؛ فضلا عن كونــه أصلا لاشتقاق أبنية جديدة ؛ وصوغ أوزان مختلفــة ، ومن ثم كانت معرفة الأصل المعدول عنه ؛ والوقوف على حروفه الأصــول مــن الأمور التى اهتم بها علماء اللغة ، ولمعرفة الأصول المعدول عنهــا وسائل يستعان بها؛ أهمها :" المصدر وما يشتق منه " و" التصغير " و" التكسير " و" التثنية " و" جمعا التصحيح " و" النسب " و" الإمالة" و " الميزان الصرفى " ، وكل هذه الوسائل ترتد إلى أساس واحــد ؛ يتمثل فى تقليب الكلمة المراد معرفة أصل بنيتها ؛ وتصريفها علــى وجوه شتى ؛ للوقوف على القالب الصرفى الــذى يطــابق الأصــل المعدول عنه .

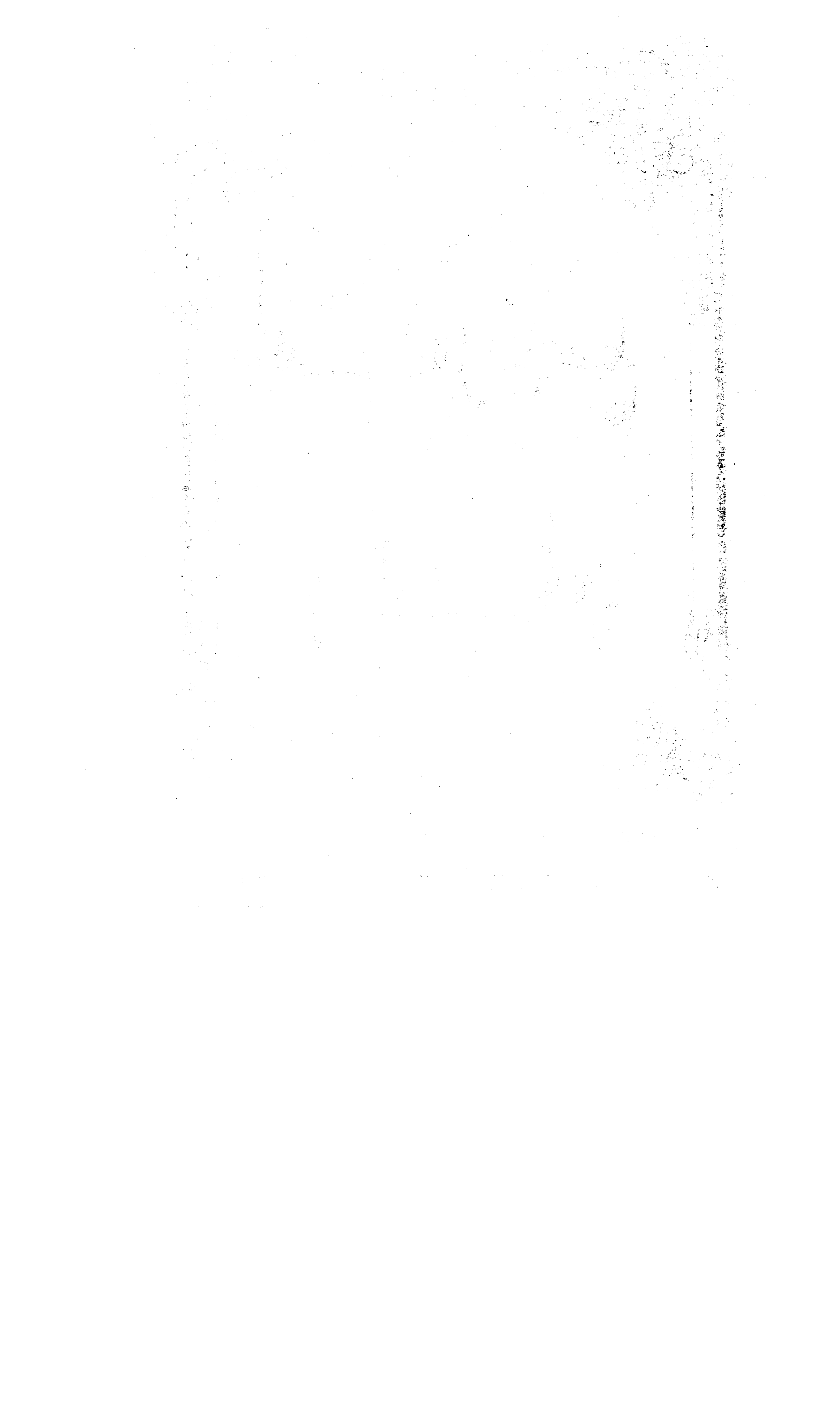
* هذه هى أهم الملاحظات والنتائج التى أسفرت عنهــا الدراســة ، ولَعَلِّى وُفِّقْتُ فى تحقيق الغرض المنشود ،

وَاللهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْــدِ ،

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، .



أهـم المراجـع و المصـــادر



أهم المراجع والمصادر

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب ؛ لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ومطبعة النسر الذهبي - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٢- أسرار العربية ؛ لأبي البركات الأنباري ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين ، طبعة/دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٣- الأشباه والنظائر في النحو ؛ لجلال الدين السيوطي ، طبعة/ دار الكتب العلمية- بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ؛ لأبي البركات الأنباري تحقيق الأستاذ/ محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة / المكتبة العصرية - بيروت - سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٥- البحر المحيط ؛ لأبي حيان الأندلسي ، طبعة/ دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٦- تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن)، طبعة/ الهيئة المصرية للكتاب، سنة ١٩٨٧م.

٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ؛ لابن أم قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان ، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، ونسخة أخرى بطبعة/ مكتبة الكليات الأزهرية .

٨- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين بن على الإربلى ، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب ، طبعة دار النفائس – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .

٩- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، تحقيق/ تركى فرحان المصطفى ، طبعة/ دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

١٠- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، تحقيق ومراجعة/ طه عبد الرءوف سعد ، طبعة/ المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

١١- خزانة الأدب ؛ ولب لباب لسان العرب ؛ لعبد القادر بن عمر البغدادى ، المطبعة الأميرية سنة ١٢٩٩ هـ .

١٢- الخصائص ؛ لابن جنى ، تحقيق/ عبد الحكيم بن محمد ، طبعة/ المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

١٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى، تحقيق/ محمد باسل عيون السود ، طبعة/ دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م .

١٤- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ؛ للسمين الحلبى ، تحقيق/ الشيخ/ على محمد معوض ، والدكتور/ جاد مخلوف ، والدكتور/ زكريا عبد المجيد التونى ، طبعة/ دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

١٥- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ؛ للإمام/ أحمد بن عبد النور المالقى ، تحقيق/ أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٦- سر صناعة الإعراب ؛ لابن جنى ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوى ، طبعة/ دار القلم – دمشق – الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

١٧- شرح التسهيل؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوى المختون ، طبعة/ دار هجر بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٨- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ/ خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس عليه ، طبعة/ عيسى البابى الحلبى – القاهرة – .

١٩- شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح ، طبع/ جامعة الموصل – العراق – سنة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

٢٠- شرح الحدود النحوية ؛ للفاكهى ، تحقيق الدكتور/ محمد الطيب الإبراهيم ، طبعة / دار النقاش – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م

٢١- شرح شافية ابن الحاجب ؛ للشيخ/ رضى الدين الاستراباذى ، تحقيق الأساتذة/ محمد نور الحسن ؛ ومحمد الزفزاف ؛ ومحمد محى الدين عبد الحميد، طبعة/ دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م .

٢٢- شرح كافية ابن الحاجب ؛ للإمام الرضى ، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب، طبعة/ دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

٢٣- شرح الكافية الشافية ؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدى، طبعة/ دار المأمون للتراث ، نشر/ مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

٢٤- شرح اللمع ؛ لابن برهان العكبرى، تحقيق الدكتور/ فائز فارس ، طبعة/ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .

٢٥-شرح اللمع ، للخطيب التبريزى ، تحقيق الدكتور/ سيد تقى ، نشر/ مكتبة والى بالمنصورة .

٢٦-شرح المفصل ؛ لابن يعيش ، طبعة/ عالم الكتب - بيروت -.

٢٧-شرح ملحة الإعراب ؛ للحريرى ، تحقيق/ بركات يوسف هبود ، طبعة/ المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٢٨-علل النحو ؛ لأبى الحسن محمد بن الوراق ، تحقيق الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش ، طبعة/ مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٩-الفصول الخمسون ؛ لابن معط،تحقيق/ محمود محمد الطناحى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ؛ سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

٣٠-الكتاب ؛ لسيبويه ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون ، طبعة/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م .

٣١-اللامات ؛ للزجاجى ، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ، طبعة/ دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م .

٣٢-اللباب فى علل البناء والإعراب ؛ لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق/ غازى مختار طليمات ؛ والدكتور/ عبد الإله نبهان ، طبعة/ دار الفكر المعاصر - بيروت ودمشق - الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ- ١٩٩٥ م .

٣٣-لسان العرب ؛ لابن منظور ، طبع/ دار المعارف بمصر .

٣٤-اللمع فى العربية ؛ لابن جنى ، تحقيق الدكتور/ حسين محمد محمد شرف ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨ م .

٣٥-المبدع فى التصريف ؛ لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق وشرح وتعليق الدكتور / عبد الحميد السيد طلب ، طبعة/ دار النفائس - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٦- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات ؛ والإيضاح عنها ؛ لابن جنى ، تحقيق الأستاذ/ على ناصف النجدى ؛ وآخرين ، طبعة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . بمصر ، الجزء الأول سنة ١٣٨٦ هـ ، والجزء الثانى سنة ١٣٨٩ هـ .

٣٧- المسائل العضديات ؛ لأبى على الفارسى ، تحقيق/ شيخ الراشد ، منشورات/ وزارة الثقافة السورية ، دمشق سنة ١٩٨٦ م .

٣٨- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق الدكتور/ محمد كامل بركات ، طبعة / دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ ، ودار مدنى بجدة سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

٣٩- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية ؛ لمحمود بن أحمد العينى ، مطبوع مع كتاب خزانة الأدب ، طبعة / دار صادر ببيروت .

٤٠- المقتصد فى شرح الإيضاح ؛ لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٤١- المقتضب ؛ لأبي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٤٢- المقرب ؛ ومعه (مثل القرب) ؛ لابن عصفور ، تحقيق وتعليق ودراسة/ عادل عبد الموجود ؛ وعلى معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، منشورات/ محمد على بيضون - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٤٣- الممتع فى التصريف ؛ لابن عصفور ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة/ بيروت سنة ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.

٤٤- المنصف؛ شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى ، تحقيق/ محمد عبد القادر أحمد عطا ، طبعة/ دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى / بيروت سنة ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.

٤٥- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ؛ لجلال الدين السيوطى ، تحقيق/ أحمد شمس الدين، طبعة/ دار الكتب العلمية - بيروت - منشورات/ محمد على بيضون ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة



رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية
٧٩٥٤ / ٢٠٠٣ م



رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية
٧٩٥٤ / ٢٠٠٣ م